الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

دور مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية على الساحة السياسية والإجتماعية في الجزائر (1900-1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

❖ إعداد الطلبة:
❖ بوسرية مروة
❖ بولال عائشة
❖ بوجلطي عبدالهادي

❖ تحت إشراف:
❖ أ.د بوسلامة محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

د.كركب عبد الحق	رئـــــيسا
د.بوسلامة محمد	مشـــــرفا ومـــقررا
د.بنحادة مصطفى	مـــــــناقشا

السنة الجامعية: (1442هـ/1443هـ)- (2021م/2022م)

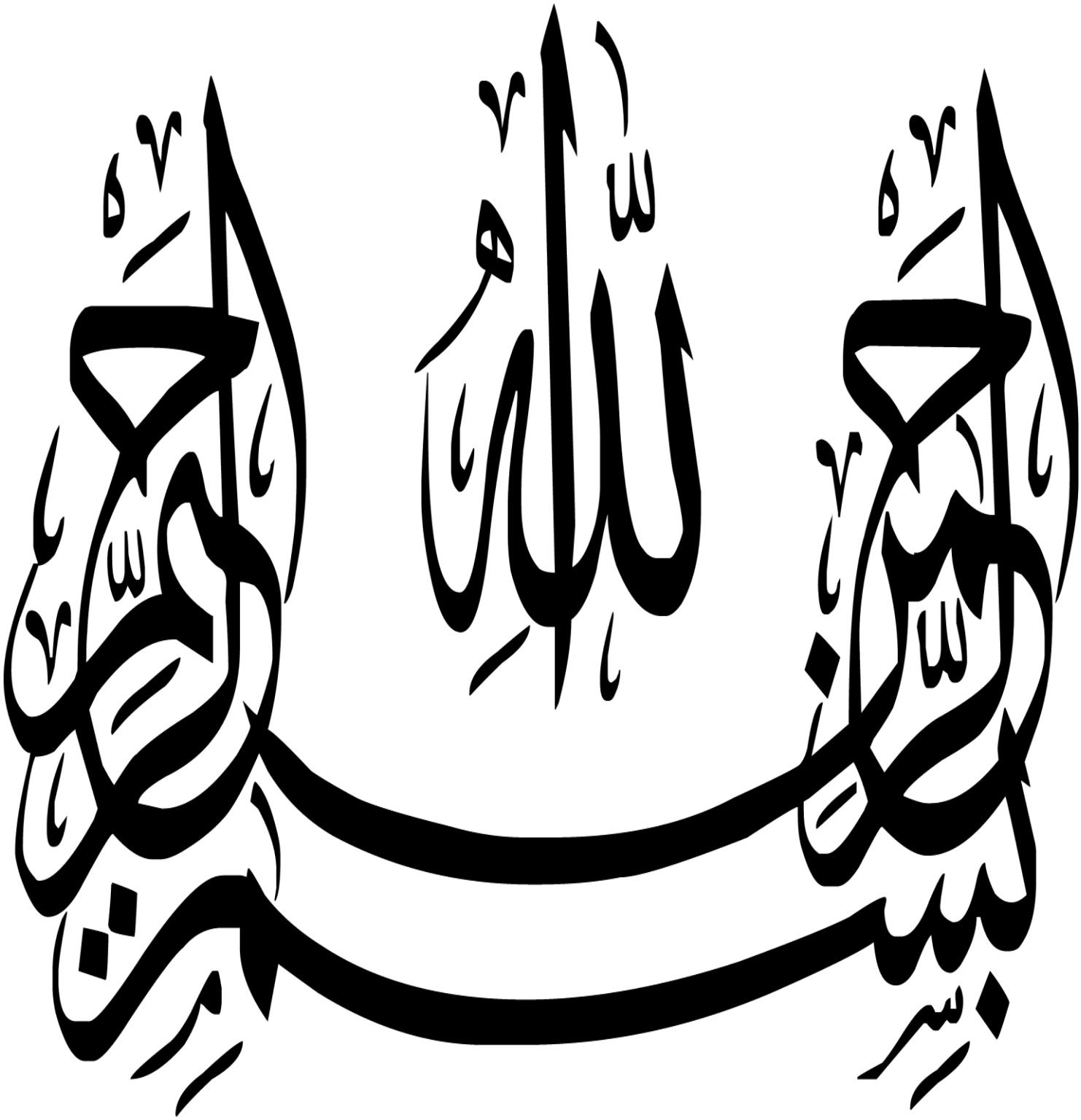
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير:

أولا وقبل كل شيئ نتوجه بالشكر العظيم إلى بديع السماوات والأرض خالق كل شيئ ومصدر رزقنا وعملنا.

ثانيا نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللذين لم يبخلوا علينا بإرشاداتهم وتوجيهاتهم طيلة مشوارنا الدراسي في الجامعة، كل أساتذتنا الكرام فجزاكم الله أحسن الجزاء.

ثم نخص شكرنا الحامل في طياته كل معاني التقدير والإحترام إلى الدكتور المشرف" **بوسلامة محمد** ".

كما نتقدم في الأخير بالشكر إلى جميع من مدّ لنا يد العون حتى لوكانت نصيحة كما نرجو أن نكون قد وفينا الموضوع حقه ونتمنا أن يستفيد منه غيرنا من الطلبة والباحثين وحتى أساتذة وأن يعود على كل من يقرأه بالنفع والفائدة.

الإهداء:

أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى العائلة الكريمة من الكبير إلى الصغير كل بإسمه حفظهم الله.

إلى جميع الأساتذة والزملاء والأصدقاء في العمل وإلى كل الأصدقاء الذين شاركتهم مقاعد الدراسة الجامعية.

إلى زميلاتي في البحث عائشة ومروة.

فألف شكر لكم حفظكم الله ورعاكم جميعا

عبد الهادي

الإهداء:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى اللذين بفضلهما

خلقت وبرعايتهما ترعرعت ونصائحهما عملت إلى أمي الحنونة

وإلى أبي النصوح.

إلى إخوتي وصديقتي مروة.

إلى كل الأساتذة الأفاضل منذ بداية مشواري الدراسي جزاهم الله خيرا

ولهم ألف شكر.

عائشة

الإهداء:

بداية أحمد الله عزوجل وعونه على إنجاز هذا البحث

أهدي هذا العمل إلى والدي الحبيبين اللذان بفضلهما خلقت وبرعايتهما ترعرعت.

إلى إخوتي وصديقاتي عائشة وسهام وإلى كل أحبتي .

كما أهدي ثمرة جهدي إلى جميع الأساتذة منذ بداية المشوار الدراسي ولهم ألف شكر

مروة

قائمة المختصرات:

ط	طبعة
ج	جزء
مج	مجلد
ص	صفحة
م	تاريخ الميلادي
p	page
ANOM	Archives Nationales d'outre mer
GGA	Gouvernent Général de l'Algérie
SFIO	La Section Fracaise de l'international Ouviére
PSF	Parti Sociale Fracaise
PPF	Parti du People Fracaise
PCF	Parti Communiste Fracaise

مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية من جملة المواضيع الهامة التي تناولتها الدراسات التاريخية، إذ ساهمت هذه الدراسات في إبراز هذه الفئة ضمن إطارها العام، لكن الشيء الجدير بالاهتمام في هذا الجانب موضوع الآراء والمواقف التي أبدتها هذه النخب لإدراك مدى التأثير والترابط في تشكل الحركة الوطنية وبلورة اتجاهاتها، وتعتبر النخبة المفرنسة الاندماجية التي تكونت في المدرسة الفرنسية، من النخب الجزائرية التي كان لها حضورا في الساحة الجزائرية، وهي أحد حلقات التسلسل التاريخي الذي عرفته الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين، وإلى جانب انشاب هذه النخبة إلى الثقافة الفرنسية، فقد كانت هذه الفئة تؤمن بالدور الاجتماعي المنوط بها، لأنها تعتبر نفسها طبقة قيادية تمتلك الشرعية الثقافية والاجتماعية التي تؤهلها وتمنحها المكانة العليا في هرم السلم الاجتماعي للأهالي وبالتالي تتحدث باسمهم من هذا المنطق وقع اختيارنا لموضوع بحثنا المعنون بـ: " دور مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية على الساحة السياسية والإجتماعية في الجزائر (1900-1962)" محاولة منا للكشف عن جانب مهم بالنسبة لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر والتعرف على جذور هذه الفئة من مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية من خلال التعرف على جذورها و أسباب نشأتها والعوامل التي أثرت في تطورها وتبلور فكرها ومساهمة السياسة الفرنسية في تشكلها وكذا طبيعة المواقف التي كانت تبديها إزاء العديد من القضايا التي كانت تهم الأهالي (الجزائريين).

دوافع إختيار الموضوع:

من هذا المنطلق وقع إختيارنا لموضوع بحثنا المعنون بـ: "دور مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية على الساحة السياسية والإجتماعية في الجزائر(1900-1962)" محاولة منا للكشف عن عن جانب مهم بالنسبة لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر والتعرف على جذور هذه الفئة من النخبة الجزائرية وأسباب نشأتها والعوامل التي أثرت في تطورها وتبلور فكرها ومساهمة السياسة الفرنسية في تشكيلها وكذا طبيعة المواقف التي كانت تبديها إزاء العديد من القضايا التي كانت تهم الأهالي(الجزائريين).

وقد حددنا الموضوع في فئة النخبة المفرنسة الإندماجية التي برزت مع بداية القرن العشرين، هذه الفئة التي تناولتها الكتابات الفرنسية آنذاك كظاهرة سياسية-اجتماعية ظهرت في الجزائر، كما وضعنا موضوع دراستنا ضمن إطار زمني يمتد من 1900 وهي السنة التي تتفق حولها الكتابات التاريخية في ظهور مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية، وجاءت بعدها سنة 1939 فهي السنة التي اندلعت فيها الحرب العالمية الثانية، هذه الحرب

التيستترتب عنها نتائج في الساحة السياسية في الجزائر المستعمرة، أين سيخفت تيار النخبة المثقفة الجزائرية المصرية.

وكان اختيارنا للموضوع للأسباب ذاتية وموضوعية، فعن الأولى فتعود إلى الرغبة التي تنتابنا في الإطلاع عن الكتابات والمقالات التي كانت تعبر من خلالها مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية المفرنسة عن مواقفها من القضايا التي تعتبر جوهر اهتمامات الأهالي في الجزائريين خلال فترة الاحتلال الفرنسي خاصة وأن الكثير منها تكشف عن مساهمة أفكار النخبة المفرنسة في بلورة اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية، أما عن الأسباب الموضوعية فتكمن في محاولة دعم البحث التاريخي الأكاديمي بموضوع يساهم في الكشف عن بعض الحقائق التاريخية المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بشكل خاص، وتاريخ الجزائر بشكل عام.

أهداف الدراسة:

-الإطلاع على سياسة فرنسا التعليمية وكيف كان الرد عليها من طرف مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية.
-إبراز دور مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية في المجال السياسي والإجتماعي وعلاقتها بالأحزاب اليسارية.

إشكالية الدراسة:

كيف كان دور ومواقف مزدوجي الثقافة الفرنسية من الثقافة الوطنية؟

إلى أي مدى أثرت تلك المواقف:

أ-علاقتها بالتيارات الوطنية الجزائرية.
ب-علاقتها بالتيارات السياسية الفرنسية، الجمعيات والمستوطنينالأوروبيين.

حدود الدراسة:

وقد حددنا الموضوع في فئة النخبة المفرنسة الاندماجية التي برزت مع بداية القرن العشرين، هذه الفئة التي تناولتها الكتابات الفرنسية آنذاك كظاهرة سياسية اجتماعية ظهرت في الجزائر، كما وضعنا موضوع دراستنا ضمن إطار زمني يمتد من 1900 وهي السنة التي تتفق حولها الكتابات التاريخية في ظهور النخبة الجزائرية المفرنسية الاندماجية، أما 1939، فهي السنة التي اندلعت فيها الحرب العالمية الثانية، هذه الحرب التي

ستترتب عنها نتائج في الساحة السياسية في الجزائر المستعمرة، أين سيخفت صوت تيار النخبة المفرنسة الاندماجية.

المنهج المتبع:

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الملائم للدراسات التاريخية، وذلك من خلال إستردادنا للأحداث والجهود التي بذلها مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية.

المصادر والمراجع المعتمد عليها:

كما اعتمدنا على مجموعة هامة من الجرائد والمجلات الأهلية، يصدرها مزدوجي الثقافة الجزائرية الفرنسية. سواء المنتمية إلى الشبان الجزائريين، أو إلى النواب الفيدراليين أو المعلمين من الأصل أهلي، كانت الجرائد بالنسبة لنا مصدرا رئيسيا لدراستنا، نظرا للكتابات والمقالات التي تعتبر منجم غني بالمادة البحثية الخام، حيث يكفي بعضها لطرح مواضيع جديدة جديرة بالبحث والإهتمام، ووجدنا فيها من المقالات، التي كتبت في شتى المجالات، خاصة الحقبة التي يتعرض لها موضوع بحثنا، ومن هذه الجرائد:

1-جريدة الرشيدي
2-جريدة الإسلام
3-جريدة التقدم
4-مجلة صوت المستضعفين
5-جريدة صوت الأهالي
6-جريدة الوفاق

كما استعملنا مجموعة من المصادر، التي استطعنا تحميلها من الشبكة المعلوماتية للموقع: Gallica والمتمثلة في المداولات والمناقشات التي كانت تجري في المندوبيات المالية الجزائرية، وكذلك الجلسات التي جرت في المجالس العامة، خاصة منها المجلس العام لقسنطينة.

محتوى البحث:

ولمعالجة البحث بدأنا بحثنا بمقدمة ثم مدخل وسبعة فصول وخاتمة متبوع بملاحق وقائمة البيبليوغرافيا.

– **المقدمة** : تعرضنا فيها إلى الإطار العام للموضوع، حيث أشرنا فيها إلى أهمية الموضوع، الإطار الزمني، و الإشكالية المطروحة للمعالجة، ثم أسباب ودوافع اختيار الموضوع، النهج المتبع، عرض وتقسيم لأهم المصادر والمراجع المعتمد

– **المدخل**: طرحناه بعنوان التعليم الفرنسي ومشروع تكوين نخبة جزائرية مفرنسة، وقد تعرضنا فيه إلى السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، وأظهرنا دوافع اعتماد السلطات الفرنسية على تلك السياسة والوسائل والمناهج التي اتبعتها، لأجل تكوين فئة من المفرنسين لأجل القيام بدور الوسيط بين الأهالي والفرنسيين وبالتالي تحقيق الاندماج للمجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسيه وهو ما اصطلح عليه بتمازج العرقي.

الفصل الأول: جاء بعنوان المواقف من القضايا السياسية، حاولنا في هذا الفصل التعرض إلى أهم القضايا السياسية التي شغلت الساحة السياسية الجزائرية، وكانت موضوع اهتمام الأهالي (الجزائريين)

-مسألة التجنيد الإجباري ، أشرنا فيه إلى مواقف النخبة من التجنيد الإجباري الذي فرض بموجب قرار03 فيفري 1912، وتداعيات تلك المواقف.

-مسألة التجنس، حاولنا الإشارة إلى المواقف التي أبدتها النخبة الجزائرية المفرنسة من مسألة التجنس، خاصة أن القضية كانت من القضايا الجوهرية التي شغلت الساحة الجزائرية طيلة الفترة المدروسة.

-التمثيل الانتخابي، تعرضنا إلى القضية السياسية التي كانت من بين أهم القضايا التي حصل حولها جدل سياسي، و أشرنا إلى المواقف التي أبدتها عناصر النخبة المفرنسة التي تطالب بالتمثيل العادل للأهالي في المجالس الانتخابية المحلية (مجالس البلديات، المجالس العامة، المندوبيات المالية الجزائرية و البرلمان الفرنسي في باريس.

-مسألة الوطنية الجزائرية، حاولنا فيه، التعرض إلى المواقف التي أبدتها عناصر النخبة إزاء القضية الجوهرية وهي مسألة الوطنية، علما أن هذه الأخيرة كانت محل جدل بين عناصر النخبة المفرنسة الداعية إلى الاندماج في المجتمع الفرنسي، وكذالك عناصر أخرى كانت تعارضها في الطرح.

-مسألة الهندام، عالجنا في هذا العنوان قضية الالتزام باللباس أو الهندام التقليدي والأوروبي، حيث كانت المسألة من جملة الاهتمامات التي عالجتها وتعرضت لها النخبة الجزائرية المفرنسية، في الكتابات والمقالات الصحفية، باعتبارها أحد القضايا التي كانت تثار في المجتمع الجزائري خاصة في أوساط النخبة الجزائرية على اختلافها.

-مسألة اللغة والدين، تعرضنا في هذا العنوان إلى ما كانت تكتبه عناصر النخبة المفرنسة حول مسألة اللغة العربية التي كانت محل اهتمام من طرف فئات المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة، وقد أشرنا إلى المواقف التي عبرت من خلالها النخبة عن رأيها حول مسألة اللغة العربية، وكذلك مسألة الدين الإسلامي.

الفصل الثاني: وضعنا له عنوان المواقف من القضايا الاجتماعية، حاولنا في هذا الفصل التعرض إلى الآراء التي عبرت من خلالها عناصر النخبة عن مواقفها تجاه العديد من القضايا الاجتماعية علماء أنها سخرت وسائلها الإعلامية للتبليغ عن تلك المواقف والأراء، وللإحاطة بهذا الفصل وضعنا له:

-التعليم للأهالي، خصصناه للمواقف و الآراء التي كانت تعبر من خلالها النخبة المفرنسة عن اهتماماتها بقضية التعليم.

-قضايا المرأة، تعرضنا في هذا العنصر إلى هذه القضية الاجتماعية التي كانت خلال الفترة المدروسة، تمثل إحدى القضايا التي اهتمت بها عناصر النخبة المفرنسية، وكان لهم رأي فيها، إلى جانب قضايا أخرى لها صلة بالمرأة الجزائرية آنذاك (خلال الفترة التي يهتم بها موضوع دراستنا) مثل دعوتهم إلى ضرورة تعليم المرأة الجزائرية، و كذلك إثارتهم لمسألة دواعي زواج عناصر النخبة بفرنسيات وهو ما عرف بالزواج المختلط، ومسألة الحجاب عند المرأة الجزائرية.

-مسألة الهندام، عالجنا في هذا العنوان قضية الالتزام باللباس أو الهندام التقليدي والأوروبي، حيث كانت المسألة من جملة الاهتمامات التي عالجتها وتعرضت لها النخبة الجزائرية المفرنسية، في الكتابات والمقالات الصحفية، باعتبارها أحد القضايا التي كانت تثار في المجتمع الجزائري خاصة في أوساط النخبة الجزائرية على اختلافها

-مسألة اللغة والدين، تعرضنا في هذا العنوان إلى ما كانت تكتبه عناصر النخبة المفرنسة حول مسألة اللغة العربية التي كانت محل اهتمام من طرف فئات المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة، وقد أشرنا إلى المواقف التي عبرت من خلالها النخبة عن رأيها حول مسألة اللغة العربية، وكذلك مسألة الدين الإسلامي.

-**الفصل الثالث:** وضعنا العنوان التالي، العلاقات بالتيارات الفرنسية، تطرقنا في هذا الفصل إلى العلاقات التي كانت تربط عناصر النخبة باعتبار أن مواقفها و أراء تجاه القضايا التي كانت محل جدل في الساحة السياسية، وقد وضعنا أربعة عناوين فرعية لهذا الفصل منها:

-أحزاب اليسارية و أحزاب اليمين، عرجنا في هذا العنوان على العلاقة التي كانت تربط النخبة الجزائرية المفرنسية بمختلف الأطياف السياسية الفرنسية من أحزاب اليسار، و أحزاب اليمين وحاولنا في هذا العنوان الإشارة إلى أسباب ودوافع التقارب بين النخبة المفرنسة و تيار اليسار الممثل في الحزب الاشتراكي SFIO، والحزب الراديكالي الاشتراكي وعلاقة النخبة المفرنسة بالحزب الشيوعي الفرنسي PCF وكذلك أحزاب اليمين منها حزب الاجتماعي الفرنسي PSF وحزب الشعب الفرنسي PPF.

-الجمعيات الفرنسية، تطرقنا إلى علاقة النخبة المفرنسة بالجمعيات الفرنسية المعروفة بالجمعيات المتعاطفة مع الأهالي الأنديجينوفيليين) وهي الجمعيات المهتمة بقضايا الأهالي (الجزائريين)، التي نشطت ضمنها عناصر النخبة، ووجدتها منبرا للتعبير عن مواقفها إزاء العديد من القضايا.

-الإدارة الفرنسية المحلية، تعرضنا في هذا العنوان إلى علاقة الإدارة الفرنسية المحلية بعناصر النخبة، علما أن هذه كانت لها مواقف متشددة ازاء تجاوزات الإدارة المحلية، مما جعل هذا الأخيرة تنظر إليها بنظرة الريب والشك، وجعلتها تعارضها من خلال التقارير التي كانت تصدرها في حقهم، مما جعل النخبة المقرنسة تدخل في جدال معها.

-المستوطنون الأوروبيون، اخترنا هذا العنوان لأجل تبيان العلاقة بين النخبة المفرنسة و المستوطنين الأوروبيين، إذ تميزت العلاقة بالتوتر بين الطرفين، كون الطرف الثاني، كان يقف حجرة عثرة أمام مرور أي مشروع إصلاحي، سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا كان، مما جعل النخبة المفرنسة تشير بأصبع الاتهام إليهم بأنهم أحد الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق اندماج الأهالي (الجزائريين) في فرنسا وبالتالي عدم تمازج العرقين الفرنسي والجزائري، وهو السعي الذي كانت تعمل على تحقيقه عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة.

-**الخاتمة:** تضمنت الاستنتاجات العامة التي توصلنا إليها من دراستنا للموضوع و**الملاحق:** وضعنا في هذا القسم بيوغرافية للشخصيات البارزة ضمن هذه النخبة المفرنسة تبدأ بتسلسل كرونولوجي اللذين انتموا إلى هذه الزمرة، منهم من انتمي إلى ما عرف آنذاك بحركة الشبان الجزائريين إلى المنتخبين من الفيدراليات للعمالات الثلاث و كذلك الفئة الثانية التي انتسبت إلى المعلمين من أصل أهلي ووضعنا مجموعة الوثائق الأرشيفية التي اعتمدنا عليها في بحثنا.

-صعوبات البحث:

-قلة المصادر والمراجع التي تناولت موضوع مزدوجي الثقافة وأثرها عل الساحة العربية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة.

-إختلاط التواريخ في بعض المراجع مما صعب علينا البحث وصعوبة الآخذ الصحيح منها.

-قلة المراجع باللغة العربية وتوفر أغلبها باللغة الأجنبية وصعوبة ترجمتها.

المدخل:

ظهور ونشأة مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية

عندما شرعت فرنسا في تطبيق سياستها التعليمية وعملت على نشر اللغة الفرنسية في الجزائر المستعمرة، لم يكن الغرض خدمة الجزائريين، بل العمل على تحقيق مصلحتها الاستعمارية، بمعنى أن الهدف ظاهره نشر التعليم، لكن هدفه الرئيسي والأهم، تحقيق الاحتواء الحضاري من خلال تكوين نخبة جزائرية متشبعة بالثقافة الفرنسية، وقد أثمرت تلك السياسة التعليمية في ظهور نخبة جزائرية مفرنسة.[1]

لقد انتشر مصطلح النخبة المفرنسية في القرن العشرين في الصحافة الفرنسية، إذ أطلق على جماعة من الناس تمييزا لهم عن بقية أفراد المجتمع، وكان ذلك لأجل تشجيع هذه الفئة – النخبة المفرنسة– التي كانت تدعو إلى الاندماج في المجتمع الفرنسي، لأنهم حملوا الفكرة نتيجة ثقافتهم وأفكارهم التي تكونت لديهم جراء تتلمذهم في المدارس الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه الفئة مثلت الحلقة المفقودة في المجتمع الجزائري، التي تحقق تكوينها بفعل السياسة التعليمية، وبالتالي أصبحت في طليعة المجتمع تقع على عاتقهم مسؤولية التأثير على الأهالي للاندماج في المجتمع الفرنسي.[2]

ويذكر محفوظ سماتي، أن ظهور النخبة الأهلية المتكونة في المدرسة الفرنسية، كان مع نهاية القرن التاسع عشر، تميزت بذهنية وأفكار ومظاهر كلها توحي بالتأثير الأوروبي، إذ فاجأت الوسط الاستعماري، الذي لم يتعود إلا على النخبة التقليدية أصحاب العمائم " كممثلين للأهالي الجزائريين، أن هذه النخبة المفرنسة تخلصت من عقدتها وخوفها، وبدأت تتحدث عن مظالم الجزائريين، مما أقلق المستوطنين الأوروبيين الفرنسيين في الجزائر، فأوكلوا مهمة دراسة هذا التيار الصاعد إلى بعض المتضلعين في القضايا الأهلية في الجزائر.[3] ومما يذكره سماتي في كتابه، أن هذه النخبة حين قابلت جول فيري Jules Ferry ، أبدت له من خلال المناقشة

[1] – إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الإجتماعي والثقافي للجزائر إبان الإحتلال الفرنسي، دار هومه، 2013، ص 128-129

[2] – إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافية و الهوية الوطنية، منشورات دار الأديب 2006، ص 83-84.

[3] -Mahfoud Smati, les élites Algérienne sous la colonisation française, édition Dahleb, p : 210.

فارقا كبيرا، عما كانت عليه النخبة التقليدية في مستوى المطالب السياسية التي أثارتها من حيث القدرة على المناقشة والحديث باللغة الفرنسية وبطلاقة دون الاعتماد على المترجمين.[1]

وما يدعم رأي سماتي نستنتجه، مما أشار إليه شارل روبير أجرون، أن ظهور النخبة المفرنسة، لم يكن وليد القرن العشرين، وإنما يعود بداية من سنة 1892، أين تقدمت إلى جول فيري Jules Ferry ، مجموعة من المثقفين تحدثوا إليه عن المشاكل التي تهم الأهالي الجزائريين، وحينها قال أنه تحدث إلى حزب الشباب.[2] كما قامت مجموعة من المثقفين من عنابة في 30 جون 1900، بتقديم عريضة إلى الإدارة الفرنسية، كتبها السيد خليل قايد العيون، وعريضة أخرى سنة 1901 حملت مطالب ذات طابع سياسي، تدعو فرنسا الوفية لمبادئها، أن تمنح الحقوق الضرورية إلى كل إنسان، وليس فقط الفرنسيين. ولما انعقد مؤتمر سنة 1901 للحديث عن مستقبل الإسلام، تحدث الفرنسيان، أ.دوتي و مارسي عن وجود حركة الشبان المسلمين في الجزائر نعتوهم باسم حزب الشبان الأتراك.[3]

وحسب رأي دوتي؛ إن هذه الجماعة هي حركة للتجديد الإسلامي عددهم قليل، لكنه حذر من هذه الفئة. أما وليام مارسي فتحدث عن حزب متكون من حداثيين وعناصر طموحة، والكثير منهم وصوليون يرغبون في التقرب من الإدارة الفرنسية، وقد نصح مارسي الإدارة الفرنسية بتشجيع هذا التيار، وأن يتم تسييره سريا بواسطة جمعيات الطلبة – الأهالي– قدماء المدرسة الفرنسية – الجزائرية.[4]

وعن الفكرة التي روج لها أ. دوتي و وليام مارسي عن النخبة التي تحدث عنها جول فيري، وإطلاقهما عليها اسم الشبان الأتراك، أشار محفوظ سماتي في كتابه، أن الفرنسيين لم يكونوا ليقبلوا أن تكون للجزائريين نهضة

[1] -Mahfoud Smati, op. cit, p :228.

[2] Charles Robert Ageron, les algériens musulmans et la France 1871-1919, Tome second, presses universitaires de France, p : 1031 -

[3] -Ibid, p: 1032

[4] -Mahfoud Smati, op. cit., p :229

ويكونوا مستقلين عن غيرهم بأفكارهم، وهذا ما جعل هؤلاء الذين اهتموا بدراسة هذا التيار، يذكرون بأن النخبة الأهلية تتلقى أفكارها وتوجهاتها من اسطنبول، وأن هذه التسمية " الشبان الأتراك " لم تكن تغضب اليساريين من الجمهورية الفرنسية المتعاطفين مع الثوار الأتراك.[1]

وتشير أحد الدراسات التاريخية، أن أبو بكر عبد السلام بن شعيب تحدث عن بروز هذه الفئة – النخبة المفرنسة–خلال أشغال المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع الكولونيالي سنة 1900؛ بأنها تمكنت من اللغة الفرنسية من خلال تتلمذها في مدارس العاصمة أو المدارس الإسلامية العليا في قسنطينة، الجزائر، تلمسان، ودرست الآداب واللغة الفرنسية.[2]

كما يذكر إسماعيل حامد أن النخبة المفرنسة، ظهرت من خلال الاتصال الذي وقع بين الأهالي والفرنسيين، وأن المدرسة الفرنسية – العربية هي من ساهمت في تخريج هؤلاء الشبان المسلمين.[3] وأن تكوينهم جاء من خلال الاحتكاك والتأثير الأوروبي والتعليم، وهي مشكلة من أطباء، معلمون، جنود، تجار وفلاحون[4] او يقول روبار مونتان Robert Montagne :" إن هؤلاء هم جماعة من المثقفين، تضم حوالي عشرة آلاف شخص موزعين عبر كامل الجزائر؛ منهم من ينتمي إلى البرجوازيين، وآخرون هم موظفون في المدن و الأرياف ومعظمهم من المعلمين، وأن هذه الفئة من تزوج من الأوروبيات ."[5]

ويعد التصدير الذي كتبه جورج مارسي George Margais في كتاب الشريف بن حبيلس، اعترافا وإقرارا بميلاد وبروز نخبة جزائرية مفرنسة اندماجية ، أنجبتها السياسة التعليمية الفرنسية، حيث قال :" إنكم

---

[1] -Mahfoud Smati, op. cit, p 230.

[2] – إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 مرجع سابق، ص 96

[3] -Ismail Hamet, op. cit., p: 109.

[4] - Ibid, p : 248.

[5] - Robert Montagne, la fermentation des partis politiques en Algérie, in revue politique étrangère n°2,1937, 2eme année , p : 128.

أنتم المنحدرون في التراب الجزائري والمتخرجون من ثانوياتنا ومدارسنا، الذين تقدمون رأيكم حول المسائل التي تهمنا، دون عاطفة ودون مواقف مسبقة (....) إنكم بثقافتكم أكثر بانتمائكم الاجتماعي تنتمون إلى ما يمكن أن نسميه بكل استحقاق النخبة الأهلية (.....) إن هذه النخبة التي لها مكانتها بالنسبة للرأي العام الفرنسي؛ لان لها بعض مظاهر النخبة المفرنسة (....) هذه النخبة المكونة من بعض الأطباء الشرفاء وبعض المحامين الشطار وبعض الصحفيين اللامعين وكذلك المعلمين الذين يعون دورهم في نشر الأنوار والواجب الذي عليهم تجاه فرنسا التي صنعت منهم مجانا ما هم عليه اليوم (...) أن النخبة التي تنتمون إليها تبدو لي العنصر الأكثر فائدة للوحدة بين الشعوب لأنها تغذت من الثقافة الغربية وأمكنها أن تتخلق بالآداب الفرنسية ."[1]

وأما شارل روبير أجرون، فيذكر أن هذه النخبة- الأنتلجنسيا حسب المفهوم الروسي- هم من تحصلوا على مستوى من التعليم ولهم دراية بالمشاكل الكبرى التي يعيشها مجتمعهم، وبعبارة أخرى هم خيرة الطلبة القدماء الذين درسوا في المدارس الفرنسية، وهم المتأثرون بالمبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية1789.[2]

ويشير شريف بن حبيلس في كتابه إلى بروز هذه النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)، قائلا :" **إن النخبة هي هذه المجموعة القليلة من الشبان الجزائريين الذين تعلموا في الجامعات الفرنسية تعليما جادا والذين استطاعوا بواسطة الجهد والمثابرة، أن يرتفعوا فوق مستوى العامة، وأن يفرضوا أنفسهم كدعاة للحضارة، هؤلاء الذين يطلق عليهم أحيانا لقب الشبان الجزائريين يوجدون في وظائف متنوعة كالطب والقضاء والتعليم**"[3] ويقول أيضا :" **أن هؤلاء الشبان – النخبة– يسعون إلى لعب دور في شؤون البلاد، وأنهم بلغوا الدرجات العليا في الحضارة، لقد أثرت فيهم حركة**

[1] - Cherf Benhabyles, l'Algérie française vue par un indigène, Alger imprimerie orientalale Fontana freres 1914, p:1-11

[2] - Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, tome 2, presses universitaires de France édition 1975, paris, p239.

[3] - Cherif Benhabyles, op. cit., p: 107

الشبان وما حققته من النجاحات أعمال جمعية الاتحاد والترقي (...) أو على شاكلة الشبان المصريين إن هؤلاء الشبان الجزائريين وصلوا إلى نقطة للتساؤل ألا يجوز للجزائريين بأن يشغلوا مساحة أشمل في دوائر الحكم "[1]وأضاف :" **أن النخبة الجزائرية المتخرجة من المدرسة الفرنسية – كانت واعية بتفوقها الفكري، وهذا أمر ضروري من أجل أداء الدور المنوط بها، (....) إن هذه النخبة ظلت تحلم بلعب دور في الحياة العامة الجزائرية، وأن تضع التعليم الذي حصلت عليه في خدمة القضية التي تؤمن بها**"[2]

وفي ذات السياق، أعلن ميسمي Messimy عن ظهور النخبة المفرنسة، لما قدم تقريرا أمام البرلمان حول التجنيد الإجباري في 02 جويلية 1912، كشف يومها أن كل العرائض المقدمة من الجهات الأربعة للجزائر، تم تحريرها من طرف جماعة من الرجال لهم القدرة على تقييم الأوضاع، كما تحدث عن بروز جرائد أهلية في كل الجهات من الجزائر، مما جعل ميسمي ينصح بعدم التغافل عن هذا التيار، الذي تقوده نخبة كونتها فرنسا في مدارسها.[3]

و تذكر المصادر أن ظهور النخبة المفرنسة توازي مع رغبتها بالقيام بدور في المجتمع الجزائري، وهذا ما أشار إليه جان ميليا Jeans Melia :" ها هي اليوم النخبة تتوغل داخل جميع المجالس الانتخابية في الجزائر، حيث بدأت تبرز إلى جانب الممثلين للإدارة الفرنسية، إنه كان متوقع اليوم الذي تكون فيه هذه النخبة في المجالس الانتخابية".[4]

[1] - Cherif Benhabyles, op. cit.

[2] - Ibid, pp: 110-111.

[3] - Jean Melia, le triste sort des indigènes musulmans d'Algérie, cinquième édition, paris mercure de France, imprimerie R Bussières 1935, p : 187

[4] - Ibid, p193.

وتطلعت النخبة المفرنسة، بأن تكون حلقة وصل بين النظام الفرنسي والمجتمع الجزائري المسلم ، واعتمدوا في نشاطهم على أسلوب المهادنة، ويستنتج ذلك من خلال كتاب شريف بن حبيلس، الذي أراد أن يوجه تطمينا؛ بأن هؤلاء النخبة سيلعبون دورا ثنائي القطبية بين الشعب الجزائري وممثلي الإدارة الفرنسية، ومعنى ذلك التوجه إلى فرنسا بألا تتخوف من أفكارها، أما بالنسبة للشعب الجزائري فإن الخطاب الموجه يمثل تطمينا لهم بأنهم يمثلون حقا انتلجنسيا المجتمع الجزائري.[1]

[1] -Ferenc Hardi, discours idéologique et quête identitaire dans le roman algérien de la langue française de l'entre deux guerre, thèse de doctorat université lumière Lyon 2 faculté des lettres, sciences des langages et arts, 2000, p : 19.

الفصل الأول:

دور النخبة المفرنسة على الساحة السياسية في الجزائر 1962/1900

أولا: النخبة المفرنسة والتجنيد الإجباري.

ثانيا: موقف النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي القافة العربية الفرنسية) من مسألة التجنس.

ثالثا: مسألة التمثيل الإنتخابي.

لقد كان لمزدوجي الثقافة العربية الفرنسية دور كبير في التأثير على الساحة السياسية وذلك جاء وفقا للقوانين والسياسات التي إتبعها المستعمر ضد الأهالي(الجزائريين).

أولا: النخبة المفرنسة والتجنيد الإجباري.

يعتبر مشروع التجنيد الإجباري؛ الذي أرادت السلطات الفرنسية تطبيقه على الأهالي (الجزائريين، بمثابة المحك الذي ستظهر من خلاله النخبة المفرنسة، مدى قدرتها على مفاوضة فرنسا حول المسائل المتعلقة بالقضايا الأهلية، وتشير أحد الدراسات أن النخبة الفرنسية لم تبادر بالمطالبة السياسية إلا في سنة**1908**، حين ردوا على مشروع ميسمي.Messimy .[1]

وقد أبدت فئة عريضة من المستوطنين معارضتها لمشروع التجنيد الإجباري على الأهالي (الجزائريين)، واعتبره بعضهم خطرا عليهم في الجزائر المستعمرة، إذا ما تبعه التجنيد الإجباري- منح حقوق للأهالي، وهذا ما دفع مورينو Morinaud إلى وصف مشروع التجنيد الإجباري بالكارثي والخطير على مستقبل فرنسا خلال جلسة **14** أفريل 1908 للمندوبيات المالية فرع المستوطنين.[2]

وعن المعارضة التي أبداها المستوطنون، ضد مشروع التجنيد الإجباري، ذكر بن علي فكار أنها بنيت على أسس خاطئة، لأنها ترفض أي تحسين لوضع الأهالي (الجزائريين) لأن تنفيذ المشروع، وقبول مطالب النخبة، سيضر بمصالح المستوطنين، وحول ذلك قال: "إن معارضة المستوطنين للتجنيد الإجباري هي قائمة على مفاهيم خاطئة، فهي ترفض أية مبادرة لتحسين أوضاع الأهالي، لأن تحقيق ذلك يكون من جراءه مضرة لمصالحهم، في حين كان يجب توفير نفس الفرص في الحياة بين كل القاطنين بالجزائر بتقسيم نفس الأعباء عليهم، وفسح المجالات العلمية والعملية أمامهم دون تمييز، وكل ذلك ضمن إطار الدولة الفرنسية التي تحتويهم كلهم (...) وبعد هذا يمكن تجنيدهم".[3]

---

[1]- في برفيليي، النخبة الفرنكفونية 1880-1962، ترجمة: حاج مسعود، أ.بكلي، ع.بلعربي، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007، ص 138.

[2] -Les délégations financières algériennes, Assemblée plénière session 1908, Alger Imprimerie Administrative Victor Heintz 1908, pp: 73- 74.

[3]- بلحاج ناصر، مواقف الجزائريين من التجنيد، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للأداب و العلوم الإنسانية بوزريعة 2004-2005، ص 48.

وحسب ميسميMessimy – صاحب مقترح التجنيد الإجباري – فقد وجد ثلاثة أنواع من العرائض، الفئة الأولى وهي المتعلقة بالذين تجاوزوا الواحد والعشرين سنة وتم تسجيلهم عن طريق الخطأ، أما الفئة الثانية فهي الرافضة بتقديم أبنائهم للتجنيد، أما الفئة الثالثة وهي المهمة بالنسبة له، وتضم مستشارين بلديين لهم مستوى ثقافي ويقصد النخبة المتخرجة من المدارس الفرنسية، أبدوا قبولهم للتجنيد بمقابل تعويضات، وأن هذه العرائض التي قدمتها فئة النخبة لا يعنون بتعويضات لصالح المجندين في حد ذاتهم، وإنما المستوى أعلى حيث تحدثت العرائض عن السياسة العامة لفرنسا تجاه الأهالي (الجزائريين)[1].

لقد وجدت النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) في تطبيق مشروع التجنيد الإجباري فرصة قد لا تعوض لأجل الحصول على حق المواطنة الفرنسية، لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم ناطقين باسم الأهالي (الجزائريين)، فقد سعوا إلى إقناع العامة، وقام هؤلاء النخبة– إلى جانب الفرنسيين العاطفين على الأهالي سنة 1908تجمعا باسم "المساواة في الحقوق والواجبات" في مدينة عين البيضاء، وفي مدينة عنابة حضرت عناصر من النخبة وحضر التجمع شباب معنيون بالتجنيد – أين ألقي الصادق دندن كلمة، وقد بدا من خطابه مؤيدا للمشروع :" إن الأهالي على استعداد للدفاع عن فرنسا في هذه المحنة، حتى تفي حقها من ضريبة الدم عليها أن تعطينا حقوقنا السياسية وأن تعطي للمجند حق المواطنة ."[2]

وأثناء ذلك قام أحمد بوضربة، الحاج سعيد مختار، بن علي فكار، الدكتور بن التهامي بإرسال عريضة سنة 1908 إلى الوالي العام شارل جونار Charles Jonnart، طرحوا منح حق المواطنة مقابل التجنيد، وقام وفد آخر من الجزائر بقيادة عمر بوضربة في 1908/10/03 بتسليم عريضة متعلقة بالتجنيد مقابل الحصول على الحقوق السياسية ، وقد سلمت العريضة إلى كلمنصو Clemenceau رئيس الوزراء الذي وعد الوفد بمجموعة من الإصلاحات.[3]

[1] - A. Messimy, le statut des indigénes algériens, paris, henri charles lavauzelle, 1913, pp: 25-26.

[2]– عايدة حباطى، التجنس وموقف الجزائريين منه 1919-1939، ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة 2003-2004 ص : 24.

[3]– ناصر بلحاج، مرجع سابق، ص47- 48.

وفي ذات السياق، تذكر المصادر أنه برزت في الجهات الثلاث من العمالات الجزائرية، حركة انضمت إليها الطبقة المثقفة النخبة– قدمت عددا كبيرا من العرائض إلى غرفة البرلمان الفرنسي بباريس عبرت من خلالها أنها مستعدة لقبول ضريبة الدم مقابل تعويضات، كما طالب هؤلاء بإلغاء القوانين الاستثنائية التي يخضعون لها والتساوي في الضرائب، وتمثيل انتخابي قادر على الدفاع عنهم في المجالس، كما دعت العرائض إلى فسح المجال أمام النخبة المتعلمة – خريجة المدرسة الفرنسية – التدافع عن المصالح الخاصة بالأهالي على عكس ما تميزت به النخبة التقليدية.[1]

وتضيف تقارير أخرى صادرة عن المصالح الاستعمارية، أن النخبة الجزائرية المفرنسة، قد أظهرت منذ إعلان التجنيد الإجباري حماسا كبيرة، وتشهد على ذلك قراعتهم الجرائد التي كانت تصدر في تلك الفترة، مما دل أن النخبة المفرنسة كانت ترى في التجنيد فرصة لتحقيق مكاسب، لذا قامت مصالح الحكومة العامة بتطبيق القرار – التجنيد الإجباري – ويضيف التقرير أن النخبة الشبان الجزائريين حاولوا استغلال الفرصة للحصول على تعويضات وحقوق السياسية وخصوصا على المواطنة الفرنسية، فحدث غليان سياسي مثله طرفان، الطرف المعارض، وقد شمل هذا الأخير فئتين، الفئة المعارضة من المستوطنين ، وفئة من الأهالي (الجزائريين المسلمين الذين رأوا في تطبيق قرار التجنيد، عدم الالتزام بما تضمنته اتفاقية الاستسلام، التي أمضاه الداي حسين مع ديبورمون سنة 1830، أما الطرف الثاني متكون من فئتين الفئة الأولى وهم الفرنسيون الليبراليون الذين عملوا على تمرير المشروع، أما الفئة الثانية هي الفئة المتمثلة في النخبة المفرنسة النخبة المتطورة التي عملت على استغلال تمرير مشروع التجنيد الذي أصبح قرار ملزم بتجنيد الأهالي (الجزائريين) حيث شرعت في تشكيل الوفود وتقديم العرائض إلى السلطات الفرنسية[2].

كما وجدت النخبة المفرنسة دعما من لدن الجمهوريين الفرنسيين، فأنشأت جريدة الإسلام، التي ظهرت في خضم تلك الظروف السياسية، لأن الجمهوريين كانوا بحاجة إلى جريدة منسوبة للأهالي (الجزائريين)، تعمل على الترويج لتطبيق القانون، خاصة أن عناصر النخبة قد أظهرت موافقتها على المشروع، وقام الصادق دندن بنشر مقالا في أحد أعداد الجريدة حول التجنيد الإجباري، جاء فيه « لقد وقفنا منذ البداية لصالح مشروع ميسمي لأننا نعلم وندرك حقا (...) ولضرورات الدفاع عن الوطن أمام عدو يتحين الفرص للاعتداء على

[1] - Revue Indigene, n°74, juin 1912, p: 449.

[2] – العمري طاهر، العمري طاهر، النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع 1900-1940 أطروحة دكتوراه كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 2003-2004، ص :241.

أراضيها، ففرنسا لا يمكنها أن تستغني عن استغلال احتياطها الكبير من الرجال الذين تضعهم إفريقيا الشمالية تحت تصرفها، لأجل سد النقص الذي يتزايد في تعداد قواتها بشكل خطير ». كما دعا إلى ضرورة تطبيق إصلاحات مقابل تنفيذ للتجنيد الإجباري من ضمنها: إلغاء القوانين الاستثنائية القمعية، الحق في الحصول على الحقوق المدنية، واعتبر مدة التجنيد المقررة بثلاث سنوات نوع من التمييز كما رفض المنحة المالية المقدمة للأهالي (الجزائريين) وقد اعتبر صادق دندن من غير المقبول أن يتمتع اليهودي بحق المواطنة ويؤدي سنتين من الخدمة العسكرية في حين يؤدي الجزائري ثلاث سنوات[1].

وجاء في جريدة الراشيدي مقالا بعنوان " الشرط الخاص بالتجنيد، رسالة مفتوحة إلى وزير الحرب" ، ومما جاء فيه: « إن أبنائنا مستعدون لخدمة فرنسا، غير أنهم لا يخدمونها إلا بشرط واحد؛ أن تمنحوا لهم الحق في أن يكونوا فرنسيين مقابل السنوات الممضية تحت ظل العلم الفرنسي، إن الساعة مثيرة، فهم مستعدون ومعرضون لكل الإهانات (...) لا للخدمة العسكرية دون تعويض، إن كل إجراء ضد النزعة الشعبية خطير، فالتجنيد، الذين تريدون تطبيقه على حالته هو ضرب من الجنون"[2]، وعبرت النخبة في مقال آخر في جريدة، الراشيدي، عن تأييدها لقرار التجنيد وأشارت أن النخبة والأهالي (الجزائريين) عن يدون بصفة سوية الخضوع لضريبة الدم، ولكن في المقابل لهذه الخدمات فإن النخبة قدمت طلبة وحيدة تمثل في نيل حقوق المواطن الفرنسي[3].

وكانت جماعة من المنتخبين عن الجزائر العاصمة في المجلس البلدي، قد أرسلت عريضة إلى الجهات المسئولة بفرنسا منهم رئيس الجمهورية الفرنسية، رئيس الوزراء، وزير الداخلية وزير الحربية، إلى الغرفتين البرلمان ومجلس الشيوخ، إلى ألبان روزي Albin Rozet النائب عن البرلمان الفرنسي، وجاء في العريضة أن المنتخبين الناطقين باسم الأهالي (الجزائريين) مستاءون من فرض تطبيق قانون 03فيفري 1912، ويعتبرون قرارات القانون غير عادلة ولا ديمقراطية، لأنها لا تطبق إلا على فئة من الفقراء، ومهينة لأنها تخصص 260فرنك، لأن من تناديهم لخدمة فرنسا هم بهذا قد أصبحوا مرتزقة، ، وإنها غير عادلة لأنها تحدد الخدمة العسكرية بثلاث

[1] L'Islam, du 28 Avril 1912

[2] Le Rachidi, du 03 mai 1912.

[3] Le Rachidi, du 18 mai 1912

سنوات عوض سنتين، والتجنيد في سن ثمانية عشر وليس واحد وعشرين، وفي جملة واحدة اعتبرت العريضة قانون 03 فيفري 1912، لا يزيد الوضع إلا تعقيدة وقمعا للمسلمين[1].

وقد توجه المنتخبون الأهالي (الجزائريون إلى الحكومة الفرنسية والبرلمان يدعونهم إلى إلغاء قانون 03فيفري 1912 وتعويضه بقانون حول التجنيد تعتمد فيه الحرية والعدالة والمساواة، وأن يضمن بموجبه إلغاء قانون الأنديجينا، وإلغاء المحاكم الخاصة، وتطبيق مبدأ المساواة في الضرائب وتوزيعا عادل للميزانية، وتمثيل حقيقيا وكافيا للأهالي (الجزائريين في المجالس الجزائرية الاستشارية والبرلمان، وأن يكون لكل مجند الحق في التمتع بالمواطنة الفرنسية بعد تسريحه.[2] يظهر من خلال العريضة أن المنتخبين عناصر النخبة- قد نصبوا أنفسهم مدافعين عن الأهالي (الجزائريين) المسلمين، ونددوا بتنفيذ قرار التجنيد، دون أن يعلنوا معارضتهم الكلية له، وبذلك فقد أرادت هذه النخبة أن يضرب عصفورين بحجر واحد، أولا أن تنصب نفسها متحدثا باسم الأهالي (الجزائريين) وهذا يعني سحب البساط من تحت النخبة التقليدية ومنافستها، ثانيا أن تضغط على الإدارة الفرنسية التي كانت تعيش ظروفا، وبالتالي تدفعها إلى تطبيق إصلاحات سياسية تستفيد منها النخبة المفرنسة[3].

كما استمرت هذه الفئة في تقديم العرائض إلى السلطات الفرنسية، إذ قدمت مجموعة من المستشارين البلديين، أعضاء غرفة التجارة من بجاية، عريضة نددوا من خلالها بالقرار الغير منتظر – قانون التجنيد الإجباري – جاء فيها: " مدة ثمانين عاما ونحن نعيش ضمن التقاليد الفرنسية، وكنا نظن أننا مؤهلين للاندماج ونحصل على حقوق تساوي أو ربما تفوق الأجانب الذين وفدوا مؤخرة والإسرائيليين الذين أدمجوا بشكل جماعي (...)نندد برفضنا وعدم رضانا على فرنسا ونطالب أن تكون خدمة إجبارية مطبقة دون تحفظ ودون تمييز على كل مواطني الجزائر بداية من سنة واحد وعشرين وليس ثمانية عشر (...) ورغبة منا أن نتقاسم جميع الأعباء، دفع الضرائب الدفاع عن الوطن، نحن واثقون بأن كرم فرنسا الوطن الأم – ستمنحنا وتعطينا بالمقابل حصتنا من الحقوق العامة".[4]

---

[1] - Revue Indigène, n°74, op.cit., p: 445.

[2] - Revue Indigène, n°74, op.cit., p: 446.

[3] - Gilbert Meynier, l'Algérie révélée, éditions el maarifa 2010, p: 97

[4] - Revue Indigène, n°74, op.cit, p: 448.

* تكونت البعثة من: الدكتور بن تهامي مستشار بلدية الجزائر.

وفي ذات السياق، ذهبت بعثة من عناصر من النخبة إلى باريس * استقبلهم رئيس البرلمان، ومجلس الشيوخ، وبوانكاري poincare رئيس المجلس ووزير الداخلية ستيفSteegue ، وميلران Millerand وزير الحربية، وكان رفقة البعثة كلا من ألبان روزي Albin Rozet وميسمي Messimy وزير الحربية السابق، وميلفوي Milvoy وأعضاء آخرين من البرلمان، حيث تقدم أعضاء البعثة كمتحدثين عن الأهالي (الجزائريين) المسلمين.[1]

وقد اعتبرت اللجنة قانون التجنيد الإجباري، سببا في حدوث امتعاض لدى الأهالي الجزائريين، الذين يعتبرونه بمثابة حمل آخر أضيف إلى الأحمال الثقيلة التي تثقل كاهلهم، وقد طلبت اللجنة، أن ترافق هذا القانون الخاص بالتجنيد الإجباري، بعض الإصلاحات تعمل على تحسين ظروف وأوضاع الأهالي (الجزائريين، كما أكدوا أنهم على استعداد لتأدية هذه النداء تجاه أم الوطن، ومن جهة أخرى دعوا إلى:

1-تخفيض الخدمة العسكرية إلى عامين الأهالي (الجزائريين) الفرنسيين.

2-الاستعداء يكون في سن الواحد والعشرين عوض ثمانية عشر سنة، لأن المجندين في هذا السن نموهم الجسماني غير مكتمل.

3-إلغاء المنحة لأن العائلة الجزائرية ستكون فخورة بأن يخدم أبنائهم ضمن صفوف الجيش الفرنسي وبدون مقابل مادي[2].

وإلى جانب ما قامت به هذه البعثة، كانت هناك مبادرة قد قام بها أحد العناصر أمحمد بن رحال الذي قام ببعث رسالة إلى الإدارة الفرنسية يوم 24 ماي 1912 ذكر فيها عما يتحدث به الأهالي (الجزائريون) حيث جاء في رسالته: « إن ما تطلبونه منا غير عادل، لا نستطيع أن نقبل به، وإذا أردتم مخالفتنا سنقتل أبنائنا

- مختار حاج سعيد محامي بقسنطينة.
- الدكتور حاج موسى مستشار بلدية قسطينة.
- حاج عمار مستشار بلدي بجيجل.
- دجودي مستشار بلدية بسكرة.
- بن عثمان مستشار بلدية.
- بن ددونق مستشار بلدية تلمسان.
- قارى علي من أعيان بلدية بونة.

[1] -Revue Indigène, n°74, op.cit - Ibid., p: 458.

[2] Ibid., p: 461.

بأيدينا وسنقتل أنفسنا بجنب جثثهم، حقا إننا لا نستطيع أن نهزم أمة قوية ولكن ليس هناك أية قوة في العالم بإمكانها أن تمنعنا من الانتحار.."[1]

وتذكر المصادر، أن أحمد بن رحال، قد سبق له أن أبدي رأيه حول مشروع ميسميMessimy ، لأول مرة في 02 جانفي 1908، حيث ذكر للجنة التي أوفدت إلى الجزائر للتحقيق بالمسألة بأن الإحاطة بهكذا موضوع حول التجنيد للأهالي كان يجب التحضر له مسبقة الأرضية، بالتحسين التدريجي لوضعية الجنود والضباط الأهالي من خلال السماح للبعض منهم خاصة المتفوقين للوصول إلى رتبة عقيد (...) وأن تمنح للمتقاعدين منهم بجزء من الوظائف المخصصة فقط للفرنسيين، وجعلهم مثل الفرنسيين".[2]

ويبدو أن بن رحال قد حاول أن يلفت الإدارة الفرنسية إلى صعوبة تنفيذ مشروع التجنيد الإجباري في ظل ظروف قاسية يعيشها الأهالي (الجزائريون)، ولتطبيق مثل هكذا مشروع يستوجب على الإدارة الفرنسية أن تطرح ما يقابله، وهذا ما عبر عنه من خلال ذهابه في بعثة إلى فرنسا ليقابل ممثلي السلطات الفرنسية لأجل إيجاد حلول لما أفرزها تطبيق قانون 03 فيفري 1912 على الأهالي (الجزائريين). وقد حاول بن رحال أن يقدم ثلاث اقتراحات وتمثلت الاقتراحات فيما يلي:

1-إلغاء وسحب تطبيق قانون 03 فيفري 1912.

2- أن تقدم تعويضات مقابل الحمل الجديد المفروض.

3- أن يسمح للأهالي الرافضين للتجنيد، بترك الجزائر بحرية.

وعن السفر الذي قام به بن رحال إلى باريس قال: « إننا أيقنا أنه من المستحيل ومن غير الممكن أن نحصل على الاقتراح الأول المتمثل في إلغاء قانون التجنيد الإجباري، ولهذا تخيلنا عن هذا البند، وتوافقنا – يقصد أعضاء ندرومة، الذين رافقوه إلى باريس – أن نمضي على العريضة التي تقدمت بها البعثة الأولى التي قادها الدكتور بن تامي، وقدم العريضة، واكتفينا بالطلب من فرنسا إما أن تنفذ وتمنح إصلاحات التي طرحتها العريضة أو أن يسمح لنا بالهجرة.."[3]

[1] في بريفيلي، المرجع السابق، ص98.

[2] Revue Indigene, n°75, juillet 1912, pp524

[3] Revue Indigene, n°75, juillet 1912,op,cit, p: 528.

وعن تلك الزيارة التي قامت بها البعثة إلى باريس، تذكر المصادر، بأن أعضاءها قد صرحوا للجهات المسئولة بأن الأهالي (الجزائريين المسلمين مستعدون لأداء جميع الواجبات تجاه الوطن الأم فرنسا، لكنهم يثبتون بأن تقابل تطبيق العبء الجديد – الخدمة العسكرية– تحسين أوضاعه، كما دارت خلال اللقاءات محادثات كانت مع ألبان روزيAlbin Rozet ، ميسمي Messimy ، ملفوي Millivoy ، وقد أقنع هؤلاء الساسة أعضاء الوفد بأن مطالبهم مشروعة، وقال ريمون بوانكار" : Raymand Poincare يمكنكم العودة إلى بلدكم كونوا على يقين بأن فرنسا سترحب بما تعتبرونه مطالب شرعية، وما نعتبره نحن كتعويض توافقي للحمل الجديد الذي نفرضه عليكم".[1]

وقد تناولت الصحافة الفرنسية (الباريسية المطالب المقدمة من طرف الوفد الممثل للأهالي، وقام ضابط فرنسي سامي بكتابة مقال في جريدة "الراديكال Le Radical "يوم 09 جويلية 1912 قائلا: " أردنا أن نفرض على الأهالي ضريبة الدم، يعني نفس الواجبات العسكرية المفروضة على المواطنين الفرنسيين إنهم يطالبون بنفس الحقوق، لقد علمناهم خلال سنوات طويلة بأن الواجب له ما يقابله، وهو الحق هاهم يذكروننا به، لقد أخطأنا بإهمالنا هذا الإنذار".[2]

يبدو أن قبول عناصر النخبة المفرنسة لفكرة التجنيد الإجباري، قد ربطوها بشرط تمثل في تطبيق مبدأ المساواة التامة بين الأهالي (الجزائريين المسلمين والمعمرين الأوروبيين في الحقوق والواجبات وإن موقفهم هذا الذي كان منطلقه مبدأ المساواة في الخدمة العسكرية، كان يهدف إلى المطالبة بالمساواة في كل المجالات الأخرى ما دامت الجزائر أرضا فرنسية وسكانها فرنسيين.

ثانيا: مواقف النخبة الجزائرية المفرنسية من مسألة التجنس:

تعتبر مسألة التجنس من القضايا الهامة التي ميزت فترة التواجد الفرنسي في الجزائر، تبدأ بتاريخ صدور قانون سناتوس كونسلت في 14جويلية 1865 إلى إصلاحات 04 فيفري 1919، و كذلك ما تقدم به مشروع فيولت الذي عرض في أعقاب احتفالية الذكرى المئوية الاحتلال الجزائر، هذا المشروع الذي أصبح محل مجادلة سياسية في الجزائر بعد فوز الجبهة الشعبية بانتخابات التشريعية لشهر ماي 1936، لأنه طرح هو الأخر

[1] Jean Melia, Pour la représentation parlementaires des indigènes musulmans d'Algérie, paris XVI, P: 11.

[2] Jean Melia, Pour la représentation parlementaires, op, cit., p: 12.

مسألة التجنس للأهالي الجزائريين، وطيلة هذه الفترة وجدت النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) على اختلاف انتماءاتها سواء تلك المحسوبة على الشبان الجزائريين أو النواب المنتخبين والمعلمين من أصل أهلي يجادلون في مسألة التجنس .

1- التجنس بموجب سناتوس كونسلت 14 جويلية 1865:

أدى هذا القانون إلى ظهور جدل في أوساط النخبة الجزائرية آنذاك من مؤيد ومعارض للتجنس ضمن الشروط التي يطرحها هذا القانون، ومن العناصر التي تعرضت إلى مسألة التجنس، إسماعيل حامد الذي ربط مسألة تحقيق التوافق بين الساكنة في الجزائر – حسب رأيه- بمنح بعض الفئات من الأهالي المسلمين الجنسية الفرنسية، وأن يتمتع هؤلاء بحق المواطنة دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية، ودعا في ذات الوقت الجهات المسؤولة في الإدارة الفرنسية لفك اللبس الذي يحيط بالمسألة، بتعين مختصين من الأهالي (الجزائريين المسلمين " قضاة مسلمون" و قضاة فرنسيون وأن يعمل الطرفان على إيجاد السبل التي تسهل عملية التجنس في وسط الأهالي المسلمين[1].

وقد اقترح إسماعيل حامد في مسألة التجنس للأهالي، أن يكون ذلك على مستويين، المستوى الأول أن يحافظ الأهالي على قانون أحوالهم الشخصية بأن يصبح منتخبا، وأن لا يكون مؤهل لان ينتخب وألا يترقي في الوظائف السامية، أما المستوى الثاني بأن يتمتع الأهلي بكامل حقوق المواطن الفرنسي ولكن مع تخليه عن قانون الأحوال الشخصية وبموجب ذلك يصبح منتخب ويحق له أن يترشح وأن يرتقي في الوظائف السامية في الإدارة الفرنسية.[2]

وبالموازاة دعا إسماعيل حامد الجزائريين إلى التجنس معتبرا ذلك في مصلحتهم، واعتبر من مصلحة فرنسا العمل على تقريب هؤلاء الرعايا المسلمين لشمال إفريقيا، وهو واجب إنساني، واستشهد إسماعيل حامد باليهود الذين تأقلموا سياسيا مع الأمم دون أن يفقدوا معتقدهم، فالمسلمون – حسب رأيه- يرغبون في أن تكون لهم

[1] Ismail Hamet, la naturalisation des indigènes Algériens, in congres de l'Afrique du nord, tenu a paris du 06 au 10 octobre 1908, pp :382-383.

[2] Ismail Hamet, les musulmans français du nord de l'Afrique, op.cit , p : 265.

جنسية فرنسية دون أن يفقدوا شخصيتهم، وبما أنه يوجد يهود مواطنون فرنسيون يجب أن يكون هناك من دون شك يوما ما مسلمون مواطنون فرنسيون.[1]

وفي ذات السياق توجه بن علي فكار بدعوة السلطات الفرنسية إلى منح الحقوق السياسية للأهالي المسلمين التي يتمتع بها المستوطنون الفرنسيون، مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية، مؤكدا أنه لا يوجد أي نص تشريعي– قانون – يتعارض مع ذلك، خاصة أن أهالي الهند والسنغال لهم الحق في انتخاب ممثليهم دون التخلي عن أحوالهم الشخصية.[2]

يظهر أن الاستجابة لما طرحه مشروع سناتوس كونسلت، تمثل في إقبال عدد ضئيل من عناصر النخبة المفرنسية على التجنس، إذ اعتبرت تلك المبادرات في التجنس، أنها لا تعدو في كونها خطوة لأجل مناصب وظيفية.[3] وهذا ما يؤكده علي مراد، بأن النزعة النفعية قد وسمت المرحلة الكبرى الأولى للتجنس لدى الأهالي المسلمين، فخلال نصف قرن 1865 إلى 1914 لم تلفت الجنسية الفرنسية سوى اهتمام عدد محدود من العساكر الذين يطمحون إلى القيام بمسار مهني عال في الجيش الفرنسي[4].

وما يثبت إقبال النخبة الجزائرية المفرنسية على التجنس بالجنسية الفرنسية؛ ما كان إلا لأجل التدرج في الوظائف التي كانت تمنح لغير الجزائريين الأهالي نستخلصه من التساؤل الذي طرحه الشريف بن حبيلس عن مدى جدوى الشهادات التي يحصل عليها الشبان الجزائريين خريجو المدارس الفرنسية، إذا كان في الوطن الفرنسي والأرض الجزائرية التي هي أرضهم يفضل عليهم الأجانب[5].

2– التجنس من خلال قانون 04 فيفري 1919:

[1] Ismail Hamet, la naturalisation des indigènes Algériens, op. cit, p : 385.

[2] Ben Ali fekkar, la représentation des musulmans Algériens, in revue du monde musulman, volume VII, janvier-février 1909, numéro I,II, pp : 21-22.

[3] Victor Démontes, le peuple algérien essai de démographie, Alger, imprimerie Algérienne 1906, p :550.

[4] على مراد، الحركة الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والإجتماعي1925-1940، ترجمة: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص50. ص: 492.

[5] Cherif Benhabyles, L'Algerie française vue par un indigene, Alger imprimerie orientalale Fontana frères 1914, p: 111.

لما هدأت الحرب العالمية الأولى، أطلت الإدارة الفرنسية على الأهالي الجزائريين المسلمين بمشروع إصلاحي، أقل ما قيل عنه أنه كان مخيبة لأمال النخبة الجزائرية التي علقت آمال كبيرة بعد أن قبلت بالتجنيد الإجباري والمشاركة في الحرب إذ توقعت أن تفرج السلطات الفرنسية على مشروع إصلاحي يضع حدا لمشكل الأهالي المسلمين الجزائريين. وبالرغم من تلك الخيبة، حاولت عناصر النخبة المفرنسية اغتنام هذا المشروع الإصلاحي للدخول ضمن العائلة الفرنسية وتحقيق الاندماج، فأخذت تتناول القضايا التي طرحت في قانون 04 فيفري 1919، خاصة ما تعلق بمسألة التجنس، مما أدى إلى بروز جدل سياسي استعملت خلاله النخبة المفرنسة منابرها الإعلامية. وأكبر جدل بين عناصر النخبة المفرنسة حول مسألة التجنس، وقع خلال انتخابات 1919حيث انقسمت النخبة المفرنسة على نفسها إلى تيارين متنازعين، تيار ليبرالي بزعامة الدكتور بن التهامي ، والتيار الثاني بزعامة الأمير خالد.[1]

وعن ذلك الجدل الذي وقع بين التيارين الليبرالي والمحافظ، قد تحدث عنه توفيق المدني في مذكراته، قائلا :"طريقان قد فتحا اليوم في وجه الجزائر الفتاة – الشبان الجزائريين و على رأس كل الطريقين جماعة ترغب الناس سلوك ذلك الطريق (...) أما الطريق الأول فهو طريق التجنس (...) و الدخول في جنسية جديدة وهي جنسية العنصر الغالب والاندماج فيها وقبول ما يتبع ذلك التجنس والاندماج (...) ودعاة هذا الطرق يبثون دعوتهم بجد ونشاط يكتبون ويخطبون وينشرون الصحف والمجلات باللغة الفرنسية يريدون أن يؤثروا على الطبقات المتعلمة في المدارس الفرنسية والمتشبعة بالثقافة الفرنسية، أما الطريق الثاني فهو طريق المحافظة على الذاتية الجزائرية (...) ولهذا الفريق أنصاره ودعاته حتى بين الطبقة المتعلمة في المدارس الفرنسية."[2]

وفي خضم ذلك الظرف، كانت فئة أخرى من النخبة الجزائرية المفرنسية، المعروفة باسم جمعية المعلمين من أصل أهلي التي ظهرت في العشرينيات من القرن العشرين، قد فتحت صفحات مجلتها " صوت المستضعفين " للتعبير عن مسألة التجنس باعتبارها قضية جوهرية وتهم جميع عناصر النخبة التي تكونت في المدارس الفرنسية، ودخلت مجال الجدل القائم حول مسألة التجنس، وهذا ما عبرت عنه مجلة صوت المستضعفين في أحد أعدادها، قائلة :"إن المسألة المتعلقة بتجنس لأهالي، قضية لم تولى لها الأهمية القصوى وأن الصحافة الأهلية لم تهتم بها للأسف (....) إن قضية حصول النخبة على الحقوق المدنية والسياسية تبقى مطروحة ومن مصلحة

[1] Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, tome 2, presses universitaires de France édition 1975, paris, p : 239

[2]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات الجزء الثاني 1925-1954، ص 160.

الجميع، أن نجد حلا في أقرب وقت ممكن." وحتى تحيط المجلة بالمسألة وتقف على موقف النخبة الجزائرية – خريجة المدرسة الفرنسية– وموقف الفرنسيين، أعلنت المجلة فتح صفحاتها لكل أصحاب الإرادة الطيبة من الأوروبيين والمسلمين لإيجاد الحل الكفيل لإحداث تقارب بين الأطراف التي تتنازع المسألة.[1]

لقد كانت الغالبية من عناصر النخبة المفرنسية المنتمية إلى جمعية المعلمين من أصل أهلي معارضة للتجنس ضمن إطار الأحوال الشخصية الإسلامية، وقد عبر عن هذا الموقف المحامي قبايلي أحمد، مؤكدا أن الموقف الداعي إلى التجنس ضمن المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، إنما دعاته من الذين تكونوا في المدارس الفرنسية – العربية، وأن تعليم هؤلاء محدود مما جعلهم لا يفقهون ولا يفهمون العبقرية الفرنسية، وبالمقابل يشير صاحب المقال بأن الفئة الأكثر استعدادا لقبول التجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية هي فئة النخبة المفرنسية، واعتبر المحامي أحمد قبايلي عملية التجنس في صفوف هؤلاء هي فقط للوصول إلى المراتب العليا، وأن إقبالهم على التجنس لا يضر ولا يضايق الدين في شيء.[2]

لقد دافع المعلمون من أصل أهلي عن التجنس باعتباره السبيل الوحيد للتحرر، وظلت المسألة مثلا أعلى لغالبيتهم، وأكد الكثير منهم في مقالاتهم أن الجنسية الفرنسية اكتسبها الأهالي من اليوم الذي تم فيه إلحاق الجزائر بفرنسا. وأعرب هؤلاء المعلمون بأن الحق في المواطنة الفرنسية، لم يكن فقط نتيجة لإلحاق الجزائر بفرنسا فحسب، بل نتيجة التطبيق نصوص القانون الدولي الذي لا يمكن معارضته.[3]

لقد طالب المعلمون من أصل أهلي بالجنسية الفرنسية وفق ما ينص عليه القانون الدولي، وكانوا يرون في عملية التجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية، أنها تتوافق مع المصالح العليا لفرنسا ومصالح الأهالي المسلمين، وقد أوضح رابح زناتي أن مصطلح التجنس غير ملائم، لأن الأهالي الجزائريين فرنسيين منذ عام 1865وفق ما ورد في نصوص سناتوس كونسلت، ودوليا بموجب القانون الدولي هم فرنسيون منذ 1830، وأضاف زناتي أن مسألة التجنس هي غير مطروحة بالنسبة للأهالي (الجزائريين) المسلمين، وأن التجنس يطرح على المالطيين والأسبان وهذا أمر طبيعي بالنسبة لهم، وواجب عليهم لكي يصبحوا فرنسيين، ولكن أن يعمد فرضه على

[1] La voix des humbles, n° : 54, novembre 1927, p : 07.

[2] La voix des humbles, n° : 54, novembre 1927, pp: 09-10

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزء الأول، ترجمة أحمد بن البار، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزّع الجزائر، الطبعة2011، ص 272.

الأهالي الجزائريين فهذا أمر غريب، واعتبر الحديث عن مسألة تجنس الأهالي الجزائريين ما يعني به إلا الحصول على الحقوق السياسية[1].

وكان رابح زناتي من العناصر المؤيدة للتجنس الفردي الذي أقره قانون 04 فيفري 1919، إذ حث نظراءه إلى اختياره، لأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق الارتقاء إلى العائلة الفرنسية، وكان يعتبر استحالة التجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية.[2]و للتأكيد على الرفض لهذا النوع من التجنس ، ورد في مجلة صوت المستضعفين مقالا، أوضح صاحبه، أن المعلمين من أصل أهلي يرفضون فكرة التجنس الجماعي على شكل ما وقع مع اليهود بموجب مرسوم كريمو، لأن نخبة المعلمين الأهالي ترى هذا التجنس ليس في صالح فرنسا ولا في صالح النخبة المفرنسة المتخرجة من المدارس الفرنسية، لأن الأهالي الجزائريين)، لم ينضجوا بعد لمثل هكذا إصلاح، لأن عامة الناس تحت سيطرة المرابطين ورجال الزوايا، وبالتالي يمكن أن يتأثروا بأي أيديولوجية، ويمكن أن توجهها لأغراض تخدمها، ودعا صاحب المقال السلطات الفرنسية إلى تجنيس النخبة المثقفة المتطورة- النخبة المفرنسة- وأن تعمل على تشجيعهم بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية والاحتكام إلى القانون المدني الفرنسي معتبرا الاحتفاظ بالأحوال الشخصية أمرا معقدا للقانون الفرنسي، وتطبيقه سيزيد من الهوة بين الأهالي المسلمين و الفرنسيين، وتهديدا للوحدة الوطنية.[3]

كما جاء في مجلة صوت المستضعفين مقالا لأحد المحسوبين على النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) وهو العقيد شريف قاضي، الذي حاول هو الأخر أن يبدي رأيه حول مسألة التجنس، وقدم اقتراحات اعتبرها حلولا يمكن أن تحقق النهوض للمسلمين وهي - في نظره- إصلاحات ممكنة ولا تتعارض مع الدين في شيء ولا ينفيها، وهي خاصة بمسألة الأحوال الشخصية، وأشار شريف قاضي بأن العائق الوحيد أمام التجنس ليس الدين، وإنما قانون الأحوال الشخصية المستوحى من المذهب المالكي، الذي لا يستجيب للتطورات الحاصلة في الحياة الحديثة التي نعيشها، لذلك يرى شريف وجوب تغييره، لان القوانين الاجتماعية كلها قابلة للتغيير، معللا ذلك بعدم توافق قانون الأحوال الشخصية مع التطور، فعلى المسلمين الجزائريين -

[1] La voix des humbles, n° :54, novembre 1927, op. cit., p :11.

[2] فيي برفيلي، مرجع سابق، ص : 144.

[3] La voix des humbles, n°54, novembre 1927, pp : 14-15.

حسب رأي شريف قاضي- أن يتبعوا في التغيير الذي تبنته تركيا المسلمة الحديثة، وما تبناه الشعب الأفغاني المتكون من الفرس والمسلمين[1].

لقد حاول شريف قاضي أن يبين عدم تعارض الدين الإسلامي مع عملية التجنس قائلا : << إن التجنس لا يؤدي بصاحبه إلى تغيير شريعته الدينية الإسلامية؛ لأن القانون الفرنسي لا يجبر أحدا على تغيير دينه ولا يجبره على اعتناق ديانة أخرى، ولكن ما يطلبه القانون، هو احترام أحكامة التي تؤهله إلى حياة متحضرة، فالمواطن الفرنسي حر في إتباع أية ديانة شاء وله الحرية في اختيار وجهته السياسية >> كما حدد شريف قاضي – حسب رأيه- شروطا لأجل الحصول على الجنسية الفرنسية وهي بسيطة، ولكن حددها في نقطتين أساسيتين لا طالما تحدثت عنها أطراف من الفرنسيين معارضين للتجنس واعتبروها عائق أمام اندماج الأهالي في العائلة الفرنسية، وتمثلت النقطتين في:

1-التخلي عن الأحوال الشخصية الحالية لعدم صلاحيتها ومواكبتها للتطور.

2-التخلي عن نظام تعدد الزوجات.[2]

ويذكر شريف قاضي، أنه يمكن أن يترك للمسلم أمر الاحتكام إلى القانون الناتج عن القرآن، و أن يعتبر في ذات الوقت فرنسيا، و لكن بشرط أن يعترف البرلمان الأساس للأحوال الشخصية هو قانون فرنسي و بأنه يمكن تطبيقه على كل مواطن فرنسي يصرح أن دينه هو الإسلام.[3]

إن ما جاء به قانون 04 فيفري 1919 في شقه الخاص باكتساب الجنسية الفرنسية ولم يجلب إليه الأهالي المسلمين الجزائريين، حيث ظلت نسبة التجنس ضئيلة، إذ كانت العملية مقتصرة في بعض الفئات من النخبة المفرنسة، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات بأن مصير قانون فبراير 1919 قد عرف نفس مصير قانون سناتوس كونسلت، لأنه طرح مسألة التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[4].

---

[1] La voix des humbles, n° :60, mai /1928, pp :09-10.

[2] La voix indigène, du 27/ novembre/ 1929.

[3] طاهر العمري، النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع 1900-1940أطروحة دكتوراه كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، ص 235.

[4] Cairn info, Patrick Weil, le statut des musulmans en Algerie coloniale, une nationalité française dénaturée Asso. Française pour l'Histoire de la Justice Histoire de la justice 2005/1 - N° 16, p : 106

وقد أكد مكاسي قدور، أحد عناصر النخبة الجزائرية المفرنسية من فئة المعلمين من أصل أهلي أن خلال واحد و خمسون سنة من 1865إلى 1916 لم تسجل إلا حوالي ألف وسبعمائة وتسعة وعشرون عملية تجنس أي بمعدل أربعة وثلاثين متجنس خلال السنة الواحدة، وبعد أن صدرت إصلاحات 04فيفري 1919، تذكر الإحصائيات بأنها سجلت من 1919 إلى 1925 فقط خمسمائة وخمسة وثمانون عملية تجنس بحوالي خمس وثمانين حالة في السنة الواحدة، وقد استنتج مكاسي قدور أن التجنس الفردي الذي دعا إليه قانون 1919 قد فشل لأنه يتعارض مع قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[1].

3-التجنس من خلال مقترح مشروع بلوم – فيولت:

حاولت شخصيات سياسية فرنسية طرح مشاريع إصلاحية تعمل على تحقيق اندماج الأهالي الجزائريين في العائلة الفرنسية، لتقليل من عزوف الجزائريين على قبول التجنس، الذي يطرحه قانون 04فيفري 1919، ومن المحاولات المطروحة تلك التي قدمها موريس فيوليت في أعقاب احتفالية 1930، وبظهور المشروع برز جدل سياسي خاص بمسألة التجنس وفق ما يطرحه المشروع، حيث تجدد الجدال بين أنصار التجنس الفردي مع التخلي عن الأحول الشخصية الإسلامية والمعادين لهذا التجنس من المستوطنين من جهة، ومن جهة أخرى أنصار المحافظة على الأحوال الشخصية.

وقد مثلت النخبة المفرنسة المنتمية إلى فدراليات المنتخبين للمقاطعات الثلاث " قسنطينة، الجزائر، وهران" التيار الذي فضل التجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، مما جعلها تبرز خلال الفترة الممتدة من 1930إلى 1939، وبدا فيها دور قيادات فدرالية المنتخبين لقسنطينة بشكل واضح من خلال الشخصيتين البارزئين الدكتور الصالح بن جلول، والصيدلي عباس فرحات إلى جانب قيادات أخرى.

وحاول عباس فرحات، أن يثبت أن التجنس الفردي الذي أيدته عناصر من النخبة المفرنسية المنتمية إلى جمعية المعلمين وغيرهم، ، إنما هم يستصدرون وثيقة إدارية هي في الأصل تنطبق عليهم بنصوص تاريخية وقانونية، غير أن الاستعمار لا يعترف لهم بذلك، وتساءل عباس فرحات ، كيف يكون هذا التجنس؟ إذ قال : "الجزائر فرنسية ونحن فرنسيون مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية الذي يتلخص في الزواج والميراث، أما الباقي

[1] Kaddour Mekaci, la faillite de la naturalisation individuelle en Algérie et l'octroi des droits politiques aux musulmans dans le statut personnel, imprimerie de l'Ain sefra Mostaganem, 1936.

فالقانون الفرنسي ينطبق على الأهالي الجزائريين، حيث حل محل التشريع الفرنسي القوانين التجارية والقوانين الاجتماعية والقوانين المالية، والقضائية والقوانين العسكرية وغيرها"[1] ، كان فرحات عباس يعتبر التجنس غير منافي للشريعة الإسلامية، حيث ضرب في ذلك مثالا عن اليابان التي أصبحت قوة اقتصادية وعرفت تطورا في الحضارة المادية، لكن بالمقابل حافظ اليابانيون على الجانب الآخر للشخصية اليابانية من العادات والتقاليد، وقد خلص عباس فرحات من هذا الطرح بأن مقومات شعب ما تتوافق مع الحضارة، ومعناه أن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية تتوافق مع الحضارة الفرنسية، ويمكن تحقيق اندماج الشعب الجزائري في المدنية الفرنسية.[2]

وهذه القناعة لدى عباس فرحات بعدم وجود تعارض بين الدين والتجنس، جعلته يقول « إنه لشيء مثالي لو تصبح فرنسا بالملايين الستة من الجزائريين القوة الإسلامية الأولى في الوقت التي هي فيه قوة مسيحية، هذا ليس بالمستحيل من حيث لا يوجد في قرأننا – كتابنا المقدس– ما يمنع جزائريا مسلما أن يكون من حيث جنسيته فرنسيا (...) ليس هناك شيء إلا الاستعمار نفسه"[3] بالنسبة لعباس فرحات ، التجنس الفردي الذي ينص عليه قانون

04فيفري 1919 إنما هو عامل يكرس التفرقة بين الأهالي الجزائريين، ويشكل طبقة من المتجنسين، وتساءل عن الدافع الذي يجعل الجزائريين يقبلون على التجنس، هل لأجل أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية ويفلت من القوانين الخاصة؟ والواضح من هذا الموقف الذي أبداه عباس فرحات، كان فيه إيحاء إلى أنه كان يحبذ أن يكون هناك قرار فرنسي شبيه لقرار كريميو الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود.[4]

و يتضح موقف عباس فرحات المؤيد للتجنيس مع المحافظة على الأحوال الشخصية من خلال تنديده بما قاله أبو إلى قبر، فرد عليه : « غير أن الموقف الأكثر استعلاء إنما هو موقف الاسرائليين الذي لا أحد فكر أن يلومهم أو يحسدهم على وضعيتهم التي هم أهلا لها سواء اكتسبوها بمرسوم أو نتيجة لما يتميزون به من قوة العمل، و لكن أن يستعملوا هذه الوضعية لكي يمنعوا أو يعرقلوا تطورنا، فهذا الذي يصبح غير قابل لان نتسامح معه>> وقد رد عباس فرحات على أبو القير بما فيه الدليل على أحقية الأهالي الجزائريين حول

[1]– فرحات عباس، الشاب الجزائري، ، ص ص 116-117

[2]نفس المرجع، ص 158.

[3]نفس المرجع، ص 161.

[4]L'effort Algerien, n° :363 du 14-juin-1935, p :03

مطالبهم المشروعة : "إن الاقتراح الذي طرحه أبو القير على الأهالي الجزائريين سبق أن طرح على اليهود ما بين 1863-1871وأنه لم يعط شيئا، وها هو أبو القير يعاود طرحه على الجزائريين"[1]

لم يكن أبو القير، الوحيد ممن كانوا يثيرون قضية التخلي عن الأحوال الشخصية كشرط لتحقيق الاندماج للأهالي الجزائريين المسلمين، فقد رد مستشار فرنسي لبلدية الجزائر على شكيكن وغيره من عناصر النخبة المنتمية لنواب فيدرالية المنتخبين المسلمين، قائلا له:"إذا أردتم الاندماج بشكل نهائي عليكم أن تتبنوا قانوننا المدني."[2]

ويتحدث مكاسي قدور في كتابه، أن ما تثيره بعض الأطراف من المستوطنين وبعض السياسيين الفرنسيين حول مسألة التجنس، أنهم يعلمون أن الإقبال عليها شبه مستحيل، إذ يردد المعارضون « إذا كنتم تريدون الحقوق السياسية ما عليكم إلا التجنس » ويقصد بهذه العبارة التجنس في إطار ما أقره قانون 04فيفري 1919 ويضيف مكاسي أن هذه العبارة قد أعاد طرحها مارسيل روني يوم 22مارس 1935 أمام مجلس الشيوخ، قوله أن مطالبة الأهالي بالفرنسية ممكن أن تتحقق ، وعلق مكاسي قائلا « أن الحقيقة هي غير ذلك، لأن المستوطنين الأوروبيين يستعملون هذه الحجة ويعملون على دفع الأهالي إلى التخلي أحوالهم الشخصية، الذي هو أعز ما لديهم >> بمعنى أن موقف المعارضين للتجنس في إطار المحافظة على الأحوال الشخصية، إنما دعوتهم إلى التجنس الفردي، ما هو إلا ذريعة؛ لأنهم يعلمون أن المطالبة بها ستكون شبه منعدمة، وإن أقبل بعضهم على طلبها فان الإدارة الفرنسية ستعمل على رفضها.[3]

وفي تحليله لمعضلة التجنس، دعا مكاسي السلطات الفرنسية بضرورة البحث عن الطريقة الكفيلة التي لا تمس قانون الأحوال الشخصية الإسلامية في شيء، وأن تراجع القوانين والتشريعات التي تسير عملية التجنس، واستشهد في ذلك بما قامت به روسيا، النمسا، هنغاريا، البوسنة و الهرسك ، وحتى فيما تقوم به فرنسا في السنغال والهند.[4]

[1] فرحات عباس، الشاب الجزائري، مرجع سابق، ص : 148.

[2] Mahfoud kaddache, la vie politique à Alger de 1919 à 1939, SNED, Alger 1970, p : 147.

[3] Kaddour Mekaci, Op, cit, p : 09.

[4] Ibid, pp: 28.

في السياق ذاته يشير محمد العزيز كسوس، أن القانون الفرنسي قد أوضح في مادته السابعة، أن ممارسة الحقوق المدنية هي منفصلة عن ممارسة الحقوق السياسية " ويضيف أيضا :" أن فرنسا من الناحية التاريخية هي التي بادرت باحتلال الجزائر، وأن إلحاقها بفرنسا، ينتج عنه منح الجنسية الفرنسية للسكان الأصليين، ولا يفرض عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية لأجل الحصول على المواطنة الفرنسية (....) فالأجنبي الوافد على الجزائر مطالب بالتخلي عن تقاليده عاداته لأن لا أحد أرغمه على تغيير موطنه، ولكن السكان الأصليين الذين هم في وطنهم، لا يطلب منهم التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم، بل يجب أن يترك لهم مكان، ويجب أن يعاملوا على قدر المساواة مع الآخرين>> من هذا الطرح، حاول كسوس الرد على المناوؤين في اكتساب المواطنة الفرنسية، بأن مواقفهم إنما هي ناجمة عن معارضتهم المتشددة، ولا يرغبون في ارتقاء الأهالي إلى درجة المواطن الفرنسي بحجة تمسكهم- الأهالي - بقانون الأحوال الشخصية[1].

وقد حث محمد العزيز كسوس فرنسا بضرورة إيجاد الكيفية التي تمكنها من حل المعضلة، فالأجنبي الذي يأتي بمحض إرادته إلى الجزائر ويريد الاستقرار والاندماج عليه أن يتخلى عن عاداته وقوانينه، بينما استقرار الأهالي المسلمين في هذا الوطن هو منذ الأزل، لا يمكنهم أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية، وعلى فرنسا أن تدمج الأهالي المسلمين، بقوله : « لا يمكننا أن نتخلى عن أحوالنا الشخصية كونه لا يتناسب مع حكامنا- يقصد الفرنسيين المعارضين لتجنس الجزائريين - يجب أن يأخذونا كما نحن عليه، أو يتركونا على ما نحن عليه.. ووصف كسوس مطالبة الأهالي المسلمين بالتخلي عن الأحوال الشخصية بالأمر التعسفي، موضحا أن التمسك بهذا القانون لا يمكنه أن يضايق أي أحد، ولا يعطي أية أفضلية لأي أحد عن أي كان[2].

وقد أبدت النخبة المفرنسية من المنتخبين للفدراليات الثلاث تأييدها لمشروع فيوليت، لأنه يطرح المواطنة الفرنسية لفئة من الأهالي مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية باعتباره يمثل الرابط الذي يبقي على العلاقة قائمة بين النخبة والأهالي المسلمين الجزائريين، وقد وقف على ذلك لقروسيار من خلال جولته التي قام بها في الجزائر والتقائه بزمرة من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسية التي كانت تنشط في مختلف الجمعيات و الفدراليات، وقد استمع لقروسيار إلى تصريحات واعترافات أدليت شخصيات محسوبة عن النخبة المفرنسية، التي أبدت

[1] Mohamed Al Aziz Kessous, La vérité sur le malaise Algérien, Bone « Algérie » 1935,p :38.
[2] Ibid, p: 40.

تأييدها للمواطنة الفرنسية ولكن في إطار المحافظة على قانون الأحوال الشخصية، معتبرة إياه رابطة أخلاقية التي تربطهم مع عامة الأهالي المسلمين.[1]

وهذا ما صرح به الدكتور الصالح بن جلول : << سنكون فرنسين، ولكن لن نتخلى أبدا عن ديننا، و لا عن قانون أحوالنا الشخصية ، و كذلك ما عبر عنه شكيكن الممثل لجنة التحقيق لقروسيار، عن ارتباطه بقانون الأحوال الشخصية، حيث قال له :" لن أتخلى عن أحوالي الشخصية الإسلامية حتى لا ينظر إلي أنني مرتد و كافر "[2].من هذا تظهر دوافع تأييد النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) لمشروع بلوم- فيولت لأنهم وجدوا فيه تحقيق رغبتهم في التجنس مع المحافظة على أحوالهم الشخصية مع علمهم أنه يمنح صفة المواطنة الفرنسية لفئة محدودة من الأهالي الجزائريين.

ثالثا: مسألة التمثيل الانتخابي.

– مطالبة الشبان الجزائريين بالتمثيل الانتخابي

أولت النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) في حركتها المطلبية تجاه السلطات السياسية، اهتماما كبيرا بمسألة التمثيل الانتخابي، لما كانت تمثله من أهمية باعتبارها أحد الحلول المشاكل التي يعاني منها الجزائريون. وقد بدأ الاهتمام بمسألة التمثيل الانتخابي منذ أوائل القرن التاسع عشر، حين جاء الحديث عن مسألة التمثيل في المجالس الانتخابية المحلية، وعبر عن هذا الدكتور الطيب مرسلي بقوله : " الأهالي ليس لهم نفوذوهم ليسوا بناخبين، فلا يستشارون حتى في الإجراءات والأمور التي تخصهم، فأصدقاؤنا اليهود كانوا في نفس الوضع الذي نحن عليه قبل مرسوم كريميو، ولكن الآن هم مواطنون فرنسيون يصوتون مثل الآخرين (...) أنهم يحملون بطاقة الاقتراع التي هي سلاح رهيب، ولكنه سلاح سلمي، وإلى جانبهم الأهالي سادة البلاد السابقين، أولئك الذين يكدون من أجل رخاء المستعمرة هؤلاء الذين كان من المفروض أن تقرأ لهم حساب وبكل جدارة، ما هو شأنهم، لا شيء !>>. إن هذا التعبير لقد كشف مرسلي الطيب عن نظرة النخبة

[1] Sakina Drihem, des élites Algériennes dans l'impasse : la fédération des élus musulmans du département de Constantine (1930-1939) mémoire de DEA , Monde Arabe, université de Aix-enProvence Marseille I, 1999-2000, p : 83

[2] Ibid., p: 85.

المفرنسة إلى مسألة الانتخاب والتمثيل في المجالس الانتخابية على اختلافها[1]، كما أدلى مرسلي بموقفه الصريح من مسألة التمثيل الانتخابي : « إنه من الواجب أن تعطى للأهالي بعض الحقوق، لأنه لا يمكن أن يكون عليهم فقط الواجبات دون أي مقابل». وكان هذا الطرح بمثابة التنبيه الموجه إلى الإدارة الفرنسية من لدن مثقف لعلها تعمل على إيجاد حل للقضية.[2]

وبحلول القرن العشرين بدأت النخبة المفرنسة تطرح القضية باعتبار المسألة تستدعي اهتماما، وقد قامت مجموعة من المثقفين عناصر من النخبة- بتقديم عريضة إلى السلطات الفرنسية سنة 1901 تدعو من خلالها إلى توسيع حق انتخاب مستشاري البلديات ورئيس البلدية والمستشارين العامين، وأن تمنح هذه الحقوق إلى كافة الناس وليس فقط الفرنسيين[3]، كما طرح إسماعيل حامد مسألة التمثيل في المجالس الانتخابية مطالبا السلطات الفرنسية بمنح الأهالي المسلمين تمثيلا في المجالس المنتخبة (مجالس البلدية، المجالس العامة، والمجلس الأعلى والمندوبيات المالية) وكذلك الحق في انتخاب ممثلين لهم في مجلس الشيوخ والبرلمان، مثل ما يتمتع به سكان المارتينيك، ومقاطعات الهند[4].

وقد برزت مسألة التمثيل الانتخابي بشكل واضح مع ظهور ما سمي آنذاك سنة 1908 بمشروع ميسمي Messimy القاضي بطرح مشروع تجنيد الأهالي بصفة إجبارية، حينه طالبت النخبة المفرنسة بالحقوق السياسية ، إذ عبر عن ذلك بن علي فكار مؤكدا أن مسألة منح الأهالي (الجزائريين) الحقوق السياسية، التي يتمتع بها الفرنسيون، قد كانت الساعة للحديث عنها، فلابد – حسب رأيه- من توسيع الحقوق السياسية للأهالي مقارنة بما يتحملونه من أعباء.[5]

وحاول بن علي فكار أن يدحض الادعاءات التي كانت تصدرها العناصر المتطرفة من المستوطنين، الذين كانوا يرفضون الإصلاحات السياسية بفعل أحكامهم المسبقة على الأهالي (الجزائريين بأنهم يجهلون كل ما

[1] جمال فنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 - 1914، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 207.

[2] Zineb Ali Ben Ali, Le discours de l'essai de la langue française en Algérie, mises en crises et possibles devenir, 1833- 1962, Vol.2, thèse présentée sous la direction de Madame la professeur Auriée Roche, 1997-1998, université de Aix-en-Provence Marseille, p: 1031.

[3] Charles Robert Ageron, Les musulmans algériens, op.cit., p: 1031.

[4] Ismail Hamet, Les musulmans français du Nord de l'Afrique, op.cit., p: 264.

[5] Ben Ali Fekkar, La représentation des musulmans algériens, in revue du monde musulman, volume VII, janvier-février 1909, numéro I, p: 04.

يتعلق بالحق المدني، واستدل بن علي فكار في رده بأن فرنسا التي تجري فيها الانتخابات منذ عقود، لم تخلو من بعض التجاوزات والخطاء، ولكن هذا لم يعتمد لإلغاء عمليات الاقتراع من أساسه[1].

وحول تلك المزاعم الفرنسية التي كانت تقول، بأن الأهالي (الجزائريون) المسلمين لم يصلوا بعد إلى النضج السياسي في مسألة حق الانتخاب و التمثيل في المجالس الانتخابية، ندد حاج حمو عبد القادر، وهو الآخر من عناصر النخبة المفرنسة، بتلك المزاعم، إذ استعمل مثالا عن المجتمع الفرنسي، حين منح الحق الانتخابي لأول مرة، وقد تساءل إذا كانوا ي ومها حقا يعرفون التصويت، وأنهى استدلاله بأن من حق الأهالي الجزائريين) أن يكون لديهم ممثليهم في البرلمان ومجلس الشيوخ في باريس.[2] ومما قاله حاج حمو عبد القادر في هذا السياق:" إننا نجد في الجزائر صنفان من الناس، صنف لديه ممثليه ونوابه في باريس والصنف الآخر ليس له ذلك وتساءل هل هذه عدالة؟" وقال أيضا: " هل الفئة الثانية – يقصد الأهالي – متعلمة لكي تكون قادرة على الاختيار؟" وقال أيضا: "إن الشعوب المتحضرة قبل أن تصل إلى وضعها الحال وقبل ثوراتها هل كانوا يفقهون كيفية استعمال حق الانتخاب؟ (...) كل شيء يأتي بالممارسة وبشكل عام لا زلنا لا نعرف كيف نصوت (...) إن هذه الأسئلة تطرح كذلك على الفئة التي لديها ممثليها – فئة المستوطنين –» وأضاف: << الاختيار يجب معرفة المترشحين (...) إن الأهالي (الجزائريين المسلمين يستحقون بأن يكون لديهم نوابهم وممثليهم في البرلمان الفرنسي..."[3]

ولما سافرت البعثة المشكلة من عناصر من النخبة إلى باريس في جوان 1912 المقابلة المسئولين الفرنسيين، قدمت عريضة تضمنت شروط قبول التجنيد الإجباري مقابل إصلاحات سياسية واقتصادية وقضائية، وأهم هذه المطالب، القضية الجوهرية التي تهم الجزائريين، تمثلت في وجوب منح إصلاحات في مجال التمثيل في المجالس الانتخابية. لأن الأهالي لا يتمتعون بتمثيل حقيقي، زيادة على ذلك فإن المنتخبين لا يشاركون في انتخاب رئيس البلدية ونائبه، وبالتالي فإن الممثلين الأهالي في المجالس البلدية لا يمارسون أي تأثير في توجيه وتسيير إدارة البلدية ، وقد طرحت البعثة عريضة جاء فيها:

1.توسيع الهيئة الانتخابية.

[1] Ben Ali Fekkar,op, cit., p: 20.

[2] Ahmed Lanasri, op.cit., p: 165.

[3] Revue Indigene, n°74, juin 1912, op.cit., p: 460.

2.رفع عدد الممثلين الأهالي في كل المجالس إلى 5/2 المقاعد على الأقل.

3.توحيد تشكيل الهيئة الانتخابية بالشكل نفسه في الجزائر كلها.

4.أن يحق للمنتخبين المحليين المشاركة في انتخاب رئيس البلدية ونوابه.

5.إبعاد إمكانية الانتخاب عن الوظائف مثل القايد والعون البلدي.

6.تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي واستحداث هيئة عليا في باريس يتم تمثيل مسلمي الجزائر فيها من قبل منتخبين يتم انتخابهم من قبل الأهالي الجزائريين أنفسهم.[1]

ولقد ظلت مسألة التمثيل الانتخابي مطروحة من طرف عناصر النخبة المفرنسة، حيث انتقلت إلى أروقة المندوبيات المالية التي وصلت إليها فئة النخبة، إذ بدأت تطرح مسألة حق التمثيل للأهالي (الجزائريين) في البرلمان الفرنسي بباريس، وأثيرت خلال جلسة المندوبيات المالية فرع الأهالي العرب المنعقدة بتاريخ **26**ماي 1920 إذ طالب قايد حمود بأن يكون للأهالي (الجزائريين) تمثيلا في البرلمان بباريس، كما هو مطبق على أهالي المستعمرات الفرنسية في المارتنيك والمستعمرات الأخرى في السنغال والهند، مؤكدا أن من مصلحة فرنسا أن يكون للأهالي (الجزائريين) ممثليهم في البرلمان بباريس[2].

وخلال انتخابات المجالس العامة، دعا طالب عبد السلام بضرورة توسيع دائرة تمثيل الأهالي (الجزائريين)، و إقامة مكتب خاص لهم يضم نائب رئيس ثالث بدل اثنين، وكان هذا الطرح مرفوضا من الفرنسيين (المستوطنين) خوفا من الوقوع تحت ضغط الجزائريين وقد رفض طلب وتم تخصيص مقعد رابع للجزائريين في الأمانة لفائدة طالب عبد السلام.[3] وقد طرح المندوب المالي أورابح في اجتماعات المندوبيات المالية فرع قبائل خلال جلسة 03 جوان 1920، مسألة التمثيل في البرلمان الفرنسي بباريس، مذكرا السلطات الفرنسية، أن الأهالي (الجزائريين)، قد أبانوا على نضج في الانتخابات وأنهم أظهروا درجة من الوعي في عملية الاقتراع، زيادة على ذلك فإنهم يؤدون نفس الواجبات التي يؤديها المواطنون الفرنسيون، وبالتالي فمن العدالة أن يتمتع الأهالي (الجزائريون) بنفس الحقوق والامتيازات مع الفرنسيين، كما أوضح أورابح أنه يوجد من الأهالي (الجزائريين) من

[1] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919-1939 الجزء الأول، مرجع سابق، ص 99- 100.

[2] Délégations financières algériennes, délégation indigène (Section Arabe) mai-juin 1920, p: 51.

[3] ANOM/G.G.A./13H1 élections indigènes 1920.

يتمتع بمستوى تعليمي وثقافي في اللغة الفرنسية، وهم يرجون بأن يكون لديهم دور في قيادة بني جلدتهم – يقصد الجزائريين وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي بباريس[1].

وخلال اجتماع المندوبيات المالية المنعقدة في 31 ماي 1921 طالبت عناصر النخبة المفرنسية المتمثلة في المندوبيات المالية للعمالات الثلاث قسنطينة، الجزائر، وهران بحق تمثيل الأهالي (الجزائريين) المسلمين في البرلمان بباريس معتبرين ذلك حقا مشروعة وعلى السلطات الفرنسية العمل على تحقيقه.[2] وبتاريخ 04 مارس 1922 قامت مجموعة من النخبة من مستشارين بلديين ومندوبين ماليين وأربعة مستشارين عامين في عمالة الجزائر، بإرسال عريضة إلى البرلمان الفرنسي بباريس يدعونهم إلى تجسيد حق التمثيل للأهالي (الجزائريين) في البرلمان.[3]

وتذكر المصادر أن العرائض المقدمة من لدن النخبة المفرنسية للإدارة الفرنسية حول مسألة التمثيل للأهالي (الجزائريين) كان لها أثرها، إذ في 31 ماي 1927 قام كانداس Kandas نائب الأنتيل في البرلمان الفرنسي بطرح مشروع حل يسعى لتنظيم الهيئة الانتخابية للفرنسيين والأهالي (الجزائريين) والمستعمرات الأخرى، وطرح كذلك بعض الإصلاحات للهيئة الانتخابية (هيئة الاقتراع العام)، لكنه رفض كما رفض مشروع ديان Diagne، الداعي إلى منح تمثيل برلماني للأهالي (الجزائريين المسلمين، مما دفع بعناصر النخبة المفرنسية الموجود في المجالس المحلية بالتنديد بذلك الموقف، وأرسلت العديد من البرقيات إلى هيئة الاقتراع والبرلمان والحكومة الفرنسية، عبرت من خلالها عن أسفها من المواقف التي تبديها العناصر الأوروبية المتطرفة التي تعارض كل محاولة الإصلاح أوضاع الأهالي (الجزائريين)، وأن هؤلاء المتطرفين يعملون دوما على إجهاض أية محاولة يقوم بها الفرنسيون العاطفون على الأهالي (الجزائريين المسلمين، ومما جاء في العريضة: "إن المصالح التي نحن نمثلها والتي انتخبنا لأجلها، ليس لها ممثلوها في البرلمان، إن هذه الوضعية ينجم عنها قرارات تقيد حرياتنا وتعيق تطورنا، دون أن يؤخذ برأينا أو استشارتنا فيها، إننا نأمل من فرنسا الديمقراطية أن تمنحنا تمثيلا في الغرفة البرلمانية ومجلس الشيوخ، إن هذا الحل ننتظره بفارغ من الصبر حوالي خمسة مليون من الأهالي الفرنسيين الأوفياء ."[4]

[1] Délégations financières algériennes, délégation indigène Section Kabyle, mai-juin 1920, op, cit, pp: 47- 48.

[2] Oran Républicain, 26 février 1937.

[3] Ibid

[4] Oran Republicain, 05 mars 1937, p: 02.

وعن تلك التخوفات والمواقف المعارضة التي كان يبديها المستوطنون الأوروبيون إزاء مسألة حق التمثيل الانتخابي للأهالي (الجزائريين)، أوضحت مجلة "صوت المستضعفين"، بأن ذلك صادر عن الأوروبيين بحجة أن العنصر الأهلي (الجزائري) سيغزو المجالس الانتخابية وهذا لا مبرر له، وأن التخوفات تخدم أغراض فئات معارضة للأهالي، ثم تساءلت المجلة، هل السنغال فقد شيء حين كان ممثلا في الغرفة البرلمانية من طرف النائب ديان Diagne ؟ وأكدت مجلة صوت المستضعفين أن المراد من المواقف المعارضة، دفع العنصر الأوروبي للوقوف ضد الأهالي (الجزائريين).[1]

2- مطالبة جمعية المعلمين من أصل أهلي بالتمثيل الانتخابي:

كما قامت جماعة المعلمين من أصل أهلي هي الأخرى، بالتعرض إلى مسألة التمثيل الانتخابي للأهالي (الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وعبر أحدهم في مجلة صوت المستضعفين، بأن الحق في التمثيل ليس نهاية لمعاناة الأهالي (الجزائريين)، ولا تغير في وضعهم الاجتماعي، ما دام هؤلاء يعيشون في الجهل والفقر، لكن – صاحب المقال – اعتبر من باب الإنصاف وجوب منح الأهالي (الجزائريين) حق التمثيل في المجالس على اختلافها سواء المحلية أو في البرلمان بباريس. وقد كشف صاحب المقال بأن التمثيل في المجالس المحلية بواقعه لم يأتي بنتائج إيجابية لصالح الأهالي (الجزائريين)، لأن الانتخابات تجري في ظروف تتميز بتدخل الإدارة، مما يؤدي إلى إفراز منتخبين عاجزين، ليست لهم الجرأة ولا القدرة لمواجهة تدخلات الإدارة، مما جعل الحديث عن قضايا الأهالي (الجزائريين) يصطدم بالمواقف التي تبديها فئة المستوطنين في المجالس المحلية[2].

إن الموقف الذي أبدته عناصر النخبة المفرنسة- جمعية المعلمين من أصل أهليمن مسألة التمثيل الانتخابي كان ثانويا خاصة مع بداية نشاطها، إلا أنها تعرضت إلى مسألة التمثيل للأهالي (الجزائريين)، وجاء ذلك في أحد المقالات في مجلة صوت المستضعفين، مؤكدة أن التمثيل الانتخابي مسألة ثانوية مقارنة بما هو مهم، لأن عامة الناس لا يهتمون بثقافة الانتخاب، واهتماماتهم تنصب على الوضع المادي الاقتصادي والاجتماعي، وقد استدلت المجلة – صوت المستضعفين – في ذلك بما يجري خلال الانتخابات المحلية خاصة في البلديات

[1] La Voix des Humbles, n°54, Novembre 1927, p: 17.

[2] La voix des humbles, n°02, juin 1922, pp: 06-07.

المختلطة وما يترتب، ودعت المجلة إلى ضرورة الاهتمام بالأهالي، ويكون الأولى الاهتمام بالتعليم لأن هذا الأخير يعمل على إزالة المشاحنات والأحكام المسبقة.[1]

يبدو أن المعلمين من أصل أهلي (جزائري) قد أولوا للتمثيل في البرلمان الفرنسي أهمية من الجانبين، الجانب الأول المتعلق بمن يستوجب فيهم الأحقية من الأهالي (الجزائريين)، لأن مسألة الكفاءة العلمية مهمة، أما الجانب الثاني متعلق بالبرلمان كجهاز سياسي، يمكن أن تتخذه هذه العناصر المنتخبة كمنبر للتعرض إلى مشاكل الأهالي (الجزائريون)، وهذا الموقف نجده عند رابح زناتي، إذ دعا في ذات الوقت المطالبين بالتمثيل بأن يطالبوا بتساوي عدد الممثلين للأهالي (الجزائريين) في البرلمان مع عدد الممثلين الفرنسيين، وأن يحرصوا على أن يكون للممثلين الأهلية والقدرة للقيام بالدور المنوط بهم، لأنه كان يخشى أن يكون هذا التمثيل فقط لكي لا تكون إصلاحات عميقة.[2]

كما تعرض محند لشاني إلى قضية التمثيل في البرلمان الفرنسي، إذ رغم الآراء المختلفة والمتعددة حول القضية، فإنه اعترف بأن هذه الإصلاحات لن تكون الحل لكل القضايا والمشاكل التي يعرفها الأهالي (الجزائريون)، مؤكدا أن الكثير سوف يخذلون من الدور الذي سيقوم به ممثلو الأهالي (الجزائريين)، لأن دورهم في البرلمان لن يختلف عن الدور الذي يقومون به في المجالس الانتخابية المحلية (المجالس البلدية، المجالس المحلية، المندوبيات المالية) حيث لن يقوم هؤلاء بدورهم وسيبقى العمل بالقوانين الاستثنائية ويبقى قانون الغابات. وبالرغم من الصورة التشاؤمية التي رسمها لشاني حول ما يمكن أن يكون عليه التمثيل البرلماني للأهالي (الجزائريين)، إلا أنه اعترف بوجوبه، لأن من شأنه أن يكون خطوة نحو الحصول على الحق العام، ووسيلة للتقارب بين الأهالي الجزائريين) والفرنسيين.[3]

وعن التمثيل الذي دعا إليه لشاني، قال: "هناك ستطرح الاقتراحات والقرارات التي تسير بموجبها إدارتنا ففي العاصمة باريس تحدد التوجهات السياسية الخاصة بالأهالي المسلمين (...) إن تمثيلنا في البرلمان هو ضروري في نظرنا، لأنه يقربنا من حق المواطنة ويمكننا أن نكون حاضرين، أين سيحدد مستقبلنا ومصيرنا"[4]، وحاول الثاني في مقاله أن يرد على المعارضين من الفئة الأوروبية المتطرفة من المستوطنين، قائلا:" إن أعداء هذا الإصلاح،

[1] La voix des humbles, n°03, juillet 1922, p: 04.

[2] La Voix des humbles, n°56, janvier 1928, pp: 16- 17.

[3] La voix des humbles, n°75, juin 1929, p: 03.

[4] Ibid., p: 04.

يعترضون كلما ارتفع صوت داعي لهذا الإصلاح السياسي، وهذا بداعي أن الوقت غير مناسب أو أنه غير ممكن أن يكون للأهالي ممثلين في باريس، حيث يشيرون بأنه خرق لقوانين الأحوال الشخصية". وقال أيضا: "إن الموقف الذي تبديه هذه العناصر من المستوطنين هو نابع من مصالح اقتصادية، وأن هؤلاء لا يريدون أن يسمع صوت الأهلي، ولا أن يكون أي تمثيل لهم، لأن هذا سيجعل الوطن الأم على علم بما يقع في الجزائر، ويتعرفون على تجاوزات المستوطنين.."[1]

3- مطالبة النخبة المفرنسة – السياسية – بحق التمثيل الانتخابي

وحين تأسست فدرالية المنتخبين المسلمين في مؤتمر سبتمبر1927 بالنادي الإسلامي بالجزائر، أصبحت مسألة التمثيل الانتخابي ضمن اهتمامات النخبة، وقامت مجموعة من المنتخبين بتوجيه رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي تطالبه بمجموعة من الإصلاحات ، ومن جملتها حق التمثيل، ومما جاء في الرسالة: "إن مطالبنا تبرر رغبتنا بأن يكون لدينا في البرلمان بفرنسا ممثلين عنا يدافعون عن مصالحنا، عن قضايا الأهالي (الجزائريين) (...) عليكم بمساعدتنا حتى يكون لدينا التمثيل في البرلمان، لأن هذا التمثيل يتمتع به إخواننا في السنغال والهند".[2]

وقد أعلن المنتخبون في المجالس البلدية والمالية والعامة، أن هذه المطالب لا تمس وفائهم التام لفرنسا وخدمتها، بل إنه سيساهم في بناء عظمتها في شمال إفريقيا، وكانت الرسالة – العريضة- ممضاة من طرف عناصر من النخبة المفرنسة، منهم الدكتور بلقاسم بن التهامي مستشار عام للجزائر. لقد أجمع منتخبو الفيدراليات الثلاث على أحقية الجزائريين في أن يكون لهم تمثيل نيابي في مجلس باريس، مثلما هو عليه التمثيل للسنغال، كون هؤلاء مسلمين لم يطلب منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية للحصول على التمثيل في غرفة البرلمان بباريس، على عكس الجزائريين الذين كانت تطرح أمامهم مسألة التخلي عن الأحوال الشخصية للحصول على الحقوق السياسية.[3]

وعندما سافر وفد من المنتخبين الأهالي (الجزائريين المكون من سايح سي هني عضو المجلس الأعلى، زروق محي الدين مندوب مالي، شكيكن حمادو مستشار عام، كان في استقبالهم في فرنسا – باريس – كلا من وزير الداخلية، ودلوت نائب عن المارتينيك، وكنداس نائب عن فوادلوب، وديان نائب عن السنغال، وجوزيف

[1] La voix des humbles, n°75, juin 1929, op, cit., p: 05.

[2] Attakadoum, du 01 au 06 septembre 1927.

[3] Ibid.

بارتيلمي نائب في البرلمان، فقد ألح الوفد على ضرورة منح حق التمثيل في البرلمان الفرنسي، و أدلى سايح سي هني باعتباره رئيس المندوبيات المالية (فرع الأهالي بالتصريح التالي:"إن التمثيل البرلماني لأهالي الجزائر المسلمين الذي جئنا باحترام ووطنية كفرنسيين محترمين نطلبه من الوطن الأم وقال أيضا:"إن عدم منح المسلمين الأهالي إمكانية الانتخاب في الوقت نفسه مع إخوانهم الفرنسيين، ممثليهم التشريعيين سيكون بالنسبة لهم أبشع وأفظع وهم بعد آمال كبيرة".[1]

وعن هذه الأحقية في التمثيل البرلماني، سعت عناصر من النخبة المفرنسية المنتمية إلى فيدرالية المنتخبين المسلمين، الدفاع عن هذا المطلب الشرعي، وهذا ما عبر عنه حاج عمار حمو مستشار ببلدية الجزائر، مبرزا أحقية هذا المطلب من الناحية الاقتصادية، وكشف بأن المطلب على علاقة بالأوضاع الاقتصادية للأهالي (الجزائريين)، لأن الجزائر مستغلة من طرف مجموعة من المستوطنين الأوروبيين على حساب الآخرين، وأن هؤلاء المستوطنين هم من غير الفرنسيين (مالطيين – إسبان – إيطاليين)، وبوجود ممثلين للأهالي (الجزائريين) في البرلمان، فإن هؤلاء الممثلين سيعلنون عما تحتاجه من الناحية الاقتصادية، وبالتالي– حسب رأي حاج عمار حمو– يستوجب رفع الحصار على التمثيل للأهالي (الجزائريين).[2] وللتأكيد على شرعية المطلب، قال حاج عمار: " هل من المعقول أن تكون العمالات الثلاث منفصلة ماليا عن فرنسا في حين يمكننا أن نساهم في الاقتصاد الفرنسي وأن نعمل على التقليل من المشاكل التي تهدد الجمهورية؟ (...) إن هذه الاستقلالية المالية للجزائر ليست في صالح الأهالي (الجزائريين) وإنما هي في صالح المستوطنين، لأنهم المستفيد الأكبر من تلك الاستقلالية"، و قال أيضا : "وجود ثلاثة ممثلين في البرلمان الفرنسي في قصر البربون لا يمثل أي خطر بالنسبة للذين يخشون هذا التمثيل.."[3]

يبدو أن الحاج عمار حمو قد أراد بهذا التحليل الاقتصادي لمشكل التمثيل، أن يثبت بالدليل المادي (الاقتصادي)، بأن المندوبيات المالية وقرار الفصل المالي للجزائر – الاستقلال المالي– قد جنا على الأهالي (الجزائريين، الذين أصبحوا تحت رحمة المستوطنين الأوروبيين الذين يسيطرون على المندوبيات المالية، وبالتالي اعتبر إحقاق مطلب التمثيل في البرلمان الفرنسي للعمالات الثلاث، هو في صالح فرنسا أكثر مما تقدمه

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص 278– 279.

[2] La renaissance, n°08 du 23 février 1929, p: 05.

[3] La renaissance, n°08 du 23 février 1929,0p, cit, p: 06.

المندوبيات المالية في الجزائر، كما حاول أن يثبت بالدليل أحقية الأهالي (الجزائريين) في التمثيل، بالصفة القانونية، لأن الجزائريين عرب و بربر هم فرنسيون بحكم:

1- أن القانون الدولي يمنح الجنسية لشعب المستعمر بموجب الإلحاق للبلد المستعمر.

2 - أن سناتوس كونسلت الصادر في 14جويلية 1865 في مادته الأولى يعتبر الأهالي (الجزائريين) المسلمين فرنسيين في حين هم لا يتمتعون بالحقوق السياسية.

وأثبت حاج عمار حمو عدم فعالية تمثيل الأهالي في المجالس المحلية بسبب الموقف الذي يبديه تجاههم المستوطنون، الذين ينظرون إليهم كأعداء مما يدفعهم إلى مواجهتهم وعرقلة مساعيهم[1].

وحين انتخب بلقاسم ابن التهامي رئيسا لفدرالية المنتخبين المسلمين، قام من خلال جريدة التقدم، بالدفاع عن المطلب الرئيسي المتمثل في حق التمثيل للأهالي (الجزائريين) في البرلمان الفرنسي، وعندما أجرى حوار صحفية مع جريدة " باريس الوطنية Paris Nationale "في 07نوفمبر 1927، أكد بأن قضية التمثيل لا يجب أن تواجهها اعتراضات أو عقبات، لوجود ارتباط أخلاقي "رابطة أخلاقية بين الشعب الجزائر وفرنسا.[2] وقد أجرى ابن التهامي محادثات ولقاءات مع ممثلي السلطة الفرنسية منهم وزير الداخلية وأعضاء اللجنة المخصصة التي أسندت إليها دراسة مسألة التمثيل في البرلمان بباريس، وطالب بضرورة انتخاب ثلاثة ممثلين عن كل عمالة، وكان بموقفه يعارض الذين اقترحوا ممثلا واحدا عن الأهالي (الجزائريين) المسلمين، حيث صرح أمام اللجنة البرلمانية:"إن كل مقاطعة تمثل ثلث مساحة فرنسا، ولا يمكن لممثل واحد لكل عمالة، لأن زيارة مقاطعة انتخابية تتطلب من المنتخب ثلاثة أشهر، وأن تكون له إمكانيات الاتصال في كل العمالة "، وأضاف: "إن المطالبة بممثل واحد في البرلمان الفرنسي معناه منح الغطاء للتجاوزات " ، واقترح ابن التهامي تمثيلا للأهالي الجزائريين في مجلس الشيوخ بعدد أربعة منتخبين لكل عمالة (قسنطينة – الجزائر – وهران) وممثل واحد عن منطقة القبائل. كما طالب إلى جانب التمثيل، أن تكون هناك شروطا يتوفر عليها الممثل الأهلي (الجزائري في البرلمان، زيادة على الجنسية الفرنسية والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، بأن تكون لديه شهادات علمية ، أما التصويت أو الانتخاب يكون مسجل في القوائم الانتخابية وحاصلا على شهادة التعاليم الابتدائي .

[1] La renaissance, n°08, op. cit., p: 07.

[2] Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger 1919 à 1939, SNED Alger, 1970, p: 150.

ولما تحولت فيدرالية المنتخبين المسلمين إلى ثلاث فيدراليات في العمالات الثلاث ازداد نشاط النخبة المفرنسة ضمن هذه الفيدراليات بالاهتمام بالقضايا التي تعني الأهالي الجزائريين المسلمين، وأصبحت أكثر طرحا لقضية التمثيل، خاصة مع انتقال عناصر من هذه النخبة إلى المجالس الانتخابية المحلية (مجالس البلدية المجالس العامةالمندوبيات المالية، كما انتقلت القضية إلى أروقة البرلمان عن طريق العناصر الليبرالية من الفرنسيين، وبدأت الشخصيات الفرنسية تطرح مشاريع لحل مشكل التمثيل، فطرح بعضهم التمثيل الخاص للأهالي والبعض الأخر طرح التمثيل العام .

وفي خضم ذلك الجو السياسي المشحون حول قضية التمثيل، فقد قامت النخبة المفرنسية المنضوية تحت فيدرالية المنتخبين العمالة قسنطينة بمناسبة زيارة الوالي العام السابق موريس فيوليت لقسنطينة بتقديم عريضة حول الإصلاحات التي تتطلع إليها، وقدمها المحامي شريف سيسيان العضو في المندوبيات المالية، واقترحت العريضة منح للأهالي تمثيلا عادلا في المجالس الانتخابية المحلية، وأن يكون للأهالي في الجزائريين) ممثلين في البرلمان الفرنسي بباريس .

ومع ظهور مشروع فيوليت وما حمله من اقتراحات للقضية الأهلية (الجزائرية) خاصة في شقه المتعلق بمسألة التمثيل، ازداد نشاط النخبة المفرنسية المنتمية إلى فيدراليات المنتخبين الثلاث، وتبنت المشروع المقترح، وبدت اهتماماتهم بمسألة التمثيل في البرلمان الفرنسي تظهر في خطاباتهم وتصريحاتهم، وكذا على صفحات صحافتهم، وهذا ما عبر عنه الدكتور بن جلول، حيث أكد بأن التمثيل في البرلمان ضرورة سياسية، لأنه من غير المعقول ولا المقبول أن ينعدم هذا في مؤسسة تشريعية تناقش فيها قضايا الجزائريين.[1]

كما قام محمد العزيز كسوس بالتعرض لقضية في مقالات في جريدة "وهران الجمهوري" بعنوان " التمثيل للمسلمين الجزائريين في البرلمان، حقوق سياسية ومدنية" موضحا بأن للمسألة جذور، حين طرحت من طرف برلمانيين فرنسيين، وقابلتها، مواقف العناصر المتطرفة من المستوطنين، الذين يعارضون أية فكرة داعية التمثيل انتخابي للأهالي (الجزائريين)، وإلى جانبهم تواطؤ عناصر الإدارة المحلية[2] من خلال هذا التشخيص لواقع

[1] C.J. La presse indigène en France, op.cit., p: 98

[2] Oran Républicain, 11 mars 1937, p: 03.

التمثيل للأهالي (الجزائريين) اعتبر محمد العزيز كسوس المسألة مصيرية، فقال: "إن تمثيلا نيابية يعد بالنسبة لشعبنا أمرا مصيريا"[1]

وردا على الذين كانوا يتخوفون من سيطرة الأهالي (الجزائريين على المجالس الانتخابية، أوضح عبد العزيز كسوس أن ما يطرحه مشروع فيوليت، لن يتجاوز عدد الممثلين الأهالي (الجزائريين) عدد الممثلين الأوروبيين[2]، وأكد أن المطلب أصبح ضروري، وقال: "يجب أن يكون لدينا تمثيل في البرلمان ومجلس الشيوخ حتى نتمكن من الدفاع عن مصالحنا وتخفف عنا الضرائب التي تثقل كاهلنا (...)، ونقدم حلولا لمشاكلنا الاجتماعية، إن التمثيل في البرلمان وسيلة لتجنب الحكم القمعي الممارس علينا.."[3]

وفي ذات السياق بين كسوس أن التمثيل في البرلمان الفرنسي أمرا مشروعا على أكثر من صعيد، فهو وسيلة للدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية (الجزائريين)، وهو حق تاريخي لأنه شرعية تاريخية، إذ يجب المطالبة بالتمثيل دون التخلي عن الأحوال الشخصية، مستشهدا في ذلك بما هو موجود في العالم، كيوغسلافيا، أين يوجد لمسلمي البوسنة والهرسك ممثلين، وأن الحكومة الصربية كان لها وزيران من المسلمين.[4]

لقد بدا موقف النخبة المفرنسية المؤيد لمسألة التمثيل بشكل واضح، خاصة ما طرحه مشروع فيوليت، هذا المشروع الذي أصبح يعرف باسم مشروع بلوم – فيوليت في أعقاب فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات التشريعية سنة 1936، حيث عبر عن ذلك أحد العناصر المحسوبة عن النخبة المفرنسة وهو بلحاج أولحاج، الذي يبرز بشكل كبير في نشاطه ضمن فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، وبشكل خاص في المؤتمر الإسلامي الجزائري، لأن هذا المشروع اقترح التمثيل النيابي للأهالي (الجزائريين في البرلمان الفرنسي الموحد، على عكس المشاريع الأخرى التي تقترح التمثيل ضمن هيئات انتخابية منفصلة، وكانت تلك الاقتراحات فقط لإبعاد تنفيذ مشروع فيوليت، ونفس الموقف أبداه الدكتور عبد القادر سماتي، الذي أعلن تأييده للمشروع دون غيره من المشاريع الأخرى، لأنه يقترح للأهالي (الجزائريين) المسلمين تمثيلا موحدة في البرلمان الفرنسي.[5]

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص510.

[2] C.J. La presse indigène en France, op.cit., p: 100.

[3] L'entente, jeudi 18 septembre 1935.

[4] L'entente, du jeudi 24 octobre 1935.

[5] Oran Républicain, 06 mai 1937.

وعن المشاريع والاقتراحات حول التمثيل المرفوضة من طرف النخبة المفرنسية منها مشروع قيرنوت، يذكر عبد العزيز كسوس أن هذا المشروع يمثل خطرا على العملية الانتخابية خاصة في الجزائر، بفعل التواطؤ الذي تمارسه مصالح الإدارة المحلية خلال الانتخابات المحلية مع مرشح الإدارة، والعمل المفضوح يظهر في البلديات المختلطة أين تمارس ضغوطات على القياد لكي يحثوا المنتخبين للتصويت لصالح مرشح الإدارة، ويؤكد كسوس أن مشروع قرنوت Guernut ناقص، لأنه لا يتضمن تعيين منتخبين المجلس الشيوخ[1].

كما دعا طاهرات العربي إلى إعادة النظر في نظام التمثيل الانتخابي، لأن التمثيل الخاص الذي تقترحه المشاريع الأخرى*، المقدمة من بعض السياسيين الفرنسيين، وأعرب طاهرات عن معارضته لها، وأظهر تأييده لمشروع بلوم- فيوليت لأنه يقترح التمثيل النيابي للأهالي (الجزائريين في الهيئة الانتخابية الموحدة.[2]

وفي نفس السياق اعتبر السايح عبد القادر سي هني، كونه أحد عناصر النخبة المفرنسة، ورئيس فرع المندوبين الأهالي في المندوبيات المالية الجزائرية للعمالات الثلاث، مشروع بلوم- فيوليت كفيل بأن يحقق للأهالي (الجزائريين)، تمثيلا في البرلمان الفرنسي وضمن الهيئة الموحدة، ويمكنهم من طرح انشغالاتهم على أعلى مستوى، مثلهم مثل العناصر الأوروبيين[3] . وأعلن المحامي شريف سيسيان، تأيد مشروع بلوم – فيوليت قائلا: "إننا لا نريد فقط أن يكون للبعض منا الشرف بأن يكونوا في البرلمان الفرنسي، ولكن أن تعمل نخبتنا شيئا فشيئا وأن تنضم حقا إلى العائلة الفرنسية، وأن تتخلص من القيود التي يفرضها قانون الأنديجينا "، وفي ذات الوقت عبر سيسبان عن رفضه القاطع للمشاريع التي طرحها بعض السياسة الفرنسيين الداعين إلى تمثيل الأهالي (الجزائريين) المسلمين في هيئة خاصة، لأن ذلك خطرا يؤدي إلى التفرقة بين الأهالي والأوروبيين الفرنسيين وجريمة في حق الأهالي (الجزائريين) وفرنسا[4].

يبدو أن عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) على اختلاف انتمائها، قد توافقت مواقفها حول المطلب حق التمثيل انتخابي للأهالي (الجزائريين المسلمين، بصفة عادلة في جميع المجالس

---

[1] Mohamed Alaziz Kessous, op.cit, pp: 44- 45.

* لم يكن مشروع بلوم – فيوليت ؛ المشروع الوحيد الذي طرح لمعالجة مشكلات المجتمع الجزائري خلال الثلاثينيات وإنما طرحت مجموعة من المشاريع منها مشروع قيرنوت الذي نوقش، و مشروع كيطولي نائب عمالة قسنطينة في البرلمان ، و لم يلق هذا الأخير القبول من طرف الجزائريين ، كما طرح مشروع ديوروكس نائب عمالة الجزائر.

[2] Oran Républicain du 14 mai 1937.

[3] Oran Républicain, du 15 mai 1937.

[4] Oran républicain, du 21 mai 1937

الانتخابية المحلية (البلديات العامة، المندوبية المالية) وكذلك في البرلمان الفرنسي بباريس ضمن هيئة انتخابية موحدة (مشتركة)، لأن هؤلاء – النخبة المفرنسة– كانوا يهدفون من جراء ذلك إلى تحقيق اندماج للأهالي (الجزائريين في العائلة الفرنسية.

الفصل الثاني:
دور النخبة المفرنسة في الساحة الإجتماعية في الجزائر(1900-1962م)

أولا: التعليم للأهالي (الجزائريين)

ثانيا: قضايا المرأة الجزائرية المسلمة

ثالثا: مسألة اللغة العربية والدين

رابعا: موقف النخبة المفرنسة

لقد كان لمزدوجي الثقافة العربية الفرنسية دور هام في التأتير على الساحة الإجتماعية في الجزائر منذ بداية السياسات التي إتبعتها فرنسا ضد الأهالي (الجزائريين) من أجل محو أساسيات البلد من لغة ودين وثقافة.

أولا: التعليم للأهالي (الجزائريين):

1 .الشبان الجزائريين و مسألة التعليم:

أبدت النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) منذ بروزها على الساحة الجزائرية اهتماما بقضية التعليم التي يجب على الإدارة الفرنسية، أن توليها اهتماما، وتجلت مطالبهم حول هذه القضية في العرائض المقدمة إلى الجهات المسئولة للإدارة الفرنسية، كما ظهرت في المقالات في الصحافة الأهلية (الجزائرية والكتابات التي كانت تؤلفها.

وضمن هذا السياق، دعا بن علي فكار إلى ضرورة اعتماد سياسة تعليمية هادفة تعمل على تحقيق اندماج (الأهالي) الجزائريين في المجتمع الفرنسي في المداخلة التي ألقاها خلال عام 1909 حول الإنجازات الفرنسية في الجزائر، قائلا: " إن عدد 28000 تلميذ من أصل أربعة مليون نسمة من الأهالي (الجزائريين المسلمين، حقيقة هذا العدد غير كافي، يجب أن نعترف بأن التطور سيكون من خلال مضاعفة الجهود التي تعمل على القضاء على كل سوء فهم بين العرقين"[1]

كما اعتبر إسماعيل حامد مسألة تطوير الذهنيات لدى الأهالي (الجزائريين) المسلمين، مرتبطة بمضاعفة المشاريع المساعدة، والعمل على إشاعة التعليم في أوساط الجزائريين، ليتحقق التقارب بين الأهالي (الجزائريين و الفرنسيين وتردم الهوة التي تفرق بينهما. واستشهد إسماعيل حامد، بما قام به بعض عناصر النخبة المفرنسة – المتخرجة من المدارس الفرنسية، بإقبالهم على الزواج من الفرنسيات، لأنهم تفرنسوا بالتعليم والتربية، وأن من خلال هؤلاء يعم التعليم الفرنسي في أوساط الجزائريين، ويجلبهم إلى العنصر الفرنسي ويغير من ذهنياتهم[2].

[1] -Ben Ali Fekar, L'euvre française en Algérie, in Société normale de géographie, Bulletin du 1e" trimestre de l'année 1905, janvier mars, Rouen imprimerie de Espérance Cagnard, 1905, pp: 26-27.

[2] -Ismail Hamet, Les musulmans français du Nord Africain, op.cit., p: 259.

كما سار شريف بن حبيلس في النهج المطالب بالتعليم للأهالي (الجزائريين) المسلمين، مؤكدا على ضرورة إتباع أساليب مغرية تجعل الجزائريين يقبلون على التعليم الفرنسي وتعلم اللغة الفرنسية، وحث على وجوب إتباع تعليم يعود بالفائدة على المتعلمين ليس من الناحية المعرفية فقط بل كذلك الناحية المهنية.[1]

وذكر شريف قاضي في مشروعه الإصلاحي الذي طرحه في كتابه، لأجل تحقيق التطور المجتمع الجزائري، بأن مسألة التعليم تستوجب الاعتماد في البداية على تعليم أولي، وعدم توجيه التلاميذ المسلمين نحو التعليم الثانوي، بل يجب أن يمنح للأهالي- حسب شريف قاضي – تعليمة ابتدائية لأجل تسهيل الاتصال مع الأوروبيين.[2] وحث شريف قاضي بوجوب اعتماد التعليم الابتدائي الذي ينجم عنه تمكن الأهالي

الجزائريين المسلمين من اللغة الفرنسية ويسهل عليهم التواصل مع العنصر الأوروبي والاحتكاك بهم، وأوضح قاضي أن التعليم الذي ينبغي، أن يمنح للجزائريين ليس الذي يجعل منهم علماء أو موظفين، ولكن على الأقل إعطائهم المبادئ الأولية للقراءة والكتابة والمفردات الضرورية للتعامل اليومي، وكذا تعلم مبادئ الفلاحة والمهن الأساسية (النجارة، الحدادة والبناء)، و بالموازاة طالب الإدارة الفرنسية بضرورة توفير المدارس التابعة للقبيلة أو البلدية المختلطة، ويكون قسم لتعليم القرآن الكريم وقسم للغة الفرنسية وورشة للحدادة والنجارة والبناء، وبهذا تكون المدرسة الصغيرة قد كونت رجالا قادرين على أن يصبحوا مواطنين فرنسيين، ويمكن للمتفوقين منهم أن يذهبوا بعيدا في مجال التعلم والعلم ويكون منهم الأطباء والمحامين والمهندسين[3].

ولما استطاعت النخبة المفرنسة دخول المجالس الانتخابية بفعل إصلاحات 04 فيفري 1919، قام أحدهم وهو بن عبورة مختار ممثل معسكر في المندوبيات المالية، في جلسة 30 ماي1921 بمطالبة الإدارة الفرنسية بإقامة مدرسة في باب علي بمعسكر، وقد ذكر الممثل الإدارة الفرنسية خلال الجلسة، بأن هذا المطلب هو منذ سنتين ولم تلب الإدارة المطلب، ووجه اللوم إلى السلطات الفرنسية بتراجعها عن المشروع، وقد أيده الدكتور

[1] -- Cherif Benhabiles, op.cit., p: 33.

[2] -Cherif Cadi, Terre d'Islam, Charles lavauzelle, imprimerie Heintz frères Oran. p: 134.

[3] - Chérif Cadi, op.cit., p: 138.

موسى وطالب من ممثل الإدارة الفرنسية بأن يحدد لهم – للمنتخبين في المندوبيات المالية – موعد انطلاق أشغال هذه المدرسة.[1]

2 – المعلمون من أصل أهلي و مسألة التعليم :

اهتمت فئة المعلمين من أصل أهلي بمسألة التعليم للأهالي (الجزائريين) المسلمين، إذ اعتبرتها الوسيلة التي تمكنهم من تحقيق الاندماج في العائلة الفرنسية، وهذا الرأي نجده عند سعيد فاسي، في جريدة "صوت المستضعفين"، أين دعا السلطات الفرنسية لتنفيذ سياسة تعليمية لصالح الأهالي (الجزائريين) قائلا: «نعتقد أن الوقت قد حان التعليم الأهالي، لأن هؤلاء أظهروا خلال الحرب – يقصد الحرب العالمية الأولى – الوفاء والإخلاص ليعاملوا كما يعامل الإسبان والإيطاليين الذين جاؤوا للاستقرار في الجزائر ويتمتعوا بالحريات، ويستأثروا بالخيرات» ، وأضاف: « من دون شك أن الأهلي (الجزائري يعاني من الجهل وهذا ما جعله بعيدا عن الأوروبي ويمنعه من التعامل معه (...) هناك سبيل واحد لانتشال الأهلي الجزائري) والنهوض به، وهذا بالتعليم (...) الجزائري ليس عدوا للأوروبي، ودين الإسلام ليس متطرفا كما يظنه البعض بالخطأ بل على العكس، فالإسلام هو دين إنساني ومتسامح». [2]

كما تحدث سعيد فاسي عن حالة الجهل التي يعاني منها الأهالي (الجزائريون) وتأثيره على واقعهم، قائلا: « إذا كانت ذهنية الأهلي (الجزائري) تختلف عن ذهنية الأوروبي، فهذا مرده الرئيسي بأن الأهلي (الجزائري يعيش في الجهل، بينما الأوروبي يتطور بفضل التعليم الذي يتلقاه »، و أنهى فاسي مقاله بدعوة السلطات الفرنسية إلى ضرورة منح تعليم للأهالي (الجزائريين من أجل التخلص من الأحكام المسبقة وتقريبه من الأوروبيين.[3]

لقد حاول فاسي أن يحسس الجهات المسئولة من السلطات الفرنسية بأن ما يعيشه الأهالي (الجزائريين من جهل ونفور من الأوروبيين، إنما سببه الجهات المسئولة، التي لم تمنحه تعليما يخلصه، مما يفرزه واقعه المتردي على سلوكه، تجاه الطرف الآخر ويمنعه من تحقيق تمازج عرقي، وقد أوضح فاسي للجهات المسئولة بضرورة منح (الجزائريين) تعليمة، مثلما يتلقاه الأوروبيون من غير الفرنسيين من الإيطاليين والأسبان.

---

[1] -Délégations financières algériennes, Session ordinaire de mai-juin 1921, n° :4, délégation indigène, section Arabe et Kabyle, Alger imprimerie administrative Emille Pfister 1921, p: 172.

[2] -La voix des humbles, n° :01 / mai 1922, p: 05.

[3] -La voix des humbles, n° :01 / mai 1922, op, cit, p: 06.

كما تحدث رابح زناتي عن مسألة التعليم وأهميته في المجتمع الأهلي الجزائري) مبينا أن التطور الفكري والاقتصادي لأي شعب له علاقة مباشرة بالتطور والتقدم في التعليم، ولا يمكن أن ينتظر من شخص جاهل أي تطور، معتبرا مسألة التعليم وإشاعته في وساط الأهالي (الجزائريين من مسؤولية فرنسا قائلا: "من البديهي والواجب أن أول عمل مطلوب من شعب منتصر هو تعميم التعليم على جميع المستويات والدرجات في وسط الشعب الذي أصبح تحت هيمنته"[1]. و أوضح زناتي أن مشروع التعليم الذي دعا إليه جول فيري Jules Ferry، لصالح الأهالي الجزائريين المسلمين قد اصطدم بمعارضة المتطرفين السياسيين المعادين لفكرة منح تعليم للجزائريين، لأن من شأن ذلك تكوين فئة متطورة ومتنورة .[2]

وفي ذات السياق أشار زناتي بأن التعليم متوفر للأوروبيين بكل مؤسساته ويستقبل الأطفال الفرنسيين والأوروبيين الأجانب في مدارس لائقة، وأن أبسط بلدية لديها مدرستها والبعض من أقسامها لا يتعدى أربعة تلاميذ، و للكشف عن الإهمال المتعمد في حق الأهالي، استدل زناتي بإحصائيات لسنة 1931، أين بلغ تعداد السكان حوالي 6548431 نسمة من الجزائريين، منهم حوالي 921661 نسمة من الأوروبيين وحوالي 5548236 نسمة من الجزائريين المسلمين، ومن هذا الإحصاء السكانيحسب زناتي – كان التوقع للدخول المدرسي لسنة 1936 للأطفال الأوروبيين حوالي 107410 طفل يقابلهم حوالي960460 جزائري، ومن الإحصاء والتوقعات، استنتج زناتي بأن الدخول المدرسي لسنة1931 سجل دخول حوالي 175576 تلميذ مسجل، ولم تستقبل المدارس الأهلية سوى حوالي67736، ومن هذه الأرقام توصل زناتي إلى نتيجة مفادها أن كل الأطفال الأوروبيين تم استقبالهم في المدارس، بينما حوالي 900.000 طفل من الأهالي (الجزائريين تركوا ليحتضنهم الشارع .[3]

ونفس الطرح أثاره العربي طاهرات في المؤتمر الوطني الثالث والثلاثون للحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة المنعقد في باريس بين 30-31 ماي و 01 جوان 1936، موضحا أن ما أنجزته فرنسا من مؤسسات تعليمية لا يعني شيء، واستشهد طاهرات بواقع التعليم للأهالي (الجزائريين)؛ بأن حوالي900 ألف طفل هم في سن التمدرس، بينما فقط 80 ألف يدرسون، و حسب طاهرات فإن الوتيرة التي تسير عليها السلطات الفرنسية في انجاز المدارس، تحتاج إلى قرون لتوفير مقاعد

[1] -R. Zenati, op.cit., p: 103.

[2] -Ibid., p: 104.

[3] -R. Zenati, op.cit., p: 105.

دراسية لحوالي 900 ألف طفل، ومعنى ذلك في رأيه أن تطور المسلمين عن طريق التعليم الفرنسي، لا يمكن أن يتحقق إذا استمرت الأوضاع على حالها.[1] إن تنديد طاهرات بواقع التعليم للأهالي (الجزائريين) نابع عن قناعته، وانتسابه لجمعية المعلمين من أصل أهلي، التي نادت بضرورة تعميم التعليم على الأهالي (الجزائريين) حتى يتحقق الاندماج، ومعروف عن طاهرات تشجيعه لتحقيق تعايش بين الأعراق الموجودة في الجزائر، وإحداث تقارب بين الجزائريين الأهالي والفرنسيين.

3- النخبة السياسية (المنتخبون) و مسألة التعليم :

أبدت النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين المسلمين اهتماما بتعليم الأهالي الجزائريين، وهذا ما أعلنت عنه فيدرالية المنتخبين العمالة قسنطينة في جريدتها الوفاق الفرنكو – إسلامي، في عددها الأول الصادر بتاريخ 28 أوت 1935 مؤكدة أنها ستعمل على تحقيق المشروع، لأن مسألة التعليم ضرورة تفرض نفسها، ومن الواجب رفع عدد المدارس الابتدائية ، حتى تلبي حاجيات الأهالي (الجزائريين) المسلمين.[2]

وقد تقدم الدكتور زرقين النائب في المجلس البلدي لقسنطينة ، بطرح دعا إلى الجمع بين الأهالي (الجزائريين و الفرنسيين في المدرسة، قائلا: « إذا كنا نؤكد ونلح بصفة خاصة على هذه القضية التربوية – التعليمية – لأنها مقلقة بالنسبة إلينا، لأن هناك الآلاف من أبنائنا في قسنطينة، قد يكونوا في المستقبل من المنبوذين والمشردين (...) وإذا كنا نلح بالدمج في التعليم، فثقوا تماما أن هذا للأجل مستقبل فرنسا في الجزائر، وفي ذات الوقت أثار زرقين قضية التمييز بين الأهالي الجزائريين والأوروبيين قائلا: « في السنة الماضية قد أشرت إلى هذه المسألة الغريبة، حفيد بن التهامي المستشار البلدي السابق، قد انتقل واستقبل إلى مدرسة أوروبية، وبما أن أقسامها كانت مخصصة للأوروبيين فقد تم رفض هذا الطفل».[3]

---

[1] -parti Socialiste (Section française de l'international ouvrière, congrès XXXIII national, tenu à paris les 30-31 mai et 1 juin 1936, librairie populaire, paris, p: 104.

[2] -L'entente, du 20 aout 1935.

[3] -Abderrahim Sekfali, L'école et la société, la question scolaire devant les assemblées du constantinois 1880- 1940, éditions El Musk 2012, p: 166.

كما تحدث محمد العزيز كسوس عن وضعية التعليم في الجزائر خاصة بالنسبة للأهالي (الجزائريين) وحمل مسؤولية الجهل التي يعاني منها هؤلاء إلى الجهات الفرنسية التي لم تبن لهم مدارس، وأن انجازات الإدارة الفرنسية في هذا المجال شيء قليل لا يفي بالحاجة، ودعا كسوس السلطات للتحرك لمواجهة المشكل، ببذل المجهودات لتجنب السلبيات المترتبة عن عدم تطبيق سياسة تعليمية ناجعة، بانجاز مدارس لاستقبال الأطفال الأهالي (الجزائريين) و تخصيص غلافا ماليا موجه لهذا الغرض.[1]

وفي ذات السياق ، تعرض فرحات عباس إلى الإجحاف الممارس في حق الأهالي (الجزائريين) من طرف السلطات الفرنسية، فطالب بتوفير نفس الحصة من المدارس للأهالي، أي بما يعادل6000 مدرسة على الأقل، وأكد على أهمية التعليم باللغتين الفرنسية والعربية، حتى يتم التغلب على حرج الجزائر[2] ، ودعا عباس فرحات إلى تطبيق سياسة تعليمية هادفة وعارض الذين يدعون إلى تطبيق سياسة تعليمية توافق طموحاتهم السياسية والاقتصادية، قائلا « من الشبان المسلمين الذين سيكونون العنصر الأساسي للمجتمع الجزائري، نحن نريد أن نشكل جيلا من المثقفين ومن هذه النخبة تتشكل جماعات تكون مدعوة إلى تكوين نخبة المجتمع» ،كما حث عباس فرحات على تدعيم هذه الفئة من النخبة، بمعارف الاجتماعية الموكلة لهم.[3]

كما أكد فرحات عباس على أهمية التعليم المهني في تكوين الأهالي (الجزائريين) لأن من شأن ذلك أن يساعد الجزائري على تدبير أموره المعيشية، حيث قال: "المسألة تتمثل في بناء مدارس حيث يكون ذلك ضرورية بإنشاء مدرسة للصيادين أو البحارة في عنابة أو جيجل أو مستغانم أو دلس ستعطي نتائج ممتازة".[4] وفي برنامج "اتحاد الشعب الجزائري" الذي شرع وسعى عباس فرحات إلى تأسيسه، أولى اهتمامه بمسألة التعليم الابتدائي، معتبرا المدرسة إجبارية بالنسبة اللجنسين ذكور وإناث" وكذلك ضرورة مشاركة ميزانية المتروبول في نفقات التعليم العمومي معتبرا ذلك لأجل السيادة الوطنية.[5]

---

[1] -Mohamed Alaziz Kessous, op.cit., p: 15.

[2]- د. فرحات عباس، مرجع سابق، ص 166.

[3] -C.J. La presse indigène en Algérie, op.cit., p: 112.

[4]- فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، مرجع سابق، ص 167.

[5] -ANOM GGA/ Boite 9H45/ Abbes Ferhat, Pourquoi nous créons, l'union Populaire Algérienne, op.cit., p: 29.

ونفس المسعى عبر عنه امحمد لالوت في خطاب ألقاه بمناسبة زيارة وزير الداخلية الفرنسي مارسيل رونيي إلى سيدي بلعباس، أين كان لالوت على رأس الممثلين الجزائريين، ومما جاء في خطابه، مطالبة الإدارة الفرنسية بإنشاء مدارس

جديدة للذكور والإناث، كما دعا إلى تعليم مهني وفلاحي.[1] يظهر من الخطاب أمحمد الالوت، أن مسألة التعليم لدى الأهالي (الجزائريين) كانت في صلب اهتمامات النخبة المفرنسة، وهذا ما جعلها تستغل كل مناسبة للتعبير عن شرعية المطلب الخاص بتطوير وترقية الأهالي (الجزائريين)، وأن يكونوا على قدر المساواة في الحقوق الممنوحة للمستوطنين.

وذات الموقف نجده عند طالب عبد السلام مندوب تلمسان خلال جلسة 04 جوان 1936 للمندوبيات المالية، أين تحدث عن مسألة التعليم للأهالي (الجزائريين)، قائلا: "نحن بحاجة إلى مدارس نريد أن نتخلى عن كل شيء ونخصص جهودنا للتعليم"، ودعا طالب عبد السلام الإدارة الفرنسية بالأموال الكافية لإنجاز المدارس، فقال:" نطلب من الوالي العام بأن نخصص كل أموالنا لأجل التعليم"[2]، وقد تدعم موقف طالب عبد السلام المندد بالسياسة الفرنسية، بموقف أبداه عبد القادر سماتي إذ قال: « مقارنة بين النمو السكاني – وسرعة إنجاز المدارس فإن السلطات الفرنسية تحتاج إلى قرون لكي تحقق احتياجات الأهالي (الجزائريين).[3]

وفي تدخل للمندوب المالي شريف بن حبيلس، في المندوبيات المالية فرع القبائل، تعرض إلى الوضعية التي تعيشها المقاطعة من خلال الإحصائيات وما أنجز في المنطقة من مدارس معتبرا إياها غير كافية مقارنة بتعداد السكان للمنطقة، مما جعله يدعو إلى وجوب الاهتمام بالتعليم للأهالي (الجزائريين)، من خلال المقارنة بين التعداد السكاني و الإنجازات في المؤسسات التعليمية، توصل شريف بن حبيلس في عرضه إلى نتيجة بأنه يوجد تأخر، ومن مصلحة فرنسا استدراكه، وحاول شريف بن حبيلس استعطاف الإدارة الفرنسية بقوله: «بعد الأمن والاستقرار الذي حققته فرنسا فإن أولى المنافع التي تتحقق هي التعليم».[4]

[1] -Le progrès de Sidi Bel Abbes, du 19 mars 1935.

[2] -Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, n°4, Délégation indigène section arabe.et kabyle Alger Imprimerie solal 1936, p. 183

[3] -Ibid., p. 187.

[4] -le rappel, du 30 juin 1939.

إن المتتبع لتدخلات عناصر النخبة الجزائرية المفرنسية على اختلاف أطيافها بدءا بتلك التي عرفت بالشبان الجزائريين و المنتخبين الفيدراليين وحتى المعملين من أصل أهلي حول مسألة التعليم للأهالي (الجزائريين) المسلمين نجدها أنها كانت تشترك في المنطلق؛ بأن الأهالي (الجزائريين) المسلمين عانوا الإجحاف في التعليم، ولم ينالوا من هذا الحق الإنساني ما يناله الأوروبيون من الأصول المختلفة الأسبان – الإيطاليين – المالطيين)، كما اشتركت النخبة المفرنسية في الهدف الذي كانت تنشده من خلال تطبيق سياسة تعليمية للأهالي (الجزائريين)، بأن يكون هناك اندماج لهؤلاء في الوسط الفرنسي.

ثانيا: قضايا المرأة الجزائرية المسلمة.

1– المطالبة بالتعليم للفتيات

احتلت قضايا المرأة الجزائرية مكانة لدى عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)، واعتبرتها من القضايا التي يجب الاهتمام بها والتحدث عنها، وقد كانت مسألة تعليم المرأة من المسائل الهامة التي تم التركيز عليها.

أ/مطالب الشبان الجزائريين:

لقد تعرض بن علي فكار في محاضرة ألقاها بعنوان "الإنجاز الحضاري الفرنسي في الجزائر" عام 1909 إلى مسألة تعليم المرأة، معتبرا نجاح العملية يكون أولا بتعليم الذكور لأن هؤلاء لا يمكنهم أن يدركوا أهمية تعليم المرأة إلا إذا كانوا متعلمين.[1]

كما اعتبر إسماعيل حامد تعليم المرأة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين وضعها في المجتمع (الجزائري) إذ بمرور الوقت تحصل عدد من الفتيات الجزائريات على ثقافة فرنسية ويمكن أن يشاركن في الحياة العامة ولكن ذلك سيكون طويلا وحسب ارتقاء الرجال في الوسط الاجتماعي.[2]

[1] -Ben Ali Fekar, op.cit., p: 25.

[2] -Ismail Hamet, Les musulmans, op.cit., p: 254.

وفي ذات السياق ذكر شريف قاضي " أنه بفضل الله وبفضل فرنسا يمكن أن يتحقق حلمنا – حسب رأيه– في رؤية رجال مسلمين فرنسيين يمنحون نساءهم فرصة العيش في كنف الحرية والسعادة، وأن يستلهم كل ذلك من القرآن الذي يأمر بحسن معاملة المرأة "– حسب شريف قاضي– يكون التدرج في تحرير المرأة بواسطة تعليم الرجل نفسه الذي يتوصل تدريجيا إلى الاقتناع بضرورة تعليم زوجته وبناته.[1]

وقد أكد شريف قاضي على توجهه الداعي إلى الاهتمام بالفتيات (زوجات المستقبل)، حيث كتب مقالا في جريدة صوت الأهالي بعنوان " أماني لسنة 1933 إلى المثقفين الفرنسيين والأهالي (الجزائريين" ، شدد على أهمية تعليم الفتيات والعمل على جعلهن مثل شقيقاتهن الأوروبيات، بأن تكون الرفيقة الحقيقية لزوجها، واعتبر تعليمها أمرا ضروريا، لأنهن سيعملن على نقل ثقافتهن إلى أولادهن.[2]

وفي نفس السياق، دعا محمد صوالح إلى تهذيب المرأة المسلمة الجزائرية، وحمايتها من أنانية الرجل، مشيرا في كتابه إلى ضرورة تعميم مدارس البنات على كل القطر الجزائري، هذه المدارس التي تقوم عليها معلمات لا يختلفن في ثقافتهن عن المعلمين الأوروبيين، وعدد صوالح النتائج الإيجابية لهذا التعليم بقوله:"عندما تتخرج البنت من المدرسة تقوم هي بنفسها بممارسة تأثير داخل وسطها العائلي ولا يخفى أنه لكي يحدث التطور الحقيقي والنهائي في الظروف المادية والمعنوية لحياة المجتمع لا بد من قيام المرأة مثلها مثل الرجل بدور الريادة، لأن المرأة في النهاية هي السيدة في المنزل، وطالما لم تقم المدرسة بتنوير عقل المرأة الجزائرية، ولم تقم بتهذيب سلوكها وعواطفها فإن عملنا باتجاه الحضارة يبقى في السطح وليس في العمق"[3]

ب– مطالب المعلمين من أصل أهلي

لقد جاء في مجلة صوت المستضعفين مقال بعنوان "مدارس لبناتنا" ذكر فيه صاحبه أهمية تعليم البنات (الجزائريات) معتبر، الأمر ضرورية ومهمة ولا يجب التغافل عنه، لأنه يعني مستقبل شعب بأكمله، وحتى يستدل – صاحب المقال بأهمية مسألة التعليم للمرأة، أشار إلى التحولات التي تعرفها المجتمعات العربية والإسلامية (المصريون والأتراك) الذين أدركوا أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في مجتمعهم، وكذلك الأسباب التي جعلت هؤلاء يقبلون على هذا الإنجاز الحضاري والإنساني، فالأتراك والمصريون لم يتوانوا في الأخذ من الحضارة

[1] -Chérif Cadi, op.cit., p: 140.

[2] -La voix indigène, du 05 janvier 1933.

[3] – العمري طاهر ، مرجع سابق، ص 402.

الأوروبية الغربية حيث اقتبسوا منها لأجل الرفع من مستواهم المادي والمعنوي، وحسب رأي صاحب المقال، هناك مشكل، في فهم النصوص مع حقيقة الواقع، واستشهد بحديث الرسول – محمد صلى الله عليه وسلم–: "إن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"، وكذلك قول الله تعالى:" هَل يَستَوِى ٱلَّذِينَ يَعلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعلَمُونَ " ، وقال أيضا أن زوجات الرسول عائشة وحفصة، كانتا تحسنان القراءة والكتابة.[1]

ونفس الطرح قدمه رابح زناتي من خلال مقال نشره في جريدة صوت الأهالي بعنوان "المرأة المسلمة" تعرض فيه إلى أهمية المرأة في المجتمع لأن هذا الأخير لا يمكنه أن يتطور إلا بمشاركة المرأة، وتحدث زناتي عما تعرفه المجتمعات المسلمة في مجال تطوير وتحرير المرأة، مستدلا بما قامت به تركيا على يد كمال أتاتورك، التي شرعت في إعطاء المرأة التركية تعليما ايجابيا، مما أحدث ثورة في حياتها، ونفس الشيء عرفته أفغانستان، والمرأة المصرية التي عرفت تغييرا جذريا، وذكر زناتي بأن مسلمي المشرق قد منحوا للمرأة مكانتها في مشروع نهضتهم الحضارية، وأن التقاليد البالية التي حكمت هذه المجتمعات قد اندثرت في كل من تركيا أفغانستان – العراق وخاصة مصر، لقد حاول رابح زناتي إسقاط ذلك الواقع الذي عرفته المجتمعات في المشرق بالوضع الذي يعرفه شمال إفريقيا، معتبرا قضية المرأة تخضع لتأثير أفكار بالية ساهمت في تدني وضعيتها، إلى جانب عدم اهتمام فرنسا في سياستها التعليمية ببناء مدارس لتعليم الفتيات، ولو فعلت– حسب رأيه– لكان الوضع مغايرا، لأن فرنسا خضعت في سياستها التعليمية إلى ضغوطات المتطرفين الذين دعوا إلى إبقاء الأهالي الجزائريين على حالهم .[2] كما كشف زناتي عن تقاعس السلطات الفرنسية في إقامة مدارس وكذلك سياسة التمييز في استقبال الفتيات الجزائريات، إذ تستقبل فقط بنات العاملين في الإدارة والعائلات الكبيرة مما أثر – حسب رأيه– على الشبان المثقفين الأهالي (الجزائريين الذين يرغبون في اختيار زوجات متعلمات.[3]

ونفس الموقف أبداه، طاهرات في مقال له حول ضرورة الاهتمام بالعنصر المهم في المجتمع وهي المرأة، وقال: « إذا أردتم أن تؤتي البذرة ثمارها ضاعفوا من المدارس (...) علموا الفتيات أمهات المستقبل، والزوجات، عليكم بتعليم وتثقيف الوسط الاجتماعي، أين يتطور وينمو وينشأ الطفل»، وقال أيضا: «طالما لم تسهلوا عملية الفرنسية للتلاميذ الأهالي (الجزائريين) وطالما لم تعملوا على تغيير الذهنيات، فإن ذلك غير مقبول ولا منطقي

[1] -La voix des humbles, n°39, novembre 1925, pp: 20- 21

[2] -La voix indigène, du 25 mars 1937.

[3] -R. Zenati, op.cit., pp: 109- 110.

ولا إنساني، أن يلام الأهالي (الجزائريون) على إلزامهم لبناتهم البقاء في البيوت في سن الرابع عشرة ».[1] وأشار أحد المعلمين من أصل أهلي إلى مسألة تعليم الفتيات التي أصبحت من الضروريات والأساسيات، الأهميتها الاجتماعية، مؤكدا أهمية تعليمهن لما لهن من دور في المجتمع الأهلي (الجزائري).[2]

كما تحدثت معلمة جزائرية "جبالي" من سطيف عن وضعية التعليم للفتيات في مجلة صوت المستضعفين بعنوان "تقرير حول تعليم الفتيات الأهليات (الجزائريات) "، توصلت إلى أن السلطات الفرنسية قد أهملت تعليم الفتيات المسلمات الجزائريات، واعترفت جبالي بأن الأميين من الجزائريين يدركون أهمية تعليم الفتيات، وأن الشبان الجزائريين المثقفين يرغبون في الزواج من الفتيات المتعلمات اللواتي تلقين تعليما يتوافق مع مستواهم، كما أشادت جبالي بالدور الذي تقوم به بعض العناصر في المجالس الانتخابية لمطالبتهم بمدارس لتعليم الفتيات المسلمات، وانتهت صاحبة المقال إلى خلاصة مفادها؛ وجوب إقامة المزيد من المدارس للفتيات المسلمات في المدن والأرياف، ولسد العجز الواقع في هذه المشاريع دعت إلى:

1 – الاعتماد على المدارس المختلطة في الأرياف خاصة أن هذه بها عدد قليل من المتمدرسين الذكور.

2 – إدخال الفتيات المسلمات في المدارس خاصة في المراكز الأوروبية أين تدرس الفتيات الأوروبيات.[3]

ج– مطالب النخبة المفرنسية من فيدرالية المنتخبين

أبدت النخبة المفرنسية من فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة اهتماما بمسألة التعليم للفتيات، باعتبارهن عنصرا مهما لتحقيق التطور في المجتمع، وقد عبر المنتخبون عن ذلك من خلال المطالب التي قدموها إلى اللجنة الوزارية التي ترأسها موريس فيوليت، خلال الزيارة التي قام بها لقسنطينة سنة1931، ومما جاء في المطالب: « إن المتخرجين من المدارس الفرنسية يدركون أهمية دور المرأة وأهميتها في المجتمع (..) إن تعليم المرأة الجزائرية مسألة مطلوبة من طرف المنتخبين المسلمين، وتتابعها المجالس المنتخبة باهتمام (...) إن تعليم المرأة سيؤدي حتما إلى القضاء النهائي على ظاهرة تعدد الزوجات وترفع حتماً من مقام المرأة وتضعها في المكانة

[1] -La voix des humbles, n° 56, janvier 1928, p: 14.

[2] - La voix des humbles, n° 57, février 1928, p: 32.

[3] -la voix des humbles, n° 181-182, juin, juillet 1937, pp: 30- 31.

اللائقة بها في المجتمع، إن تعليمها سيؤدي إلى تحسين وضعيتها وتتحصل على حقوقها في وسطها العائلي وكذلك في بيت الزوجية».[1]

وفي ذات السياق كتب محمد العزيز كسوس مقالا في جريدة الوفاق أشاد فيه بنجاح "الزهراء بن طوشة" التي كانت أول امرأة جزائرية تحصل على شهادة قابلة في التوليد عام 1935، حيث قال: « كم يسرنا أن ننوه إلى النجاح الذي حققته صديقتنا الآنسة الزهراء بن طوشة التي اجتازت بامتياز امتحان قابلات التوليد في كلية الطب المدينة الجزائر هي الأولى من أخواتنا في الدين على مستوى الولاية (...) نرى في هذا الحدث بوادر خير لما يتعين على المرأة أن تقوم به من دور بارز في تطورنا وبالفعل بدونها وبدون الإسعافات المادية والمعنوية التي ينبغي لها أن تقدمها بسخاء في بيوتنا العائلية وبيوت الزوجية التي ينبغي لها أن تعطيها للطفل الذي يتم توجيهه توجيها حسنة وسليمة إلا إذا كان كلام بعض المعارف في الأخلاق وقواعد النظافة الصحية».[2]

ويذكر أن عباس فرحات عد قضية تعليم الفتيات الجزائريات، من القضايا الجوهرية الخاصة بالمجتمع، ومشكلة اجتماعية سوف تفرض نفسها عاجلا أم آجلا، وفي ذلك كتب عباس مقالا ورد في جريدة الوفاق في العدد 28 الصادر في 22 جويلية 1939 بعنوان " إن كنت صديقة لي فاتبعني"

أكد على وجوب المساواة بين البنين والبنات في التعليم، مذكرا في الوقت نفسه أفراد مجتمعه، بأن أحد أمراء المسلمين الأوائل الخليفة عمر بن الخطاب « كان يقول أيام مجده، علموا أولادكم غير علمكم لأنهم ولدوا في زمان غير زمانكم»، وأضاف أيضا أن الحكمة تقتضي، أن يعيش المرء مع زمان جيله، وأوضح عباس أن تعليم الفتيات وتربيتهم، هي احد الشروط المطلقة للتحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتدعيما لرأيه في الموضوع ، ذكر أنه إذا رزقه الله في بيت الزوجية ببنت، سوف يعمل على تنشئتها على العلم والتربية والأخلاق لأن التعليم للمرأة أضحى ضرورة اجتماعية.[3]

2 – مسألة الحجاب عند المرأة الجزائرية:

اهتمت النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) بمسألة الحجاب عند المرأة الجزائرية، وكانت في جدل مع النخبة المحافظة التي اعتبرت نزع الحجاب سفورة وخروج عن الشرع والعادات، فتنة في المجتمع

[1] -Chérif Sishane, op.cit., pp: 13- 14.

[2] – ليلى بن عمار بن منصور، فرحات عباس، ذلك الرجل المظلوم، ترجمة حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011، ص: 299.

[3] -Leila Benamar Benmansour, op, cit., p: 200.

الجزائري، بينما كانت عناصر النخبة المفرنسية، ترى غير ذلك، مما أدى بها إلى التعرض للقضية في مجلة الصوت المستضعفين "وجريدة الصوت الأهالي"، وجريدة "الوفاق" وأضحت هذه الصحافة، الأكثر إشارة لمسألة الحجاب.

ويعتبر قاضي شريف من عناصر النخبة المفرنسية التي تناولت مواضيع المرأة، وكان يرى دواعي ارتداء المرأة الحجاب وبقائها في البيت من الأمور التي ولت، وبما أن فرنسا – حسب رأيه– قد نشرت أفضالها وحسناتها على المناطق الإفريقية المسلمة ومنها الأمن العام والاحترام المتبادل، واقترح قاضي شريف في بداية هذا التحول أن تحتفظ المرأة بحجابها في المدن الكبرى فقط لفترة معينة، وبعدها ستختفي عادة ارتداء الحجاب شيئا فشيئا باختفاء الأسباب الداعية إليه، ومع مرور الوقت يكتسب الرجال من خلال الحياة العادية قيما جديدة في التعامل معها قائمة على الآداب واحترام الغير.[1]

وقد نشر قاضي شريف مقالا له بعنوان "لأجل المرأة المسلمة" في جريدة صوت الأهالي، عبر من خلاله عن سعادته بالحركة تجاه المرأة المسلمة وأن ذلك في صالحها، وندد بما يعتبره البعض، بأن الوضعية التي تعرفها المرأة المسلمة هي بفعل ما يدعو إليه الإسلام، بل على العكس من ذلك، فالدين لا دخل له فيما تعانيه المرأة المسلمة، لأن الرسول (ص) حث على الإحسان إلى المرأة، واستشهد قاضي الشريف بأن الرسول (ص) دافع عن المرأة وضمن لها نصيبها من الميراث مما أوصى به القرآن، كما أكد بأنه يستوجب دفع مهر للمرأة عند طلب الزواج منها.[2]

وحول مسألة الحجاب يشير قاضي شريف، بأن الرسول (ص) قد أوصى به بسبب نظرات ذوي القلوب المريضة، وأن ارتدائه في المشرق الإسلامي بدأ في الاختفاء، وأن في شمال إفريقيا، وحدهم التونسيون الذين يجبرون زوجاتهم على ارتداء الحجاب والبقاء في البيت.[3]

وفي السياق ذاته، نشر بن حورة أحد المحسوبين على النخبة المفرنسية، مقالا بعنوان "من أجل نهضة المرأة المسلمة، مسألة الحجاب" ، تعرض فيه إلى الجذور التاريخية لمسألة الحجاب، ومسألة فصل الجنسين، موضحا أنها تعود إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي أشار إلى الرسول (ص) بأن تتحجب نساؤه، وفي ذلك

[1] – أ. فتيحة صافر، مرجع سابق، ص 145.

[2] –La voix indigene, du 19 mai 1932.

[3] –La voix indigène, du 19 mai 193, op, cit.

نزلت السورة على الرسول « تدعو نساء الرسول بضرورة لبس الحجاب»، وفيما يخص ارتداء الحجاب أو إقدام المرأة على تغطية وجهها بالكامل عن أنظار الرجال – يرى بن حورة– أن ذلك لم يأت به نص القرآن ولا السنة، بل ما هي إلا عادة جاءتنا من المشرق، وإن هذا الحجاب دخل علينا في شمال إفريقيا وجعل من نسائنا معزولات منزويات بلبس غريب، ويضيف بن حورة أن الأتراك – يقصد تركيا في عهد كمال أتاتورك– قد نظروا في مسألة تحرير المرأة بينما البربري مستمر على حاله.[1] و في تحليله للمسألة، دعا بن حورة المثقفين إلى توجيه أنظارهم نحو المستقبل الذي يأمل منه التغيير، وأن الحل في المدرسة الفرنسية التي ستتعلم فيها الفتاة المسلمة قواعد التربية والنظافة التي ستمكنها في المستقبل، من تربية أبناءها بطريقة سليمة، وأن تعليمها يمكنها من المعرفة الحقيقية لقواعد الإسلام، لأن التعليم– حسب بن حورةيمكن أن يجعل المرأة تميز بين البذرة الجيدة والفاسدة، وبالتالي فإنها لن تقبل بالحجاب الذي لا يمكن أن يفرضه عليها الرجل المتعلم المثقف .[2]

كما تحدث رابح زناتي في مسألة الحجاب، بقوله: « لسنا من أولئك الذين يصرخون أو ينددون بالحجاب والتقاليد البالية والحجب *»، هذه المظاهر التي تعاني منها الفتاة الجزائرية وأصبحت ضحيتها، بل يجب العمل على تحضير الفتاة المرأة الحياة التمدن وبتعليمها وصقل ذهنيتها، ومتى تحقق ذلك تكون المرأة – حسب زاتيقد تحصنت، وتدرك أهميتها دورها في المجتمع، وعندها يسقط الحجاب لوحده وبالتالي سيكون لها دورها في المجتمع .[3] لقد حاول رابح زناتي في هذا السياق أن يأخذ ما حصل في أفغانستان – مصر – تركيا في مجال تطوير المرأة وتحريرها كمثال، وأن تركيا على عهد كمال أتاتورك لم تنزع عن المرأة التركية الحجاب فحسب، بل منحتها تعليم صحيحا، هذا التعليم الذي يراه زناتي مفيدا للفتاة الجزائرية للتخلص من الموروثات البالية التي تعيق تطورها.

وكتب آخر يتحدث عن مسألة الحجاب، في مقال نشرته جريدة الوفاق، حرص على ضرورة الاهتمام بالمرأة الجزائرية، موضحا ألا تقدم ولا تطور للأمة إذا لم تعرف الاهتمام بالمرأة التي تعد بأحد العناصر المهمة، واعتبر العهد الذي لم يكن يعد المرأة عنصرا مهما في المجتمع قد ولى، وقد اعتبر عمراني صاحب المقال أن الحجاب المفروض على المرأة هو دليل للاستعباد وأعلن رفضه للمظهر الذي يعده رمز الإذلال والاستعباد للمرأة، ويشير صاحب المقال أنه قام بدراسة تاريخ ظهور الحجاب بكل موضوعية ودرس القرآن، وتحدث مع علماء المدارس

[1] -La voix des humbles, n° 76, juillet 1929, p: 11.

[2] - Ibid., p: 12.

[3] -La voix indigène, du 25 mars 1937.

القديمة، وسافر وطلب الرأي من المصريين والسوريين واللبنانيين والأتراك والتونسيين، وفي هذا قال: « لقد وجدنا الأغلبية ضد مسألة الحجاب»، وقال أيضا: « إن كتبنا في الموضوع ليس هذا من المنظور الشخصي، لقد كنا نسير بشكل عام بما تحس به الشبيبة

المسلمة للمستقبل وكذلك المصلحة العامة للشعب، لهذا نقولها ونعيدها إن الحجاب ليس فريضة دينية، ولم يفرضه القرآن »، وقد توجه صاحب المقال لتحدي أي كان يأتيه بالدليل أو يثبت العكس، وذكر عمراني أن الحجاب قد أوجدته الأنانية البرجوازية وفرضتها لكي تبقي المرأة في عبودية لا إنسانية، ثم انتهى صاحب المقال إلى خلاصة مفادها ألا حديث عن التقدم ما لم يختفي الحجاب.[1]

يبدو في هذا السياق أن قضايا المرأة الجزائرية المسلمة، قد أخذت أبعاد مختلفة وأثارت جدلا، مما دفع بالدكتور بن جلول إلى نشر مقال في جريدة الوفاق بعنوان "المرأة المسلمة"، أبدى الرجل موقفه من قضايا المرأة المسلمة، واعترف بأنه تعرض لهذه القضية الحساسة، وأن الفيدرالية جاءت بمشروع (مطالب سياسية، اقتصادية، اجتماعي)، بينما مسألة المرأة الجزائرية، ليست مطروحة ضمن برامج الفيدرالية، و كل ما طرحته، هو مسألة تعليم الفتيات، وأن اهتمامات الفيدرالية، تتمثل في تحقيق المطالب السالفة الذكر، و حسب بن جلول قد أعرب إلى بعض المناضلين، بأن مشكل المرأة قد لا يطرح إلا من خلال سنة 1942 ويقترح برعاية فيدرالية المنتخبين والتجمع الفرنسي- الإسلامي، الدعوة إلى مؤتمر إسلامي عربي يعقد في الجزائر تونس، تدعا إليه مندوبيات وممثلين مسلمين من كل الدول الإسلامية، طرح فيه قضية الحجاب للمناقشة لإيجاد الحل الذي سيطبق على جميع الدول الإسلامية، كما تناقش كل القضايا المتعلقة بالمرأة منها التعليم وتطويرها والرفع من مستواها ومكانتها في المجتمع والعالم.[2]

3- مسألة الزواج من الفرنسيات (الزواج المختلط):

تعتبر مسألة زواج عناصر النخبة الجزائرية المفرنسية من الفرنسيات من القضايا التي احتلت مكانتها في الجزائر سواء بالنسبة للمجتمع الأهلي (الجزائري)، أو المجتمع الفرنسي، وكانت النخبة المفرنسة أكثر الفئات إقبالا

- *المعروف عن بعض العائلات الجزائرية كن يمنعن بناتهن حين يبلغن سن الرابعة عشر من الخروج من البيت، حيث يلزمن بالبقاء في البيت، ولا يخرجن إلا برفقة أحد أفراد العائلة، وكان يعرف هذا الحجب

[1] -L'entente, du 08 juin 1939.

[2] --L'entente, du 13 juin 1939.

على الارتباط بالأوروبيات (الفرنسيات) لأسباب مبررة بالنسبة لهم، ومن هؤلاء نجد إسماعيل حامد الذي رأى في الزواج المختلط عامل مؤثر في تغيير الذهنيات وتحقيق التقارب بين الأهالي (الجزائريين) والأوروبيين (الفرنسيين)، وقد برتر حامد ظاهرة الزواج المختلط في أوساط النخبة بأنه استعداد وقابلية، بتبني المدنية الفرنسية، وأن هذه القابلية تزداد حين يتم الزواج من الأوربيات.[1] ايظهر من هذا الطرح الذي قدمه حامد عن دواعي إقبال النخبة المفرنسة بالزواج من الفرنسيات اقتصر فقط على استعداد هذه الفئة للدخول في المدنية الفرنسية، دون تحديد أو الحديث عن الأسباب الحقيقية التي جعلت هؤلاء يقبلون على هذا النوع من الزواج.

بينما نجد شريف قاضي يتعرض لقضية الزواج المختلط لدى النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)، إذ يربطه بمسألة التعليم عند الفتيات المسلمات الجزائريات ويشير بأن زواج المسيحيين من المسلمات الجزائريات نادرا ما كان يحدث، ويعود ذلك إلى أسباب متعلقة بالوضع الاجتماعي الأدنى للمرأة، وأن الرجال المسيحيين لم يكونوا مهيئين للارتباط بالجزائريات، وفي هذا الصدد قال شريف قاضي :" أنا شخصيا أعرف بعض الفتيات المسلمات الجزائريات اللواتي تلقين تعليما فرنسيا وأصبحن في وضع جعلهن لا يقبلن الزواج من الرجال الأهالي (الجزائريين الذين لم يتلقوا تعليما فرنسيا وظلوا في وسطهم الاجتماعي، وقد بقيت هذه الفتيات دون زواج (...) وأن وضعهن دفع الكثير من الآباء إلى اتخاذ قرار بعدم تعليم بناتهم حتى لا يبقين عانسات "، وقد طرح شريف قاضي الحل لمشكلة عدم زواج الفتيات الجزائريات المتعلمات، بالعمل على تطوير الرجل المسلم على الطريقة الأوروبية (الفرنسية) وبالتالي يمكن أن تؤثر هذه الفئة المتنورة – المتطورة على ذوي الأفكار المتطرفة وتقضي على التصورات البالية.[2]

يظهر أن مسألة تعليم الفتيات الجزائريات، وعزوف الكثير من العائلات الجزائرية على إرسال بناتهم إلى المدارس، أصبحت من الأسباب والعوامل التي دفعت عناصر من النخبة المفرنسة إلى الزواج من الفرنسيات، وهذا ما تحدث عنه أحدهم في مجلة صوت المستضعفين " المثل الأعلى عند الشباب التطور عن طريق الزواج المختلط" ، أشار إلى قضية الزواج لدى النخبة المتطورة، وما يتعرض له هؤلاء من ضغط يعود إلى ما تفرضه تقاليد العائلة، علما أن هؤلاء لهم تصورات حول الزوجة، وهذا التصور شبه مستحيل في الواقع- حسب رأي صاحب المقال – لأن الفتيات المتعلمات الجزائريات عددهن قليل إن لم يكن نادرا، وقد استشهد بقصة لأحد

[1] -Ismail Hamed, les musulmans français, op.cit,pp ; 248-250.

[2] -Cherif cadi, op.cit,p 134.

المحسوبين عن النخبة المتطورة، أقبل على الزواج، فوجد نفسه بين المطرقة والسندان؛ لأنه وجد نفسه أمام ثلاث اختيارات:

1 الزواج من فرنسية وهذا الأمر بالنسبة للعائلة مستحيل أن يقع لأن هذا الزواج كثير ما ينجم عنه هجرة الابن لعائلته وينقطع عنهم.

2 الزواج من امرأة جزائرية متعلمة وهذا الاختيار له إيجابيات وسلبيات.

3 أن يقبل بزوجة من اختيار العائلة وهو ما يتنافى مع تصوره.[1]

وقام رابح زناتي بربط مشكلة الزواج عند عناصر النخبة بسياسة فرنسا التعليمية للبنات التي تفتح المدارس الفرنسية أمام الفتيات الجزائريات من عائلات الموظفين في الإدارة دون غيرهن من بنات الأهالي، مما أثر على الشبان المثقفين الذين يرفضون الدخول في العائلة الفرنسية، لأنهم لا يجدون الفتاة المتعلمة من الأهالي ليرتبطوا بها، ونظرا للواقع الذي يفرضه الفرنسيون على هؤلاء المثقفين فإن البعض منهم يتزوج بمورسكية- عربية غير متعلمة وبالتالي نجم عن ذلك حياة زوجية لم يكن يردها ولكن فرضتها الظروف.[2]

يظهر أن مسألة الزواج المختلط عند النخبة الجزائرية المفرنسية ، كان بديلا لعدم وجود الفتيات الجزائريات اللواتي تتوفر فيهن شرط الثقافة والتعلم، وهذا ما عبر عنه أحد المعلمين في مقال نشرته مجلة صوت المستضعفين بعنوان:" المثل الأعلى للشباب، التطور عن طريق الزواج المختلط" دعا فيه المعلمين إلى هذا الزواج المختلط، وشجعهم على اختيار الزوجات الفرنسيات، لأن عدد المتعلمات الجزائريات قليل، وعددهن حوالي خمسين متعلمة، مقارنة بعدد الرجال المتعلمين، ومنهن من ترغب في التطور والزواج من الأوربيين.[3]

وفي ذات السياق، تعرض أحد المعلمين من أصل أهلي إلى مشكل الزواج المختلط ومسألة الزواج بشكل عام لدى عناصر النخبة المفرنسة في مقال بعنوان "عزوبة مفروضة" متحدثا عن الحالة الاجتماعية التي تعرفها مجموعة كبيرة من المثقفين خاصة فئة المعلمين الذين تكونوا في مدرسة المعلمين ببوزريعة، بأن غالبيتهم، بقوا من دون زواج ، وهذا ليس لأنهم لا يملكون العالة (القدرة)، إنما لواقع اجتماعي أصبحوا يعيشونه، وتخوفهم من

[1] -la voix des humbles, n°67, novembre 1928,p p 17-18.

[2] -R.Zenati, op.cit, p111.

[3] - la voix des humbles, n°70 /janvier 1929, p15-17.

الزواج، لان الفكرة متربطة عندهم، بشرط التعلم والثقافة لدى الشريكة، وكذلك عدم وجود أو لقلة الفتيات الجزائريات المتعلمات، كل

ذلك دفع بعض من النخبة المفرنسة– المتطورة– خاصة المعلمين إلى التفكير في الزواج المختلط.[1]

واستدل أحد المحسوبين عن النخبة المفرنسية من المعلمين الأهالي المؤيدين للزواج المختلط ، بأن المرأة التي لا تستطيع رعاية شؤون بيتها والاهتمام بالأطفال ومواكبة ذهنية زوجها، كل ذلك في نظر صاحب المقال دفع بالعناصر المثقفة خريجة المدارس الفرنسية – النخبة المفرنسة– إلى تفضيل الزواج من نساء فرنسات (أوروبيات) مستواهن أقل في الهرم الاجتماعي، ولكن بمستواهن التعليمي أصبحن مفضلات لدى هذه الفئة (النخبة)، وحاول صاحب المقال، أن يعدد بعض المبررات، منها قيام المرأة الجزائرية ببعض الأمور عن جهل؛ باعتمادها على تقاليد وعادات المجتمع، كالتداوي بالأعشاب وعدم العمل بنصائح الطبيب أو القابلة في معالجة المرض، كل ذلك – حسب صاحب المقال – أدى إلى عرقلة التأثير الايجابي الذي تمارسه المدرسة، إذ لا يجد الطفل استمرارية وتطابق بين ما يتلقاه في المدرسة والبيت الذي توجد فيه المرأة الجزائرية الغير متعلمة.[2]

إذا كانت مسألة الزواج المختلط من المظاهر الاجتماعية التي كانت تشجع عليها بعض العناصر المحسوبة على النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)– خاصة فئة المعلمين من أصل أهلي، نجد الشريف بن حبيلس، قد تناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، في مقال في مجلة صوت المستضعفين بعنوان " الزواج المختلط" ، اعترف بأن الزواج المختلط قضية جد حساسة للتحليل والتعليق خاصة أنها تتعلق بارتباط أهلي (جزائري) بفرنسية، ويعترف أن تعرضه للموضوع– للقضية ليس للدعوة إلى الزواج المختلط والتشجيع عليه، الذي هو– حسب رأي بن حبيلس – سهل للقيام به في خطواته الأولى، ولكنه صعب العيش في كنفه، وقد عدد الأسباب التي تجعل الزواج المختلط صعب منها؛ نظرة الأوروبيين الفرنسيين للأهالي" الجزائريين" وتدهور الأوضاع الاجتماعية، وقد حددها بن حبيلس في العوامل التالية:

1 الأسباب المادية: وهي الحالة التي يعيشها الأهالي بفعل تدهور مستواهم المعيشي، مما جعل الأوربيين ينظرون إلى الأهالي بنظرة الدونية حتى أولائك الذين هم من النخبة المتطورة المتعملة.

[1] -la voix des humbles, n°89, juillet 1930, p :19.

[2] -- la voix des humbles, n°92,octobre 1930,p p 05-07.

2 الأسباب العائلية: تعد من العوامل التي تجعل الزواج المختلط شبه مستحيل (وأحيانا مستحيلا)، من أهمها طبيعة العلاقات التي تجمع أفراد الأسرة الواحدة (الأب، أم الزوج، أخواته وإخوته وأعمامه وأخواله). 3 عامل الدين : يعتبر بن حبيلس هذا العامل من الأسباب التي لا تشجع على الزواج المختلط.

لقد توصل بن حبيلس من تحليله لفشل الزواج المختلط، بأنه مهما أظهر الأهلي (الجزائري) من تفوق ووصل إلى المراتب العليا، فإن هذا الأهلي الذي يلبس البرنوس والشاشية ينظر إليه مثل غيره من أبناء جلدته.[1] يبدو أن شريف بن حبيلس برر فشل الزواج المختلط بالمعوقات المادية والاجتماعية والدينية التي يعيش فيها الأهالي ولكن دون أن يقترح البديل الذي يجعل عناصر النخبة ال مفرنسة تلجأ إليه مادام أنهم لا يرحب بهم في المجتمع الفرنسي بالرغم من مستواهم الفكري والثقافي والتعليمي.

وعلى العكس من بن حبيلس، نجد من عناصر النخبة المفرنسية من فئة المعلمين من لم يفقد الأمل في إيجاد الزوجة من الفتيات الجزائريات المتعلمات ولو كان ذلك على المدى البعيد إذ توجه أحد المعلمين من عناصر جمعية المعلمين من أصل أهلي، بالنصيحة إلى النخبة التي مازالت على مقاعد الدراسة بألا تقطع أملها في تحقيق هدفها في الزواج من المرأة الجزائرية المثقفة، وأن ذلك ممكن تحقيقه، بمطالبة الأهالي الجزائريين المسلمين من الإدارة الفرنسية، إقامة المزيد من المدارس لتعليم الفتيات، واستشهد- صاحب المقال – بما قالته الكاتبة ماري بوجيجا " المرأة هي الأم، هي المربية، وبما أنها تعيش على الهامش، وأن اقتصارنا على تعليم الذكور فقط، فإننا نتقدم خطوة ونتأخر بخطوتين".[2]

الواضح أن مسألة الزواج المختلط، أخذت حيزا في الواقع الاجتماعي في الجزائر سواء بالنسبة للأهالي في الجزائريين وحتى الفرنسيين، ويذكر مصالي الحاج أن أية فرنسية لا تستطيع أن تظهر مع شاب عربي دون أن تتعرض إلى مضايقة من قبل والديها أو حتى من الأوروبيين، وقال:"إذا كان الفرنسية من الجزائر مشاعر صداقة مع شاب فقد كان من المستحيل أن يعبرا عن ذلك لاعتبارات عرقية دينية، إلى جانب مركب الاستعلاء من الناحية الفرنسية".[3]

[1] -la voix des humbles, n°157/juin1935,pp: 18-20.

[2] -la voix des humbles ,n°89/ juillet 1930, p:20.

[3]- مصالي الحاج، مصدر سابق، ص70.

وبالرغم من تلك المسائل والمعوقات التي كانت تعترض الزواج المختلط ، فإن ابو القاسم سعد الله يذكر بأن الظاهرة انتشرت في وسط الذين نشئوا في دار الأيتام واعتنقوا المسيحية، وبشكل ملحوظ وسط الأفراد الذين أصبحوا معلمين بعد تخرجهم من مدارس الآباء البيض أو من مدرسة بوزريعة للمعلمين، وهناك من العناصر المذكورة مثل ولد عودية وجوزيف زنتار وأغستين اباعزيزن، تزوجوا من الفرنسيات، و حسب سعد الله الكثير من هؤلاء الذين تزوجوا من الفرنسيات، قد وصلوا إلى مراتب عليا في السلم الإداري والمهن الحرة.[1]

–مسألة الهندام (اللباس):

كانت قضية الالتزام باللباس التقليدي أو حتى اللباس الأوروبي من بين القضايا المطروحة في وسط الجزائريين، وحتى الأوروبيين، وقد ناقشت النخبة المفرنسة هذه القضية ضمن مقالات صدرت في الكثير من المجلات والصحف جريدة التقدم صوت الأهالي، صوت المستضعفين، الوفاق، وغيرها من الصحف، والمؤلفات التي أصدرتها .

وما يظهر أن مسألة اللباس كانت ذات أهمية، ورمزا للتعبير عن الانتماء بالنسبة العناصر النخبة، تحدث عنه إسماعيل حامد في مؤلفه، بأن في بعض أوساط الأهالي – يقصد النخبة– أن الحذر من اللباس الأوروبي قد تراجع، وفي نفس العائلات يوجد من احتفظ باللباس التقليدي العربي، وآخرون تبنوا اللباس الأوروبي، وقال: "إن مسألة اللباس لم تعد مشكلة، بل أصبحت قضية ثانوية".[2]

وهناك من عناصر النخبة من تعرض الموضوع، وحاول أن يبرر التحول الحاصل، إذ بدا على هذه الفئة تخليها عن اللباس التقليدي وتبنيها للباس الأوروبي، بالرغم من المواقف المعادية، التي يبديها عامة الناس، ومن هؤلاء شريف قاضي الذي تطرق إلى إمكانية ارتداء الجزائريين البدلة الأوروبية والقبعة، فأجاب بعدم وجود في الدين، ما يفرض على المسلم الالتزام بنوع واحد من اللباس، وهذا راجع في نظر الشريف قاضي إلى متغيرات مناخية، فقال:"بما أن الإسلام رسالة كونية فلا يمكن للمشرع في هذا الصدد أن يفرض على المسلمين في الجزيرة العربية الساخنة وأوروبا الباردة نفس اللباس، ولكن بما أن الدين صار عند الأتراك وسيلة للهيمنة وأنهم فرضوا مظهرا

[1] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج6، مرجع سابق، ص 431.

[2] -Ismail Hamet, Les musulmans français du Nord Africain, op.cit., p: 286.

من اللباس يميز بين المسلمين وغيرهم فإن الأمر لا يتعلق سوى بنوع من الأحكام المسبقة التي تسعى إلى عزل المسلمين عن سائر العالم وتحرمها من فرص التطور".[1]

وهناك من يرى أن مسالة اللباس لها دورها ووزنها وتأثيرها في إصدار الأحكام، وهذا ما عبر عنه سعيد فاسي في مجلة صوت المستضعفين، معللا الأسباب التي جعلت الأوروبيين ينفرون من الأهالي الجزائريين، إلى المظهر واللباس، فدعا فاسي إلى أن يكون اللباس أوروبية لكي يستحق الجزائريون احترام الآخرين.[2]

وفي ذات السياق، أشار بوشامة محمد، وهو قاضي في البليدة في مقال صدر في مجلة صوت المستضعفين، إلى موقفه من مسألة اللباس والمظهر، قال فيه: « إذا أردنا التقدم علينا التخلص من كل يذكرنا بالماضي » ووجه انتقاده إلى اللباس – المظهربقوله: « إن المظهر لا يغير شيئا من الوضع المادي والمعنوي (...) إن التعليم الجاد هو الذي يقود نحو الحضارة، أما اللباس فهو خاص بالظروف المناخية، كما أننا نشاهد بعض الأوروبيين في الصيف يلبس القندورة، كما نجد بعض الجزائريين يظهر في اللباس الأوروبي » كما أكد بوشامة في موضوعه أن الشاشية الحمراء مثلا ليست مظهرا وطنيا– يقصد جزائرية – وإنما هي في الأصل يونانية، ويضيف أن الشريعة لم تتدخل في فرض لباس معين (زي محدد) وإنما للمرء الحرية أن يلبس كيف ما يحلو له.[3]

وبالرغم من الدعوات التي طرحتها عناصر النخبة المفرنسة بضرورة اقتباس مظاهر الحضارة الغربية، فلم تتمكن من جعل الجزائريين يتخلون كلية عن مظاهر اللباس التقليدي، فبالرغم من تبني البدلة الأوروبية، إلا أن الشاشية ظلت تلازم هذا اللباس الأوروبي– الغربي، ما عدا بعض الفئات من عناصر النخبة المفرنسية المتجنسة التي استبدلت الشاشية بالقبعة الباسكية.

وهذا ما تحدث به أحد المتتبعين لظهور الشبان الجزائريين، في وصفه للنخبة المفرنسة — المتطورة خريجي المدارس الفرنسية، قال عنهم :"إن الكثير من هؤلاء المحسوبين على النخبة المفرنسية والمعروفة بالشبان الجزائريين وحتى الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية قليلا منهم من تخلى عن القبعة الأهلية –الشاشية – التي هي جزء من اللباس المشرقي".[4]

---

[1] -Cherif Cadi, op.cit., pp: 140- 141.

[2] - La voix des humbles, n° 95, janvier 1931, p: 03.

[3] -Ibid, pp: 09- 10.

[4] -Philippe Millet, op.cit., p: 158.

ونفس الرأي نجده في الكتابات الفرنسية التي تناولت في معظمها قضية اللباس عند عناصر النخبة الجزائرية، وهذا ما جاء به غابريال استفال Gabriel Esteval، بأن هؤلاء المثقفين قد اجتهدوا في نقل أساليب الروميين، إذ أن الذي يلبس على الطريقة الأوروبية من النخبة يعد في نظر الجزائريين متنكرا في شكل رومي، وبالنسبة للأوروبيين فإن الطالب الثانوي يتحول إلى مهزلة عندما يلبس الشاش أو العمامة. وقد تحدث آخر وهو لوسيان لوفابر Lucien Lefebvre عن قضية الالتزام باللباس التقليدي أو لبس البدلة الأوروبية لدى النخبة الجزائرية المفرنسية من خلال "رواية" تناول فيها موقف مراد المعلم من أخيه أحمد الذي تزوج من فرنسية ويلبس القبعة على رأسه عوض الشاشية الرمزية، كما اعتبرها لويس لوكوك Louis leco بأنها إشارة المسلم الانتمائه الاجتماعي.[1]

كما تحدث شريف بن حبيلس عن قضية لبس الشاشية، في جريدته، من خلال العنوان "القبعة والشاشية، إذا رغب المسلمون"[2]،وجاءت معالجته للقضية في ثلاثة أعداد متتالية، أراد، أن يقنع النخبة الجزائرية، باستبدال لبس الشاشية بالقبعة الأوروبية، وذهب في تحليله، بأن قال : « نحن المسلمون في القرن العشرين، أشك أن نستمر في موقفنا لأن الحضارة الغربية بإبداعاتها تمثل مجموعة متجانسة، وعليه لا يمكننا أن نبقى في هذا القرن نتخير، بأن نقول مثلا لفرنسا، نأخذ منك الطرقات والسكك الحديدية، مصانعك، علومك... الخ وأن نترك لك كل ما يمكنه أن يدمر شخصيتنا، والخواص البالية لعرقنا »، لقد دعا بن حبيلس من هذا التحليل إلى الأخذ بكل مظاهر الحياة الفرنسية الإيجابية، وأن يعتمد الأهالي مثال تركيا الجديدة، التي عرفت التحول الأهم في تاريخها المعاصر، فقال « ومن هذا التحول الذي عرفته تركيا من بإمكانه أن يثبت بأن المسألة الدينية في الجزائر هي مسألة مظهر ولباس ؟[3]

كما دعا شريف بن حبيلس المسلمين بالنظر إلى العالم بعيون متفتحة، وأن يدرك الجزائريون، أن الموقف المعادي للمظهر الآخر والاستمرار في لبس الشاشية، بأنهم بهذا السلوك لا يحافظون على شخصيتهم، لأن الشاشية مظهر من أصل يوناني، ويذهب بن حبيلس في تحليله للمسألة بقوله: « إذا كان المسلمون يأخذون كل يوم من التمدن الغربي مظاهر التقدم، وحتى بعض العادات الذميمة مثل الخمر، لماذا يبقى المسلمون

[1] – مسعود ة مرابط يحياوي ، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، المجلد الثاني، ترجمة: محمد معراجي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 302.

[2] –Le rappel, du 19 mai 1939.

[3] – Le rappel, du 26 mai 1939.

يبدون معارضة شديدة للقبعة التي تبقى الوحيدة من المنتوجات الأوروبية مكروهة؟»، وقد دافع بن حبيلس عن طرحه الداعي إلى استبدال الشاشية بالقبعة، قائلا:" يبدو أمر غريبة بأن يصبح الفلاح الأمي مدركا لأهمية المدرسة الفرنسية، وأن يدرك أهمية وفائدة التأمين لحمايته من الحرائق والحوادث، وكذلك أهمية القرض الذي هو بالفائدة، والذي قبل به لصعوبة وضعه، رغم أنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، كل هذه التناقضات المجتمعة، لم يتوقفوا عن معاداتهم ومعارضتهم للبس القبعة (قطعة قماش) مع العلم أنها لم تمنع لا من القرآن ولا الحديث >>، وقد استغرب بن حبيلس من الموقف المعارض للقبعة ، الذي- حسب رأيه- منعدم عند العامة وراسخ لدى من يترددون على المدرسة وتخرجوا منها ويبدو عليهم وعلى سلوكهم، نوع من التحضرا.[1]

وعن هذا التمسك بالمظهر التقليدي (اللباس) و (الشاشية) تذكر أحد الدراسات أن بعض العناصر المحسوبين على المعلمين من مدرسة ترشيح المعلمين، ذوي قامة علمية ومستوى ثقافي، ظلوا متمسكين باللباس العربي والزي التقليدي،[2] وتعتبر شهادة مالك بن نبي في كتابه، دليل على ما كان يبديه المجتمع الجزائري تجاه مسالة الالتزام باللباس التقليدي، حيث قال: «... أما أنا فكانت المشكلة الكبرى لدى وصولي إلى تبسة ربطة العنق فلم أجرؤ على إظهارها، ومن أجل اجتياز الساحة والمرور بطريق مكتظ بالناس كان علي انتظار الليل»[3]، ثم يضيف مؤكدا بأن القضية – الالتزام باللباس التقليدي- أصبح لها وزنها الاجتماعي، إذ تظهر أهميتها خاصة خلال الامتحانات، «أعتقد أنني إثر هذا الامتحان قررت أن أستبدل بالسروال البنطال الأوروبي، لم أكن أجرؤ على ذلك في المدرسة فالشيخ عبد المجيد والشيخ مولود يرفضان هذه الملابس الكافرة وكان ارتداء البنطال الطويل في المدرسة يعني فقد المنحة عن طريق سؤال في قواعد اللغة العربية يختاره بعناية، ولم يكن أحد يجرؤ لتعريض نفسه لهذه المخاطرة».[4]

ونفس الرأي نجده عند مصالي الحاج عن مسألة الالتزام باللباس كونها قضية جوهرية في المجتمع الجزائري، إذ يقول في مذكراته: «... فالسيدة كويتو قد صممت في قرارة نفسها، أن تلبسني مثل الفرنسيين، فقد كان هذا يعجبني ويزعجني في نفس الوقت، كنت أخشى أن أعاكس عائلتي خاصة والدي (...) وقد اشترت لي أحذية

[1] -La rappel, du 02 juin 1939.

[2]- مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر، القدس، 2009، الطبعة السادسة، ص82.

[3]-- مالك بن نبي، مرجع سابق، ص82.

[4]- نفس المرجع، ص 97.

وجوارب وأقمصة وربطات عنق ومناديل (...) فقد تسلحت بكل شجاعتي لأشرح لها خوفي أمام ردة الفعل المحتملة لوالدي الذين لا يستطيعان السماح لي أن ألبس مثل الفرنسي»[1].

ثالثا: مسألة اللغة العربية والدين:

مسألة اللغة العربية:

أولت غالبية عناصر النخبة المفرنسة اهتمامها بمسألة اللغة العربية، حيث كانت تفتخر بهذا الموروث اللغوي، ودعت في كثير من المناسبات إلى الاهتمام باللغة العربية، سواء تعلق ذلك بالخطاب الموجه إلى الجزائريين، أو من الخطاب الموجه للإدارة الفرنسية. فعن الخطاب الأول ففي كثير من الأحيان، كانت النخبة المفرنسة تدعو الجزائريين إلى التمسك باللغة العربية باعتبارها موروثا حضاريا، وهذا ما يمكن أن نقف عليه من خلال المحاضرات التي كانت تلقيها عناصر من النخبة المفرنسة، وحتى النخبة المعربة في النوادي والجمعيات التي كانت تنظم بها محاضرات لإظهار الرسالة الإنسانية والحضارية التي جاء بها الإسلام وكذلك اللغة العربية.

1/– أ– دعوة النخبة – الشبان الجزائريين – لتعليم اللغة العربية

ولما أصبحت عناصر النخبة المفرنسية من الشبان الجزائريين ممثلة في المجالس المحلية الانتخابية، لم تهمل قضية اللغة العربية، حيث في جلسة 25 ماي 1920 للمندوبيات المالية أثار المندوب بن عبورة مختار ممثل معسكر مطالب تتمثل في وجوب تعليم اللغة العربية للجزائريين، كون أن هؤلاء لا يتلقون ها في تعليمه م بالقدر الكافي، مشيرا بأن اللغة الفرنسية تعرف انتشارا في أوساط الجزائريين، وقد دعا بن عبورة مختار الإدارة الفرنسية، بأن تلبي دعوة الجزائريين الذين يطالبون بضرورة تعليم أبنائهم اللغة العربية، واقترح أن يتم تدريس اللغة العربية في كل الدواوير، لأن لا شيء يمنع من تدريس اللغة العربية في المدرسة الفرنسية.[2]

[1]– مصالي الحاج، مرجع سابق، ص ص 64– 65.

[2] –Délégations financières algériennes, Délégations indigènes (section Arabe) séance du 08 juin 1920, op. cit., pp: 217 218.

وفي السياق ذاته دعا الدكتور موسى في المندوبيات المالية المنعقدة جلساتها في 02 جوان 1920، إلى ضرورة اعتماد تدريس اللغة العربية كما جاء في النصوص والقوانين والمراسيم التي نصت على تعليم اللغة العربية لمدة ساعة في اليوم في المدارس العليا ومدة نصف ساعة في المستويات الدنيا.[1]

وقد قامت مجموعة من عناصر النخبة المفرنسية المنتخبة في المندوبيات المالية بطرح قضية تعليم اللغة العربية، وهؤلاء هم بن شنوف- بن قديري- قايد حمودالدكتور موسى بطرح مطلب، دعوا من خلاله إلى تعليم اللغة العربية، ومما جاء فيه: « اعتبار أن تعليم اللغة العربية هي بالنسبة للجزائريين المسلمين ذات أهمية كمثيلتها اللغة الفرنسية وأنه من الأهمية أن يسهل تدريسها وتدعيمها...» ، لقد طالب الممضون على المطلب بالاهتمام بتدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية أين تعرف إهمالا، وقد حثوا السلطات الفرنسية إلى وجوب اقتطاع مبلغ مالي من ميزانية الجزائر وقدرت بخمسة ملايين فرنك للنهوض بهذا التعليم الخاص باللغة العربية في المدارس الابتدائية.[2]

كما تحدث قايد حمود عن واقع التعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية، وما تعانيه من إهمال، فقال: "منذ خمسة وعشرين عاما كان جان مير Jeanmaire مدير أكاديمية الجزائر قد أرسل إلى المدارس الابتدائية منشورا يطلبهم بوجوب تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية وأن تدرس من طرف كل المعلمين الذين يحملون شهادة التدريس >> وذكر أيضا: « ما عدا مدرسة الجزائر التي كانت تدرس بها اللغة العربية، بينما في الجهات الأخرى ظل منعدمة »، وطالب قايد حمود بوجوب تدريس اللغة العربية من طرف المعلمين الذين يحوزون على الشهادة المختصة، وقال :<< إن ما نطالب به شيء أمرت به الإدارة الفرنسية والمناشير التي بعث بها المسئولون عن هذا التعليم، لقد حاول قايد حمود أن يذكر مصالح الإدارة الفرنسية بوجوب تعليم اللغة العربية، لأن ذلك موجود في نصوص قانونية تم إهمالها بشكل متعمدا.[3]

---

[1] -Délégations financières algériennes, Délégations indigènes (section Arabe) séance du 02 juin 1920, op. cit., p :221.

[2] -Délégations financières algériennes, session ordinaire de mai-juin 1921, no4, Délégation indigène (section Arabe et Kabyle), op.cit., pp: 98-99.

[3] -Délégations financières algériennes, session ordinaire de mai- juin 1921, no4, Délégation indigène (section Arabe et Kabyle), op.cit.., p: 686.

رابعا: موقف النخبة المفرنسة (النواب)

لقد أبدت النخبة المفرنسة المنتمية إلى فيدراليات المنتخبين موقفا مؤيدا لتعليم اللغة العربية في المدارس الفرنسية، ويمثل الخطاب الذي ألقاه طالب عبد السلام المستشار العام لوهران والعضو البارز في فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران نموذج عن الخطاب، الذي كانت توجهه النخبة المفرنسة إلى الجزائريين، حيث بمناسبة الزيارة التي كان يقوم بها الطلبة المسلمون لتلمسان ألقي طالب عبد السلام كلمة خلال مأدبة العشاء التي أقيمت على شرف هؤلاء، قال: «... كم علينا الإحساس بالخزي والعار في نظر أولئك الأجداد – أجدادنا في الحضارة الإسلامية عندما نرى أن لغتنا نفسها لا يفهمها إلا البعض تقريبا (...) آه يا أصدقائي كم من الآمال والأفكار والفسحة علينا غرسها فيكم أنتم النخبة لتعيدوا ربط حلقات رقينا المقطوعة...»[1]

كما أظهر عباس فرحات موقفا متعاطفا مع ما تقوم به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من جهود، وعبر عباس فرحات عن ذلك في 28 فيفري 1936 في جريدة (الأدياش ألجريان) La depeche Algérienne: « ليس من صلاحياتي أن أدافع عن الشيخ بن باديس، والشيخ العقبي (...) إن المسألة التي تهمني هي تعليم اللغة العربية التي طرحتها جريدة " لوطان"، هذه اللغة هي بالنسبة للدين الإسلامي ما تمثله الكنيسة بالنسبة للديانة المسيحية الكاثوليكية، لا يمكنها أن تعيش من دونها، إن الاعتقاد المعتقد عند المسلم الأمي هو عبارة عن نسيج من الأوهام الغير مقبولة (...) إن قراءة القرآن المصحف هو كل شيء».[2]

كما دعا عباس فرحات، إلى ضرورة تعليم اللغة العربية، لأنها مرتبطة بحرية المعتقد، وثمن الجهود التي تبذلها جمعية العلماء المسلمين في تدريس اللغة العربية في المدارس التي كانت تحت إشرافها، وفي ذلك قال:"إن اهتماماتنا حول مسألة تعليم اللغة العربية ترجمناها على شكل مطالب قدمناها إلى الجهات المسئولة في فرنسا، والجزائر، وكذلك ترجمناها إلى شكل المبادرات الفردية والخاصة وبشكل خاص العلماء المسلمين الجزائريين، بسبب العدد المعتبر من الأطفال الذين انتشلوهم من الشارع"[3]، واعتبر فرحات عباس تعليم اللغة العربية في

[1]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 140.

[2] -C.J. La presse indigène en Algérie, op.cit., p: 107.

[3] -L'oranie populaire, du 04 juin 1938.

المدارس إلى جانب اللغة الفرنسية من شأنه أن يتغلب على حرج الجزائر المتمثل في الجهل و الأمية، وأن ذلك كفيل بتخليص الدين من التعصب والخرافات التي أفسدته.[1]

وقد نشرت جريدة الوفاق مقالا بعنوان "حرب صليبية ضد اللغة العربية"، ردا على مرسوم روني 08 مارس 1938، وما يواجهه تعليم اللغة العربية في الجزائر من عراقيل، لأن السلطات الفرنسية اجتهدت في سن القوانين لتكبيل هذا التعليم، وفرضت المواد الموجودة في قانون الأنديجينا، حتى تجعله مستحيل التحقق، ولأهمية تعليم اللغة العربية في أوساط الجزائريين المسلمين، وخوفا من ضياعها ونسيانها دعا صاحب المقال المنتخبين المسلمين في المجالس الانتخابية المحلية في عمالة قسنطينة والعمالات الأخرى لأجل تكثيف الجهود ومطالبة الوالي العام، بإلغاء جميع القوانين التي تقيد وتمنع تعليم اللغة العربية في المدارس الحرة مثلما تدرس اللغة الفرنسية.[2]

وفي السياق ذاته، نشرت جريدة الوفاق مقالا بعنوان "احترام تعهد فرنسا... لأجل حرية التعليم" وجه فيه انتقاد لمرسوم 08 مارس 1938 يصفه بالفتنة، لأنه مس الجوهر الحقيقي لشخصية المسلمين الجزائريين، رغم التنديد به في المجالس المحلية الانتخابية في الجزائر وحتى فرنسا، واعتبر صاحب المقال هذا المرسوم خطرا على اللغة العربية والإسلام في الجزائر، كما حذر من ظهور مواقف متطرفة، فقال: « إن محاولة القضاء على لغتنا بهذا القانون هو حرب على ديننا، وبالتالي هو القضاء النهائي على التعهد الفرنسي وخيانة المهمة الحضارية التي تقوم بها فرنسا»، وقال أيضا:" نطالب بحرية تعليم اللغة العربية لغة القرآن، اللغة الأم، ونطالب بإلغاء مرسوم 08 مارس1938، الذي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر (...) إننا لا نسمح بالمساس بقرآننا وديننا الذي هو سبب وجودنا، وألا يكون أي مساس بالتعهد الذي أعلنته فرنسا ، لقد دعا صاحب المقال إلى احترام تدريس اللغة العربية وطالب من السلطات الفرنسية التعجيل بإلغاء مرسوم روني وعدم الإخلال بمعاهدة ديبورمون- داي حسين في جويلية 1830.[3]

[1]- فرحات عباس، الشاب الجزائري، مرجع سابق، ص 67

[2] -L'entente, du 03 février 1938.

[3] -L'entente, du 30 juin 1938.

وتذكر إحدى الدراسات، أن النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين المسلمين للعمالات الثلاث (قسنطينة، الجزائر، وهران) ، قد وضعوا أنفسهم مدافعين عن التعليم الحر الإسلامي، وأن الدكتور بن جلول رئيس فيدرالية المنتخبين المسلمين لعماله قسنطينة رغم منافسته لابن باديس، لأجل الزعامة خاصة من لدن ابن جلول، فإن هذا الأخير وعد في الكثير من المرات الشيخ عبد الحميد بن باديس التدخل من أجل إلغاء مرسوم 08 مارس1938 الذي يضع رقابة صارمة حول فتح النوادي الإسلامية والمدارس القرآنية.[1]

وخلافا للموقف الذي أبدته النخبة المفرنسية من فيدرالية المنتخبين المسلمين، فقد أظهرت عناصر مفرنسة من جمعية المعلمين من أصل أهلي، موقفا متحفظا من تعليم اللغة العربية في الجزائر، وهذا الموقف أبداه رابح زناتي، الذي قال : "منذ عشرات السنين وبفعل تأثير النهضة الإسلامية الحاصلة في المشرق قامت مجموعة من العلماء بإقامة تعليم عربي، أين يدرس القرآن والنحو وبعض البرامج من العلوم الحديثة"، وحسب رأي زناتي إن الهدف من إنشاء هذه المدارس، هو مواجهة تأثير المدرسة الفرنسية، ومحاولة سد العجز المسجل في المدرسة الفرنسية، التي تهمل الجزائريين، وقد وصف زناتي هذه المدارس التي أنشأتها جمعية العلماء – مدارس التعليم الحر– بأنها تمثل مشتلة حقيقية للشبان الوطنيين الذين يرفضون أي شيء آتي من الغرب، وأن الخطر الذي يمكن أن تحدثه هذه المدارس في الجزائر، بأنها تؤدي إلى تكوين مجموعتين مختلفتين عن بعضهما البعض قد يحدث بينهما تصادم لمجرد الالتقاء.[2]

ويستدرك رابح زناتي قوله، بأن تطوير تعليم اللغة العربية هو شيء مرغوب فيه ولكن بشرط ألا يستعمل كداعم للتعصب، وأن يعمل هذا الأخير على تدمير إنجازات التعليم العصري واللائكي الذي تقدمه المدارس الفرنسية للأطفال الجزائريين المسلمين، كما أورد في تحليله أنه لولا تخاذل الإدارة الفرنسية في إقامة مدارس كافية للجزائريين المسلمين لما احتاج هؤلاء إلى مدارس حرة.[3]

الواضح من هذا أن زناتي قد عارض تعليم اللغة العربية من منظور ه لأن هذا التعليم ترعاه جمعية العلماء المسلمين، التي كانت تعارض النخبة المفرنسة خاصة المتجنسة في مسعاها الاندماجي للجزائريين في فرنسا.

[1] -Sakina Drihem, op.cit., p: 13.

[2] -R. Zenati, op. cit., p: 107.

[3] -Ibid, p: 108.

2- الموقف من الإسلام

تذكر الدراسات التاريخية أن النخبة المفرنسة- المتطورة التي انتسبت إلى الشبان الجزائريين لم ينكروا انتماءهم إلى الإسلام وحضارته، وأنهم تعرضوا إلى موضوع الإسلام وانجازاته الحضارية في كل المناسبات، وظلت عناصر من النخبة المفرنسة متمسكة به رغم معاناتهم من الانتقادات الموجهة إليهم من طرف إخوانهم الجزائريين، وقد بدا تمسكهم به في المقالات التي نشرت في الصحافة الأهلية، أين دافعوا عنه، باعتباره عامل إشعاع حضاري، ولم يكن أبدا عامل تخلف كما يدعيه البعض.

وهذا ما أشار إليه الدكتور الطيب مرسلي مؤكدا أن الإسلام ليس دين كراهية، بل يدعو في الكثير من سوره إلى التسامح و التأخي، هذه الصفات – حسب مرسلي - لا توجد في الديانات الأخرى، والإسلام يدعو أيضا إلى العدالة و الإحسان إلى الناس، ويضيف أن هذا الدين طبق مبدأ التسامح و العدالة على الأمم التي حكمها المسلمون، ولم يمنع المسيحيين من تقلد مناصب عليا، ، فقد تمكن الكثير من المسيحيين من الوصول إلى مناصب عليا في دول إسلامية مثل ما حصل في تركيا، لبنان.[1]

وقد ابد إسماعيل حامد موقفا مؤيدا للإسلام، إذ قال:" إن الدين الإسلامي هو أكثر الأديان تسامحا في جوهره، لهذه الأسباب المسلمون هم أكثر الشعوب تسامحا"حاول حامد أن يؤكد من طرحه أن الإسلام يدعو إلى التعايش .[2]

وقد عبرت جريدة الراشيدي عن موقفها المؤيد للإسلام في الجزائر المستعمرة، قائلة:" إن احترام الإسلام هو القاعدة التي ينبغي أن تعمل بها فرنسا، التي تمثل طموحات الجماهير المسلمة حتى أولائك الذين ينتمون إلى الماسونية" إن الرأي الذي أبدته جريدة الراشيدي، هو تعبير عن الموقف الذي عرفت به النخبة النخبة المفرنسة- المتطورة إزاء الإسلام، لأنها سعت النخبة- بأن تجعل فرنسا تحترم هذا الدين الذي هو وطنهم الروحي.

[1] -Bibliothèque nationale de France, micro fiches, LKS8-1648, T. Morsly, contribution à la question indigène en Algérie Constantine imprimerie Jérôme marle F hipon, Constantine 1894, p :50.

[2] - Ismail Hamet, les musulman français du nord de l'Afrique, op.cit, p :73.

ونفس الموقف أبداه طالب عبد السلام، إذ دافع عن القيم الروحية التي يحملها الإسلام و سمو حضارته، حيث قال: « التاريخ يخبرنا أن الدول التي أصبحت تحت سلطة الإسلام في القرون الأولى من انتشاره، فقد أصبحت هذه الدول في وضع لم تعرفه من قبل، إذ استطاع الإسلام في ظرف قصير أن يجمع أقواما كانوا في اقتتال مستمر» و يذكر طالب عبد السلام بأنه لا يمكن إنكار الانجازات الكبيرة التي حققها الإسلام، و للاستشهاد يشير إلى ما قاله قوستاف لوبون و شاتولي، فيقول الأول :

« عندما أتم المسلمون الفتوحات، شرعوا في انجازاتهم الحضارية، باستصلاح الأراضي الزراعية، تعمير المدن المهجورة، أنجزوا العمران و أقاموا علاقات تجارية (...) اهتموا بالعلوم و ترجموا الكتب من اللاتينية إلى العربية »[1]، أما الثاني فقد تحدث عن الحضارة الإسلامية، بأنها فترة عظيمة ولا مجال فيها للمقارنة، لأن المسلمين الذين نهلوا العلوم من الأمم الأخرى، فإنهم استطاعوا أن ينجزوا حضارة وحسب طالب عبد السلام، فقد أثبت شاتولي من تلك الانجازات الحضارية أن الإسلام لم يكن أبدا حاجزا أمام التطور الحضاري.[2]

لقد حاول طالب عبد السلام، أن يدفع عن الإسلام الاتهامات التي وصف بها، معتبرا الحديث عن تطرف الدين الإسلامي ، ما هو إلا افتراء وكذب تعتمده الدول العظمى للتدخل في شؤون المسلمين، وأثبت طالب عبد السلام بالدليل سماحة الإسلام ، لأن العديد من الكنائس المسيحية تم بناؤها في عهد المسلمين، واعتلت شخصيات مسيحية مناصب عليا في الدول الإسلامية مثل نعوم باشا المسيحي ممثل تركيا في باريس، وأكد طالب عبد السلام أن التطرف الحقيقي يمارسه المسيحيون، مستشهدا بما قاله وزير خارجية بريطانيا حين علم بانتصار القوات العثمانية في الحرب اليونانية – العثمانية، قائلا " أبدا لن نسمح للهلال، أن يأخذ شبرا من أراضي الصليب ".[3]

ونفس الموقف أبداه عباس فرحات الذي دافع عن الإسلام من التهم، روجها أصحاب فكرة " أفريقيا اللاتينية"، إذ صور هؤلاء دخول الإسلام و المسلمين إلى شمال إفريقيا دخولا همجيا، فقد كان عباس فرحات يرى في نزول المسلمين في شمال إفريقيا إنجازا حضاريا، و أن العرب لم يكونوا على الصفة التي كان عليها الرومانيين بل كانوا جنس له مواهبهن يحب أن يتعلم و يحترم ارث الحضارات القديمة، و أن العرب الفاتحين

[1] -Abdeslam Taleb, l'organisation financière de l'empire marocain, paris Emille Larose, librairieediteur 1911, p: 23.

[2] - Ibid, p: 26.

[3] -Abdeslam Taleb, op. cit, pp : 30-32.

استطاعوا أن يحدثوا تمازجا مع سكان شمال إفريقيا، مما أدى إلى بروز حضارة مسلمي الأندلس و شمال إفريقيا، ووجه عباس فرحات دعوة إلى الفرنسيين إلى ضرورة فهم جيد و صحيح للإسلام، لأن أوروبا لا تجهل بأشياء الإسلام فحسب، بل هي ضده و تصدر أحكاما غير عادلة، وأظهر عباس تشبثه بالقيم الإنسانية للإسلام و رسالته، بقوله : « إن الحقد ملهم سيء، فعندما ينزل بالدين الإسلامي إلى صف الوثنية، فإنه يمكن أن يولد حلم استبدال الهلال بالصليب، وهذا خطأ فادح لم يعد يسمح بارتكابه، إن الإسلام لن يتراجع ولو بخطوة واحدة (...) إن الإسلام باعتباره دينا؛ يشكل قوة معنوية عالية جدير بالاحترام »[1]، وحاول عباس فرحات من هذه المقاربة أن يضع السلطات الفرنسية والقائمين على التنظير الاستعماري الفرنسي، بأن العوامل التي جعلت الإسلام يستقر في شمال أفريقيا، تكمن في المعاملة التي لقيها سكان المنطقة.[2] إن الموقف الذي أبداه عباس فرحات تجاه الإسلام يكشف عن قناعة هذا الرجل الذي كان يرى في الإسلام وطنه الروحي، و بالتالي إمكانية التحاق المسلمين الجزائريين بالأمة الفرنسية .[3]

وقد عبر الدكتور بن جلول عن رأيه في الإسلام، من خلال التصدير الذي قدمه لمحمد العزيز كسوس في كتابه الحقيقة حول ألم الجزائر، قائلا:"الإسلام شيء عظيم و كبير ، ليس فيه ما يعارض التعايش و التقارب، الإسلام يبقى بالنسبة لنا الدين – العقيدة – التي ورثناها عن أسلافنا، والذي سننقله إلى أبنائنا، و لن يكون الإسلام منطلقا للاختلاف، ولا عاملا للتفرقة، سيبقى المسلمون على اختلافهم بيضا أو سودا أشقاء لنا، إن هذا شعور بالرفعة الذي يشرفنا، وهذا لا ينسينا بأن فرنسيين".[4]

يمثل الرأي الذي أدلاء الدكتور بن جلول تعبيرا على أن النخبة المفرنسية، كانت مدركة الأهمية الدين و مكانته في وسط الأهالي في الجزائريين) وكان بن جلول يريد التأكيد على ارتباطه بمجتمه عن طريق الإسلام، هذا الدين الذي لا يراه متعارضا مع مشروع الإدماج الذي يسعى لتحقيقه هذا من جهة، وجهة أخرى أراد أن يثبت للمعارضين الإدماج الأهالي، الذين كانوا يرون في الإسلام عائقا، خاصة إذا ما علمنا أن تصريح بن جلول جاء خلال فترة كان فيها الصراع بين مؤيدي مشروع بلوم – فيوليت و المعارضين له.

[1]- فرحات عباس، مرجع سابق، ص : 84.

[2]- نفس المرجع، ص، ص: 86-88.

[3]- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص : 326.

[4] -Mohamed Al aziz Kessous, op cit, , Préface, Docteur Bendjelloul, p: X.

كما عبر رابح زناتي عن رأيه في الإسلام في مجلة صوت المستضعفين، من خلال عنوان « موقفنا من الإسلام»، وكان ذلك عقب المؤتمر الذي عقدته جمعية المعلمين من أصل أهلي، أين طرحت إمكانية تعرض مجلة صوت المستضعفين إلى المواضيع المتعلقة بالديانات وبالأخص الدين الإسلامي، وقد ظهرت – حسب زناتياتجاهات مختلفة، الأول يدعو إلى وجوب التعرض إلى ذلك لأن المجلة تقوم بدور تربوي وبالتالي أن تشير إلى كل ما يهم الناس و يعمل على تنويرهم، أما الاتجاه الثاني تحفظ ودعا إلى تجنب الخوض في المواضيع التي تخدش مشاعر بعض الزملاء المعلمين، إلا أن زناتي أيد الرأي الأول، قائلا :" نحن لا نحمل أي موقف معادي تجاه الدين الإسلامي، إن المعلمين الأهالي مسلمين، حتى أولائك الذين لا يؤمنونالمفكرون الأحرار – يحترمون الإسلام؛ لأنه ديانة أسلافهم (...) لا يوجد في الإسلام ما يتعارض مع تطور الجزائريين، إن المشكل يكمن في أن غالبية زعمائهم الروحيين يجهلون هذا الدين، وما يعرفونه سوى الأمور السطحية، وما يقومون به من أمور يؤدونه بطريقة آلية دون التفكير في جوهر الإسلام، ودون أي فهم لما يريده الرسول".[1]

وتأكيدا لرأيه دعا رابح زناتي إلى العمل بوصايا الصحابة مستشهدا بحديث عمر بن الخطاب :"علموا أولادكم لأنهم خلقوا ليعيشوا في زمان غير زمانكم "، وعدد زناتي العوامل التي جعلت هيبة المسلمين تتراجع؛ منها – حسب رأيه – الفكر المتحجر المخالف للدين، مع العلم أن الرسول حث على العلم والبحث عن المعرفة، متسائلا في ذات الوقت عن المسلم الذي يتصف بهذه الصفات.[2]

وفي ذات السياق أوضح زناتي في مقال نشر في جريدة صوت الأهالي بعنوان "موقفنا"، بأن الإسلام الحقيقي السمح، عرف أفكارا دخيلة منذ قرون مضت بداية من عصر الانحطاط ، و نتيجة أصبح يتعذر معرفة مصدر هذه الأفكار الدخيلة على الإسلام. وفي رده على الاتهامات التي وجهتها جريدة الإصلاح وجريدة النجاح؛ بأن عناصر النخبة المفرنسة تعادي الإسلام، بل هي على العكس من ذلك – حسب زناتيلم تكن تعني بأيق الإسلام ، كان سببا في تأخر المسلمين الجزائريين، بل الإسلام – في رأي زناتي – هو الديانة البسيطة والأكثر تحررا و تفهما، و يمكن أتباعه من التحضر، وعن ذلك يقول زناتي:" إن المفرنسين – النخبة المتطورة– دعوا

[1] -La voix des humbles, n° :44, juin- juillet/1926, pp : 01-04.

[2] -La voix des humbles, n° : 45, Aout- Septembre/1926, pp : 05-07.

دائما إلى العودة إلى الإسلام، الذي كان في العهد الأول؛ عهد الرسول والخلفاء، الإسلام الذي مكن العرب في وقت من الأوقات أن يكونوا أسيادا لهذا العالم".[1]

لقد أظهرت النخبة المفرنسة تعاطفا مع الإسلام، فمن كتاباتها المختلفة لم تنكر انتماءها لهذا الدين وظلت تعلن تمسكها به، باعتباره لا يتعارض مع طموحاتها الخاصة بتحقيق اندماج في العائلة الفرنسية، وهذا ما عبر به أحدهم في مجلة صوت المستضعفين قائلا :"إننا لا نمكن أن ننسى أفضال فرنسا التي حررتنا من الأحكام المسبقة وعلمتنا أن الأديان يجب أن تظل مسألة روحية (...) إن حلم المستقبل بالنسبة لنا هو أن نكون في الجزائر سوى شعب فرنسي بديانات و أفكار متنوعة".[2]

إذا كانت عناصر النخبة المفرنسة قد أظهرت تعاطفا مع الإسلام، فهناك عناصر أخرى من النخبة المفرنسة (المتجنسة – المتمسحة)، أعلنت عن موقفها المعارض كشفت من خلاله عن عداء المسيحية للإسلام، و هذا الموقف مثله أشخاص منهم المحامي بلقاسم ابا عزيزن الذي تمسح و أصبح معروفا بأوغسطين، وجاء في تحليل له عام 1930 عن

"تطور الشبيبة القبائلية"أن القبائلي ليس من الجنس السامي ولكنه متوسطي أرغمه التاريخ إلى اللجوء إلى أعالي جبال جرجرة وهو ذو حساسية قريبة من الشعوب اللاتينية، و قال:"ليس للشباب القبائلي آلهة ولا حضارة إسلامية ولا عبادة محمد، لأجل ذلك نراه شديد الحساسية تجاه الروحانيات الثلاث، غير أن الروحانية الإسلامية لا تحمس الشباب القبائلي التواق للتقدم، إن الروحانية العلمية تستهوي عددا كبيرا من حيث المظهر ولكن الشباب القبائلي جنى منها الخطأ والظلال، فالمسيحية هي الإيديولوجية الوحيدة التي تسمح لشخصيتهم باكتساب كرامتها كاملة".[3]

أما صاحب الرأي الآخر فكان لحنفي حسناي لحمك، صاحب كتاب رسائل جزائرية، الذي تهجم على الإسلام واصفا إياه بالكارثي على شمال إفريقيا، وأن النتائج السلبية – حسب حسناي لحمك – لا يجب البحث عنها ، إنما هي ماثلة في الدمار، وقد شبه دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا بعامل الموت، و لوثها، و يضيف حسناي بأن ما

[1] -La voix indigene, n° : 23, du 14 novembre.1929

[2] -La voix des humbles, n° :59, Avril/ 1928, pp : 13-19.

[3]- قي برفيلي، مرجع سابق، ص ، ص: 405-406.

جاء به القرآن متناقض مع الحياة العصرية، وأن تبني العامة للإسلام مهلكة لها. للتبرير عن موقفه يذكر حنفي حسناي لحمك؛ أنه لا يحمل للإسلام ولا أية ديانة أخرى لا حب أعمى ولا كراهية، ودعا العرب إلى استشعار الأخطار التي تحدق بهم، و أن تجربة تركيا ما كان لها لتنجح لولا اعتمادها على إصلاحات تختلف عن الدين.[1]

لقد بدت هذه المواقف المتطرفة إزاء الإسلام من الفئة التي غلبت عليها النزعة المسيحية التي كانت فئة قليلة، والظاهر أن هؤلاء قد أعلنوا عن موقفهم هذا مع الاحتفالية بالذكرى المئوية، خاصة إذا ما علمنا أن الإدارة جهزت لهذا الاحتفال كل ما يؤكد أن الجزائر أصبحت فرنسية، وأراد هؤلاء أن يقدموا دليلا على أن مائة سنة من الوجود الفرنسي في الجزائر، قد أتت بثمارها في وسط النخبة المفرنسة.

بشكل عام ما يمكن أن يذكر عن موقف النخبة المفرنسية من الإسلام؛ بالرغم أنها كانت متشبعة بالفكر العلماني والغربي، إلا أنها كانت واعية بانتمائها إلى الإسلام ومقتنعة بعدم جدوى معارضة هذا الانتماء، لأنها بذلك الموقف تعرض نفسها إلى خطر الانقطاع الجماهيري عنها – ازدرائه لهم– لذلك السبب اضطرت النخبة المفرنسة أن تعطي للدين مكانة معتبرة في مشروعها، وهذا أمر طبيعي أن يحدث بالنظر إلى اندماج الإسلام في العادات والتقاليد والأفكار.[2]

[1] - Micros Fiches, 8-LK8-2480, , H. Hesnay Lahmek lettres algériennes , Jouve et Cle editeurs paris VI1931, pp: 48-49.

[2]- العمري طاهر، مرجع سابق، ص 440.

الفصل الثالث: العلاقات مع التيارات الفرنسية

أولا: علاقة مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية بالأحزاب اليسارية

ثانيا: علاقة مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية بالجمعيات الفرنسية

ثالثا: العلاقة بالإدارة الفرنسية المحلية

رابعا: مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية والمستوطنون

إن مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية كان لهم عدة علاقات خارجيا وداخليا مع الجزائريين، وأهمها مع المستعمر الفرنسي، من ناحية العلاقات مع الأحزاب، ومن ناحية أخرى مع الجمعيات والمستوطنين.

أولا: علاقة النخبة المفرنسة بالأحزاب اليسارية:

1/ العلاقة بالحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة (SFIO)، والحزب الراديكالي الاشتراكي:

تشير الدراسات التاريخية، أن الاشتراكيين مثلهم مثل غالبية المتعاطفين مع الأهالي (الجزائريين كانوا يريدون مساندة المثقفين ذوي التكوين الفرنسي والمنتخبين من الفيدراليات الثلاث، الذين كانوا يفضلونهم عن الإمعة من النخبة التقليدية بني وي وي وعلى المتطرفين الوطنيين، الذين كانوا يعتبرونهم غوغائيين خطرين.[1]

وقد سلكت الأحزاب السياسية نفس المسلك، فالمناضلون في الحزب الاشتراكي، والحزب اشتراكي الراديكالي، لم يقوموا بإنشاء تنظيمات خاصة بالأهالي (الجزائريين)، إذ اكتفوا بانضمام داخل صفوفها عناصر من النخبة المفرنسة، وفي ذات الوقت كانت هذه الأحزاب اليسارية تقوم خلال الانتخابات بترشيح العناصر التي يختارونها من النخبة الأهلية (الجزائرية).[2]

لقد كانت لهذه السياسة المتبعة من لدن الأحزاب اليسارية، الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة أثرها، إذ انخرط العديد من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)، وتحول

[1] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 205.

[2] –ANOM/GGA/ 10H88, notes au sujet de la situation politique indigène dans le département de Constantine.

هذا الحزب إلى فضاء مساعد ومؤيد لالتحاق الكثير من عناصر النخبة منذ الثلاثينات من القرن العشرين، ذلك أنها كانت الفئة الوحيدة التي يتطلع الحزب الاشتراكي لضمها كأعضاء نشيطين .[1]

ويذكر أن المنخرطين في الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة من الأهالي (الجزائريين، الذين تلقوا تعليمهم في المدرسة الفرنسية مثلا في عمالة وهران، بلغ عدد أعضائها حوالي34 منخرطا من بينهم14 من المعلمين الذين تخرجوا من مدرسة بوزريعة والبعض الأخر من الذين درسوا في المدرسة الرسمية الجزائر وهران وتلمسان.[2]

ويعود انخراط الغالبية من المعلمين الأهالي الجزائريين في الحزب الاشتراكي الأسباب عديدة منها نظام التعليم اللائكي، الذي تلقاه هؤلاء، وكذلك تأثرهم بالكتابات التي تركها المؤلفون الكبار والرواد من كارل ماركس إلى جون جوراس، وأن هؤلاء المعلمين لمجرد تعينهم مدرسين فإنهم يحتكون بالمناضلين الاشتراكيين من المعلمين الفرنسيين[3] ويشير أحد التقارير أن العديد من المعلمين الأهالي (الجزائريين منخرطون في الحزب الاشتراكي في منطقة سطيف وقسنطينة.[4]

وتؤكد الدراسات أن عناصر المعلمين من أصل أهلي كانوا يمثلون أكثر العناصر المنخرطة في الحزب الاشتراكي، وكان أولهم المعلم محند نشاني الذي التحق بالحزب منذ تأسيسه[5]، وبعده إلتحقت عناصر "صوت

[1] -CAIRN.INFO, Claire marynower, reformer l'Algérie ? des militants socialistes « en situation coloniale » dans l'entre deux guerres, presse de sciences politiques, 2011/1- no:13, p 09.

[2] - Claire marynower, etre socialiste, op. cit : 693

[3] - Ibid, p : 698.

[4] - ANOM/GGA/10H88, Note au sujet de la situation politique indigène dans le département de Constantine à la date du 15 juin 1939.

[5] - René Gallissot, dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, édition Barzakh, Alger 2007, p: 420

المستضعفين" منهم سعيد فاسي، عمروش، أو علام، مترف، ثم بلحاج و طاهرات[1] ، كما التحقت عناصر مثل سفير بودالي بالحزب الاشتراكي في أواخر 1936.[2]

كما انخرطت عناصر من النخبة الجزائرية المفرنسية السياسية التي انتمت إلى فدراليات المنتخبين للعمالات الثلاث، حيث نجد محمد العزيز كسوس الذي انخرط في الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة بداية من سنة 1931، والذي أصبح فيما بعد رئيس التحرير لجريدة قسنطينة.[3]

وقد التحقت بالحزب اشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة عناصر أخرى من عمالة وهران منهم حاج حسن بن عودة بش بلوزي رئيس فيدرالية المنتخبين لعمالة وهران خلال سنة1930 و الذي استطاع الوصول إلى المندوبيات المالية بفضل ترشحه تحت غطاء الحزب الاشتراكي.[4]

2/ التقارب بين النخبة المفرنسية والحزب الاشتراكي و الراديكالي الاشتراكي:

يعود التقارب بين النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) المعلمين من أصل أهلي والسياسيين المنتمين إلى فيدراليات المنتخبين للعملات الثلاث والأحزاب اليسارية إلى ما كان تتبناه هذه الأخيرة، خاصة منها الحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي الاشتراكي، من مشاريع وقضايا كانت تهم النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)، كمسألة التعليم للأهالي، التمثيل الانتخابي، إلغاء قانون الأهالي، والمحاكم الاستثنائية والمطالبة بالإصلاحات الاجتماعية.[5]

[1].- ANOM/ORAN/71, rapport du commissaire central au préfet de mascara 22 avril 1938

[2] - Aissa Kadri, instituteurs et enseignants en Algérie 1945-1975, histoire et mémoires, kartala 2014, p: 101

[3] - René Gallisot, op. ct, p: 385.

[4] - Ibid: 77-78

[5] – محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 205.

وكثير من البرامج التي دعت إليها الأحزاب اليسارية، كانت محل اهتمام النخبة المفرنسة، سبق أن طالبت بها من خلال العرائض، وحتى خلال المناقشات والمداولات التي كانت تجريها داخل المجالس الانتخابية المحلية (مجالس البلديات – المجالس العامة، المندوبيات المالية الجزائرية)، كما اتخذت النخبة المؤتمرات الوطنية التي كان يجريها الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة، منبرا للحديث عن قضايا الجزائر والمعضلة الأهلية.[1]

وتذكر المراجع أن المؤتمرات التي برزت فيها عناصر النخبة المفرنسة، تلك التي كانت تطرح في جداول أعمالها "السياسة الجزائرية والقضية الأهلية"، منها المؤتمر الوطني المنعقد في الحراش في جوان1929، أين حضر بن حاج كمندوب عن فيدرالية الجزائر، دعا الجهات المسؤولة في فرنسا إلى إيجاد حل للمعضلة الأهلية، وحثهم على عدم تجاهل الوضعية التي يعيشها الجزائريون .[2]

وخلال الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأت الساحة السياسية الجزائرية تعرف مخاضا خاصة مع مرور مائة سنة من الاحتلال، حيث ارتفعت أصوات من العاطفين الفرنسيين على الأهالي (الجزائريين) وعناصر من النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)، تدعو إلى وضع إصلاحات، لتخلص فرنسا من المعضلة الأهلية، وقد برزت هذه المطالب مع فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية في ماي 1936، حيث في تلك الظروف، أجرى الحزب الاشتراكي مؤتمره الوطني الثالث والثلاثين، حضره العربي طاهرات كمندوب عن فدرالية قسنطينة، دعا فيه إلى إيجاد حلول للوضع الكارثي الذي يعيشونه الأهالي، موجها في

[1] - La Voix des humbles, n°: 180, Mai 1937, p: 19

[2] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 206.

ذلك انتقادات إلى النظام الإداري، و طالب الحزب الاشتراكي بالعمل على تحقيق مشروع فيوليت، وألا تخيب آمال المسلمين كما تفعل أحزاب اليمين و أحزاب الوسط.[1]

ولما انعقد المؤتمر الوطني الرابع والثلاثين للحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة، حضر محمد العزيز كسوس كمندوب عن فيدرالية وهران، وقد دعا هو الآخر الحزب الاشتراكي الى ضرورة تطبيق إصلاحات لحل المعضلة

(الجزائرية)، حيث تساءل المندوب عن سبب استمرار العمل بقانون الانديجينا الذي تتناقض بنوده مع مبادئ الجمهورية، وانتقد استمرار العمل بمرسوم شرطان الذي يمنع الجزائريين من السفر إلى فرنسا والعمل بها، رغم إلغائه.[2] واختتم كسوس تدخله قائلا :"إن الأهالي الجزائريين يثقون في الجبهة الشعبية والفضل في ذلك ناتج عن الدور الذي تلعبه عناصر النخبة الأهلية المناضلون في الحزب الاشتراكي"كما حذر في ذات الوقت الجهات المسؤولة من الفتور الذي بدأ يدب في أوساط الجماهير الجزائرية، الذي قد تنجم عنه تبعات سلبية.[3] كما شارك سفير البودالي بصفة مندوب عن فيدرالية وهران في المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي الذي جرى في ماي 1938 في رويان، وتحدث خلاله عن القضايا التي تهم الأهالي (الجزائريين)، كما ساهم سفير في الدعاية للحزب من خلال الندوة التي أقامها في معسكر، وأعلن خلالها أن الأهالي (الجزائريين) يثقون في الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة.[4]

[1] -Parti socialiste(section française de l'internationale ouvrière XXXIII congres national, tenu a paris le 30-31-mai-01- juin 1936, librairie populaire, paris, p : 105.

[2] - parti socialiste (section française de l'internationale ouvrière XXXIV, congres national tenu à paris, op. cit, pp: 203-204.

[3] - Ibid, pp :207-208.

[4] - Claire marynower, être socialiste, op. cit : 717.

يظهر أن الحزبين الاشتراكي القسم الفرنسي للأممية الشغيلة، والراديكالي الاشتراكي قد فتحا المجال أمام النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) بجميع أطيافها سواء كانت، من فئة المعلمين من أصل أهلي، أو من فئة المنتخبين المسلمين من الفيدراليات الثلاث (قسنطينة – الجزائر – وهران)، وتبني اهتمامات الأهالي (الجزائريين)، إنما فقط التحقيق هدف سياسي بعيد المدى، يتمثل في إيقاف النزعة الوطنية الجزائرية، حيث لم تقم هذه الأحزاب بالسلوك الفعلي الحقيقي للتخفيف من آلام الجزائيين، وهذا ما عبر عنه محند لشاني في مقال نشر في جريدة "صوت المستضعفين" بعنوان " اليمين، اليسار والقضية الأهلية" وذكر أن إيديولوجية ومبادئ أحزاب اليسار تبدو للوهلة الأولى أنها في خدمة القضية الأهلية، وأنها تجد في الأحزاب العناصر المدافعة عنها، إلا أن الواقع – حسب رأي لشاني – هو شيء آخر، لأن التجربة أثبتت أن القضية الأهلية ظلت حبيسة الأدراج، وأن ما قاله هؤلاء اليساريون إنما هو وقود للدعاية الانتخابية، وما يقوم به الحزب الراديكالي خلال الاجتماعات والمؤتمرات إذ يبدي هذا الأخير تأييده للقضايا الأهلية، إلا أن تلك التصريحات والقرارات تدفن داخل الحافظات، وتبقى تنتظر المؤتمرات الأخرى وتظهر من جديد وبأسلوب آخر، وأشار لشاني للتقصير الذي مارسه الحزب الراديكالي، حيث صدر في ظل حكم هذا الأخير مرسوم شوطان، الذي يمنع عن الجزائريين الهجرة إلى فرنسا، الذي أيده الحزب الاشتراكي، وهذا بالرغم من وجود شخصيات داخل الحزب الراديكالي لهم وزنهم سياسي ويعرفون القضية الأهلية، خاصة ألبير صاروا، الذي عرف بطروحاته الإنسانية.[1] وذكر لشاني أن الحزب الراديكالي، لم يقدم للقضية الأهلية (الجزائرية) ما يخدمها، بدليل أن الوزير شوطان (وزير راديكالي)، قد رفض استقبال بعثة المنتخبين الأهالي، التي انتقلت إلى فرنسا لتقديم شكاوي الأهالي إلى الحكومة الفرنسية في باريس، وأن الوزير "روني" الذي هو الآخر من الحزب الاشتراكي، لم يخدم القضية الأهلية، حيث عوض أن يجد لها حلا، فقد قام بتثبيت القبضة على الأهالي (الجزائريين)، وعن ذلك

[1] – La voix des humbles, n° : 163/ Décembre/1935, P: 237.

التقصير الذي مارسه الحزب الراديكالي، قال لشاني: "إن الحزب الراديكاليين أبدا لم يطرح مشروعا في صالح القضية الأهلية".[1]

يبدو أن محند لشاني، قد سئم من المواقف الزائفة التي كانت تميز الأحزاب اليسارية تجاه القضية الأهلية، حيث لم تترجم تلك الطروحات التي كانت تبديها بعض الشخصيات الفرنسية المتعاطفة مع الأهالي، في الواقع إلى إصلاحات، بل العكس من ذلك، بل المراسيم القمعية التي كانت سلبية على واقع الأهالي، قد ظهرت في عهد الحزب الراديكالي.

أما عن الحزب الاشتراكي، فقد ذكر لشاني أن مواقفه متناقضة فيما يخص قضايا المستعمرات، حيث يوجد- حسب رأيه- شخصيات لا تأبه لاهتمامات الأهالي (الجزائريين) خاصة فيما يخص مسألة المساواة التي يطالبون بها، وأما اهتمام الحزب الاشتراكي بالمعضلة الأهلية، كان فقط مع حلول الذكرى المئوية، حيث حاولت فروع فيدراليات الحزب الاشتراكي دراسة السياسة الجزائرية من خلال فتح تحقيق حول اهتمامات الأهالي واحتياجاتهم.[2] وقد أكد الشاني في السياق ذاته، أن العديد من العناصر الفرنسية المنتمية إلى الحزب الاشتراكين قد تعرضوا إلى ما يعانيه الجزائريون، ودافعوا عن بشجاعة عن انشغالاتهم، حيث قال "إن الحزب الاشتراكي لم يقدم مشروعا إصلاحيا حقيقيا في صالح الأهالي المسلمين" ، وأشار الشاني بالدليل إلى المواقف المتناقضة للحزب الاشتراكي، بأن هذا الأخير قد أفشل المشروع الذي طرحه النائب " ديان" Diagne النائب السنغالي في البرلمان الفرنسي، حين طالب بتمثيل انتخابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي في باريس سنة 1927.[3]

[1] - Ibid, p: 239.

[2] - La voix des humbles, n° : 163/ Décembre, 1935, op. cit, p : 259.

[3] - Ibid, p : 260.

3/ علاقة النخبة المفرنسية بالحزب الشيوعي الفرنسي (PCF):

أبدت عناصر النخبة المفرنسة بغالبيتها، عن معارضتها للحزب الشيوعي الفرنسي وتوجهاته، لأنه يتلق الأوامر من موسكو (الاتحاد السوفياتي)، والواضح أن عناصر النخبة المفرنسة سواء الفئة المنتمية إلى المعلمين من أصل أهلي أو الفئة السياسية من الفيدراليات الثلاث، كانت ترفض الأفكار الثورية التي يحملها الحزب الشيوعي، وكذب رابح زناتي، ما ذهب إليه المعمر" غراتيان" الذي أعلن بأن الشيوعية،قد عزت المسلمين الجزائريين الذين يحملون ورقة الانتخاب في يد وميثاق موسكو في اليد الأخرى ويستعدون لرمي فرنسا في البحر.[1]

وفي ذات السياق ، نشرت مجلة " صوت المستضعفين" مقال بعنوان " الشيوعية والإسلام" ندد من خلاله رابح زناتي بالدعاية الشيوعية في الجزائر، وما تقوم به جريدة "**لومانتي**" "**L' humanite**" التي قال أنها لا تعرف انتشارا في الجزائر وليس لها قراء كثر، لان المنخرطين في الحزب الشيوعي ليسوا كثر ولا يتجاوز عددهم بضعة من الأفراد في العمالات الجزائرية، وأكد زناتي أن الدعاية الشيوعية قد أهملت في الجزائر، شيئا يتعلق بذهنية الأهالي (الجزائريين المسلمين، لأن هؤلاء لا يحملون أي تأييد ولا ميولات للفكر الشيوعي، إذ قال: « هناك شيء أساسي ومهم، المجتمع الجزائري المسلم كله مبني على المبادئ (...) القرآن يسير ويضبط بدقة حياة المسلم (...) في الوضع الحالي المسلم لا يمكنه أن يقبل بأي تغيير لا في قانون الأحوال الشخصية ولا في نظامه الاجتماعي الذي يعيش فيه منذ قرون، واختتم زناتي مقاله معترفا بإمكانية تأثير الشيوعيين على الوطنيين أحيانا، الذين يعميهم الحقد على الأعراق، إذ يصورون لهم محاسن النظام الشيوعي السوفياتي وأن فكرة الانفصال والاستقلال التي يثيرها هؤلاء المشاغبون – حسب رأي زناتي – ستجعل الجزائر تحت هيمنة

[1] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص270.

الطرقيين، وأكد أن عناصر النخبة التي تكونت في المدرسة الفرنسية لن ترضخ ولن تتأثر بالدعاية السوفياتية، وأن أي تغيير تعتمده النخبة، لن يكون خارج مبادئ الثورة الفرنسية.[1]

يبدو من هذا التحليل، أن رابح زناتي قد اطمأن بعدم انتشار الفكر الشيوعي في أوساط الجزائريين، لأنهم لن يتبنوا هذه الأفكار الإلحادية والدعاية الثورية التي يروج لها الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، لأن الجزائري – حسب رأي زناتي لديه حصن متين يمنع توغل هذه الأفكار الوافدة من موسكو، والظاهر أن زناتي من خلال طرحه، يدافع عن الجزائر التي ينشد إدماجها في فرنسا.

وفي نفس السياق، يعتبر محند لشاني، الحزب الشيوعي والنقابات المنضوية تحت لوائه، من التنظيمات الأكثر تنظيما، ويعترف– حسب رأيه– بأنها الوحيدة التي أولت اهتماما بقضايا الأهالي، بإتباعهم دعاية جد منظمة لجلب الأهالي للانخراط فيه، ويعتمدون على أساليب دعائية متنوعة (المناشير – الملصقات – الجرائد – الندوات المحاضرات) وفي ذات الوقت يعترف لشاني أن ما اعتمد من أساليب دعائية من لدن الحزب الشيوعي، لم تجلب إليه العناصر الأهلية في (الجزائريين) لأنهم لا يريدون ولا يرغبون في هكذا نوع من الدعاية والنشاط السياسي، لأن الحزب الشيوعي لم يكتف بالدعوة إلى تحقيق المساواة، التي كان يصب إليها الجزائريون، بل عمد إلى نشر أفكار وطنية، هذه الوطنية التي لم تكن ضمن أفكار الأهالي في الجزائريين المسلمين، وقال لشاني :"ما كان على الحزب أن يستغل مآسي وغضب الأهالي الجزائريين إن هذه الأفكار يمكن أن تكلف الكثير للأهالي (...) يجب قدر الإمكان تجنب ذلك" ، ورأى أن الشيوعية تؤدي إلى ظهور فكرة الوطنية، وأن الحزب الشيوعي يستعمل شعوب المستعمرات، كأداة لضرب الرأسمالية في الوطن الأم فرنسا،

[1] – La voix des humbles, n° : 38 / octobre 1925, pp : 22-34.

واستنتج الشاني بأن نشاط الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، يمثل خطرا كبيرا ويبعد الناس عن تحقيق المساواة والعدالة بالطرق السلمية، باستعماله لشعار جديد هو تحرير المستعمرات.[1]

وفي انتقاده الصريح للحزب الشيوعي والدعاية التي يقوم بها في أوساط الأهالي (الجزائريين) يقول لشاني : "هل استقلال الجزائر يمكنه أن يقضي على الطبقية؟ (...) لا يمكن، لأن من النتائج التي ستصاحب ذلك، انتقال الملكية البرجوازية إلى برجوازية أخرى. العمال والبروليتاريا بشكل عام سيغيرون فقط الأسياد وليس الظروف والأوضاع (...) وهذا ما لا يريده العمال الأهالي، الذين يريدون فقط المساواة والعيش في ظروف محترمة"[2]

وقد عبرت مجلة صوت المستضعفين عن موقفها المعارض للتوجهات التي يدعو إليها الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، وأعلنت عن ذلك بقولها : "إننا لا نهتم بما يقوم به الشيوعيون، إذ ليس هناك ما يجمع بيننا وبينهم، ولا نشترك معهم في أي شيء، فسفير البودالي والزملاء الآخرين، الذين يكتبون في الجريدة ليسوا وطنيين ولا وطنيين اصلاحيين كما تسميهم أو تنعتهم جريدة المنادي و صديقاتها الشيوعية (....) سفير البودالي وزملاؤه واعون ومدركون لقضايا الأهالي، لا يتلقون التوجيهات من أي جهة كانت مما يجعلهم بعيدون عن الشيوعيين، الذين يسعون إلى تحويل الأهالي عن اهتماماتهم نحو التوجه الوطني".[3]

لقد أدت معارضة النخبة المفرنسة- المعلمون الأهالي للشيوعية، إلى تسخير مجلة صوت المستضعفين للدفاع عن العناصر التي كانت مهتمة بقضايا الأهالي (الجزائريين)، بعدما كانت توجه إليهم اتهامات بأنهم ذوي توجهات وطنية تارة، وبأنهم شيوعيين تارة أخرى، وأفصحت المجلة بأن من يكتب في صفحاتها ليست لديهم أية توجهات لا وطنية ولا شيوعية.

[1] -La voix des humbles, n°163/ Décembre 1935, p : 253

[2] - Ibid, p: 254.

[3] - La voix des humbles, n° :162/ novembre-1935, p :232.

كما لم تسلم النخبة السياسية المفرنسة، خاصة المنتمية إلى فيدرالية المنتخبين من انتقادات الحزب الشيوعي، ومن الذين تعرضوا لهذه الانتقادات الدكتور بلقاسم بن التهامي، الذي تهجمت عليه جريدة " الكفاح الاجتماعي" La lutte Sociale خلال فترة الانتخابات التي جرت سنة 1928، معتبرة المواقف التي تبديها عناصر النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين الذين يرأسهم بن التهامي، متخاذلة بين اليسار واليمين، وأن هؤلاء المنتخبين لم يتخذوا موقفا واضحا. وقامت جريدة "الكفاح" بتوجيه الاتهامات لبن التهامي، واصفة إياه بعميل الامبريالية والبرجوازية الفرنسية، وعدو العمال والجزائريين المسلمين، وخائن للقضية الإسلامية.[1]

لقد كان لتلك المواقف اثر في عدم انخراط النخبة المفرنسية في الحزب الشيوعي الفرنسي، مقارنة بالأحزاب اليسارية الأخرى (الحزب الاشتراكي، الحزب الراديكالي اشتراكي)، وتشير الدراسات أن تغلغل الحزب الشيوعي الفرنسي في أوساط الأهالي الجزائريين)، قد بدأ مع الثلاثينيات من القرن العشرين، إذ ساهم في توغله المعلم الفرنسي جان شانترون المعروف باسم بارتال Barthel خلال الفترة الممتدة من 1935 إلى 1937، وساهم في التحاق عناصر من الأهالي الجزائريين، وهذا بتعريب الحزب إلى الحزب الشيوعي الجزائري. وقد حاول الحزب أن يظهر ممثلا للأهالي الجزائريين، في مؤتمره الأول المنعقد في أكتوبر1936، إذ وضع نفسه مدافعا عن قضايا الجزائريين.[2] ونتيجة ذلك التوجه، استطاع الحزب الشيوعي الجزائري، أن يجلب إلى صفوفه العناصر المنتمية إلى العمال والموظفين البسطاء.[3]

وخلال الثلاثينيات أظهرت النخبة السياسية المفرنسة من كتلة المنتخبين، معارضتها للحزب الشيوعي في الجزائر لأنها كانت ترى فيه عنصرا مشاغبا، ويعمل على بذر الأفكار الوطنية في أوساط الأهالي وفي ذات

[1] – عبد الرحمن بن العقون ابراهيم، الكفاح القومي و السياسي، الجزء الأول، ص149.

[2] - Claire marynower, être socialiste, op. cit : 677.

[3] - Ibid, p : 690.

الوقت لا يخدم طموحاتها المتمثلة في اندماج الجزائر في فرنسا، وهذا ما جاء على لسان الدكتور الصالح بن جلول في أحد تصريحاته "نحن لسنا شيوعيين، ليس لدينا ما يجمعنا بالشيوعية، لا نريد معارضتها، فما بالكم بإتباعها، أقولها لكم مرة أخرى ومن أعماقي بعد خطاب مصالي وبعد اغتيال المفتي بن دالي انهارت الجسور، فكل ما ليس فرنسيا بالنسبة لي منبوذا وسوف ألاحقه بلا رحمة" وقال أيضا :"إن المذهب الشيوعي والعقيدة الإسلامية لا يتفقان، ولا يمكنها التعايش فيجب موت أحدهما، وإن لم يقتل الإسلام الشيوعية، فإن الشيوعية سوف تقتل الإسلام، كما قتلت كل الديانات الأخرى (...) إن الإسلام يتعرض إلى تكالب السوفيات، لأن موسكو تستطيع بواسطته تحقيق طموحاتها الامبريالية، موسكو تريد إثارة المسلمين الذين يعيشون في المستعمرات (...) ان الشيوعية بتأقلمها مع ضرورات المرحلة تلبس بالنسبة للمسلمين قناع الإسلام و الوطنية المسلمة، كما تتبنى في فرنسا قناع الوطنية".[1] وقال أيضا: "الشيوعية تتظاهر حاليا باحترام الديانة الإسلامية، ففي روسيا واسبانيا هي على العكس من ذلك، إنها بذلك التناقض في سياستها تقدم ما هو كافي إلى الكشف نفاقها السياسي، إنكم تريدوننا أن نقبل بالتعاون مع قتلة الأئمة المسلمين، رجال الدين الكاثوليك، مع هؤلاء الذين ينكرون أي تلق بالدين؟ إنكم تريدون أن تضعوا أيديكم في أيدي جلادي الآلاف من المسلمين والمسيحيين، احذروا إن أيديهم لا زالت ملطخة بالدماء".[2] إن الموقف المعبر عنه من طرف الدكتور بن جلول ينم على رفضه للتوجهات التي تميز الحزب الشيوعي الجزائري، وأن هذا الموقف يعني رفضه للحزب الشيوعي الفرنسي.

[1] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص، ص: 581-583.

[2] - ANOM/GGA/boite, 9H45. Rapport commissariat central de Philippe ville, n° :57, objet d'une réunion publique organisée par le docteur Bendjelloul, Philippe ville, le 16 octobre 1937.

وحسب تقرير لمكتب شؤون الأهالي والشرطة العامة القسنطينة، بتاريخ 27 أكتوبر 1936، بمناسبة انعقاد اجتماع مكتب المؤتمر الإسلامي لقسنطينة، تحدث الدكتور بن جلول عن الانجازات التي قام بها المؤتمر الإسلامي، بصفته رئيسا له وأثناء حديثه وجه اللوم إلى الشيوعيين الذين يدعون، أن الفضل يعود إليهم في حصول الأهالي على بعض الإصلاحات، معتبرا ذلك ادعاءات، بل الفضل يعود إليه – بن جلول – نتيجة الزيارات التي قام بها على رأس البعثات المتنقلة بين باريس و الجزائر، كما اعترف أنه هو من أدلى بذلك التصريح الذي أجراه مع مبعوث جريدة مرسيليا الصباح Marseille Matin، أين تهجم على الشيوعية .حيث قال في ذلك التصريح:" لا أريد أن أخوض الآن في تعاليم الشيوعية من حيث هي، و لكن لا يمكنني ابتداء من الآن أن أرضى بالشيوعية الموجودة ولا سلوكها في الجزائر، ذلك أولا لأن موقف الماركسية العام مضاد لجميع الأديان ونحن في الجزائر نتمسك بديننا الإسلامي ونفضله على كل سياسة، وثانيا لأن الماركسية تؤيد القومية الجزائرية المزعومة التي لا وجود لها، والتي يكون حسبما يظهر لا يمسنا خطرا كبيرا على مطالبنا، فإذا كانت الشيوعية صديقة المسلمين حقيقة (...) فان أحسن وسيلة لإقامة البرهان على هذه الصداقة، أن تضع حدا لدعايتها بالقطر الجزائري".[1]

أما عباس فرحات، كان أقل تشددا في موقفه من الدعاية التي يقوم بها الحزب الشيوعي في الجزائر، وقد اتضح ذلك الموقف من تصريحه الذي قال فيه :" إننا لم نصدر أي حكم على برنامج شيوعي والذي يهدف إلى تحطيم نظام اجتماعي قائم، وهو ما يتجاوزنا" كما تساءل عن مدى قابلية الدولة الشيوعية للتلاؤم مع المجتمع المسلم، ولواقع الذي تعيشه المجتمعات الواقعة تحت حكمها، وعن مدى خطورتها على المجتمع الجزائري

[1] - ANOM/GGA/boite, 9H45. Rapport commissariat central de Philippe ville, n° :57,op, cit.

المسلم.[1] من خلال هذا الطرح يظهر، أن فرحات عباس معارض للشيوعية، وكشف بالتحليل الدواعي التي جعلته لا يتبنى الفكر الشيوعي، باعتباره يتعارض مع الدين الإسلامي.

4/ علاقة النخبة المفرنسة بأحزاب اليمين (PSF) و(PPF) :

كانت الأحزاب اليمينية الفرنسية في الجزائر، تراقب تطور الأهالي (الجزائريين ما بين الحربين، وبما أن هؤلاء أصبح لهم تأثير كبير وواضح على المجالس الانتخابية المحلية للعمالات، خاصة عمالة قسنطينة، فقد اصطدم هؤلاء مع عناصر النخبة، ويذكر أن زعماء أحزاب اليمين كانوا في خلاف مع العناصر المؤيدة للاندماج، خاصة المعلمين من أصل أهلي، ونعتوهم ب المعلمين الحمر وأحيانا بالوطنيين، ومرات بالشيوعيين.[2]

لقد كانت الأحزاب اليمينية الفرنسية في الجزائر المشكلة من منظمة صلبان النار التي تم حلها في جوان1936 والتي أصبحت فيما بعد حزبا سياسيا باسم الحزب الاجتماعي الفرنسي (PSF) بزعامة دولاروك De la rocque، حاول أن يضم إلى صفوفه العناصر أهلية خاصة عناصر النخبة المفرنسية المؤيدة لمشروع فيوليت، ولكن بدون جدوى، وكانت العناصر المؤيدة لمشروع فيوليت والجبهة الشعبية ترجع عدم الانخراط في هذا الحزب إلى عوامل عديدة، أرجعها العربي طاهرات إلى سياستهم المتبعة.[3]

أما الحزب الشعبي الفرنسي (PPF) بزعامة جاك دوريو Jacques Dorriot فقد أعلن في الكثير من المرات معارضته إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، لأن ذلك يتعارض ويتناقض مع الحريات والعادات والتقاليد الإسلامية، إلى جانب موقفه من الجبهة الشعبية التي أصبحت أداة مطيعة في يد الحزب الشيوعي، وقد تسبب ذلك الموقف في حصول ردة فعل من العربي طاهرات ، الذي نشر مقال في مجلة صوت

[1] – فرحات عباس، الشاب الجزائري، مرجع سابق، ص156.

[2] – Abderrahim Sekfali, Le rôle des instituteurs, op, cit, p :182.

[3] – Ibid, p: 184.

المستضعفين بعنوان " عمال الساعة الثالثة" قائلا:" في شمال إفريقيا الحزب الاجتماعي الفرنسي مشكل من طرف قروش الاستعمار الذين حصلوا وجمعوا الأموال وعلى حساب الوضع المزري للفلاح وفي الوقت الذي يقوم فيه أصحابه واتباعه باستغلال بشع لليد العاملة المحلية يعلن دوفو عن اصلاحات في صالح العمال السلمين" كان هذا الرد انتقادا لدوفو Devaud الذي كان يطالب بإصلاحات للمسلمين في حين يقوم أتباعه باستغلال العمال.[1]

ويذكر أن عناصر النخبة الجزائرية، لم تنجذب نحو الحزب الشعب الفرنسي ولا الحزب الاجتماعي الفرنسي رغم المحاولات التي كان يقوم بها المحامي ابا عزيزن، إلا فئة قليلة، وما يبين أن النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)، لم تكن في غالبيتها مؤيدة لأحزاب اليمين الفرنسية، نستخلصه من المقال الذي نشره محند لشاني في " صوت المستضعفين" حيث أبدى امتعاضه من التنافس الحاصل بين الأحزاب اليمينية والأحزاب اليسارية، إذ قال؛ بأن الأحزاب اليمينية، كانت ولمدة طويلة في سدة الحكم، ولكنهم لم يفعلوا شيئا للأهالي، بل أكثر من ذلك فقد ظلت المطالب التي كانت تتقدم بها عناصر النخبة تراوح مكانها، كما أوضح بأن الحكومات التي تعاقبت على الحكم في فرنسا منذ 1870 انتمت بكاملها إلى أحزاب اليمين، ولم يقدموا حلا للمشكل الجزائري، وفي رده على الدعاية التي تقوم بها أحزاب اليمين لجلب عناصر النخبة المفرنسة إلى صفوفها، قال:"لماذا انتظرت الأحزاب اليمينية هذه الفترة التي نمر بها لأجل جلبنا إليها في حين لم يهتموا بنا في وقت سابق، لماذا لم يهتموا من قبل بقضايانا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية"[2] وتساءل لشاني عن موقف صلبان النار من قضايا الأهالي، وقال :"لماذا بقي هؤلاء صامتون إزاء قضايا الأهالي ولم يفعلوا شيئا؟" وقد استدل في ذلك بموقف مجلس بلدية الجزائر التي كانت غالبيتهم من صلبان النار الذين أرجئوا مطلب

[1] - Abderrahim Sekfali, Le rôle des instituteurs, op, cit, p :186. ANOM/GGA/ boite 10H88, La politique indigène dans le département d'Alger au début 1939.

[2] - La voix des humbles, n° 162, novembre 1935; p : 213.

المساواة في الأجور بين العاطلين عن العمل من الجزائريين والأوروبيين، ثم ختم الشاني مقاله مؤكدا أن أحزاب اليمين لم تفعل أي شيء للأهالي يحسب لها، بل أن هذه الأحزاب التي تأمل انخراط النخبة المفرنسة في صفوفها، لا تملك برنامجا، وأنه ليس من مصلحة النخبة الانخراط في هذه الأحزاب اليمينية.[1]

ثانيا: علاقة النخبة المفرنسة بالجمعيات الفرنسية (العاطفين على الأهالي):

لقد وجدت النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية)، تأييدا من طرف العناصر الفرنسية الليبرالية حيث أقدم هؤلاء على تأسيس جمعيات و نوادي. وتذكر المراجع، أن أسماء من عناصر النخبة المفرنسة أعضاء ضمن بعض الجمعيات مثل الجمعية التاريخية التي انخرط فيها إسماعيل بوضربة وأحمد عطشي ومحمد صوالح، وكذلك الجمعية الجغرافية التي كان من أعضائها أحمد بن مجقاف وعبد الرزاق الأشرف، ولما كانت السلطات الفرنسية تهم بالاحتفال بالذكرى المئوية قامت مجلة روكاي التي كانت تصدر في قسنطينة، بنشر أسماء لعناصر من النخبة المفرنسة الذين كانت تعدهم المجلة بالعناصر المتطورة – الانتلجنسيا– حيث بلغ عددهم حوالي اثنين وعشرين عضوا، انضموا إليها.[2]

وحسب نشرية مجلة أفريقيا الفرنسية لسنة1912، فقد نشأت لجنة للدفاع عن مصالح المسلمين، مشكلة من مائة مناضل جزائري نشيط، خمسة وعشرون منهم كانوا متحصلين على شهادات جامعية، وحسب ما أشارت إليه اللجنة، فان هؤلاء هم المتحدثون الطبيعيون أمام الوزراء الفرنسيين، و يذكر أن لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين، أرسلت وفدا إلى الرئيس الفرنسي مشكل من مستشارين بلديين من قسنطينة وجيجل وبسكرة ومحامين وأطباء من مدينة الجزائر تحت رئاسة بوضربة عمر.[3]

[1] - La voix des humbles, n° 162, novembre 1935,op, cit, p : 215.

[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، ص، ص: 262-263.

[3] – مسعودة مرابط يحياوي، مرجع سابق، ص121.

وفي ذات السياق، كونت جماعة من الفرنسيين العاطفين على الأهالي سنة 1913، جمعية سميت " الاتحاد الفرنسي – الأهلي" برئاسة شارل جيد Charles Gide، وضم هذا الاتحاد أشخاصا مثل (جوراس، روزي Rozet ، ميسمي Messimy، أ.فيريA. Ferry، وليغ Lygue)، ومن اهتمامات هذا الاتحاد توسيع القاعدة الانتخابية ومنح الجنسية للأهالي الجزائريين.[1]

كما أقدم العاطفون على الأهالي الفرنسيين بتأسيس التحالف الفرنسي – الأهلي، ومن هؤلاء نومالیال Numa Leal وهو محامي في مجلس قضاء باريس وأستاذ للقانون، بول بورداري Paul Bourdari مدير المجلة الأهلية، أدموند دو كريستموس Edmonde de crismas مدير مجلة، وعناصر أخرى، وانضمت عناصر من النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) واعتبرت من العناصر المؤسسة لهذا النادي، عرفت بنشاطها السياسي، منهم الدكتور بن التهامي، بن علي فكار، بوضربة عمر، الصادق دندن، حاج عمار، مختار حاج سعيد، طالب عبد السلام، حامد إسماعيل.[2]

كما تأسست في بداية 1922 الرابطة الفرنسية لتمثيل الأهالي في البرلمان من طرف عناصر فرنسية ليبرالية من البرلمانيين تحت رئاسة أدوارد أريكو Arricot Edouard، ولجنة أخرى عرفت باسم اللجنة الفرنكو إسلامية، برئاسة لفنارد Lafenarde سكرتير سابق للألبان Albin Rozet ، وأعلنت هذه الرابطة عن تأييدها بأن يكون للأهالي ممثلين في البرلمان الفرنسي، وقد أعلنت شخصيات من النخبة الجزائرية عن تأييدها لمساعي هذه الرابطة.[3]

[1] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص94.

[2] - G. Espé De metz, vers l'empire, édition moderne , librairie Ambert, paris, pp : 175-178.

[3] -Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit, p : 287.

وخلال سنة 1923 أعلنت جريدة التقدم عن تأسيس لجنة العمل الفرنسيالإسلامي في باريس، وقالت أنها تهتم بقضايا الأهالي، ودعت بموجب ذلك الجزائريين إلى الانخراط في اللجنة بباريس، وأعربت الجريدة أن لجنة العمل الفرنسي الاسلامي مؤيدة لمطالب النخبة، وأن علاقاتها –جريدة التقدم– طيبة مع هذه اللجنة الكائن مقرها بباريس، التي يشرف عليها العاطفون على الأهالي منهم أريوArriot، لفنارد Lafenarde، بريزون Brizone، بورداري Bourdari ، ميللي Millet ، بنازات Benazet، أولارAulard، جيد Gide.[1]

وبرزت عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) بشكل واضح في رابطة حقوق الإنسان، التي انخرطت مجموعة محسوبة عن جمعية المعلمين من أصل أهلي، الذين عرفوا بجماعة صوت المستضعفين، ومن الذين انضموا إلى الرابطة؛ المعلم محند الشاني الذي شارك في مؤتمر" تور" كمندوب عن شمال إفريقيا رفقة صديقه شارل أندري جوليان ثم التحق به في الرابطة، معلمون آخرون منهم بلحاج، فاسي، طاهرات، سلال وزناتي.[2]

كما نشط المعلمون من أصل أهلي في الرابطة بصفة ملفتة للانتباه، أين قام هؤلاء بطرح اهتمامات جمعية المعلمين أولا، وكذا اهتمامات الأهالي (الجزائريين)خلال المؤتمرات التي كانت تعقدها الرابطة، وتذكر المراجع أنهم كانوا يطالبون بإلغاء قانون الانديجينا، ومنح الحريات والحق في العمل.[3]

الواضح أن هذه الجمعيات، كانت تمثل لعناصر النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) منبرا للتعبير عن انشغالاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يذكر شارل روبير آجرون، أن هذه الجمعيات

[1] - Attkadoum, du 01/Aout/1923.

[2] – آني راي قولد زيغر، مرجع سابق، ص101.

[3] - Serge Joins, Marcel Lesene, louis Rigaud, jacques Simon, Op. cit, p : 49

امتلكت مجلات و جر ائن، اتخذت عناصر النخبة صفحاتها للتعبير عن آرائها حول القضايا التي كانت تهم الأهالي.[1]

ثالثا: العلاقة بالإدارة الفرنسية المحلية:

1/ معاناة النخبة المفرنسة من إقصاء الإدارة المحلية:

تميزت العلاقة بين النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) بالتوتر مع الإدارة الفرنسية المحلية بجميع مؤسساتها، إذ كانت هذه الأخيرة تحبذ التعامل مع العناصر المنتسبة النخبة التقليدية – بأصحاب العمائم – عوض الفئة المثقفة التي كانت تطالب بفتح وتوسيع الحقوق السياسية للجزائريين، عكس النخبة التقليدية التي كانت تتواطأ مع الإدارة في تجاوزاتها.

وفي أحد المقالات قامت جريدة الإسلام، بفضح الدور الذي تقوم به مصالح الإدارة المحلية الفرنسية في تغليب ترشيح طرف ترضى به ضد طرف آخر، باعتبار أن هذا السلوك كان ساري العمل به من أعلى مستوى وبأمر من جهات مسؤولة، وقد كشفت الجريدة عن رسالة سرية بعث بها الوالي الفرنسي لقسنطينة إلى المتصرف الإداري يدعوه من خلالها إلى تزكية أحد المترشحين المحسوبين على الإدارة، مما جعل الجريدة تصف العملية بالمهزلة السياسية التي تكشف تواطؤ الإدارة الفرنسية مع المستوطنين والعناصر التقليدية من الجزائريين، ودفع هذا السلوك مطالبة جريدة الإسلام بضرورة إلغاء العمل بمرسوم1898 القاضي بأن يكون للإدارة المحلية الصلاحيات الكاملة في ممارسة ضغوطها على الأشخاص للتمثيل الانتخابي في المندوبيات المالية.[2]

[1] - Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit, p : 242

[2] - L'Islam, du 31/decembre/1912.

وفي ذات السياق علل رابح زناتي، أسباب نفور عناصر النخبة من الإدارة المحلية؛ لأن هذه الأخيرة تفضل التعامل مع الفئة المعروفة بالنخبة التقليدية، وهذا تناقض لأنه من المنطق – حسب رأي زناتي – يستوجب التعامل مع عناصر النخبة المتعلمة المتطورة – التي تؤدي دور الوسيط بين الأغلبية المتعطشة التي تحتاج إلى انتباه واهتمام الإدارة وممثليها.[1]

وأي مبادرات تقوم بها عناصر النخبة للرفع من شأن الأهالي الجزائريين وتحسين أوضاعهم، تقابل بالعرقلة من طرف الإدارة، حتى لو أخذت تلك المبادرات طابعا غير سياسي، وفي هذا السياق يذكر الشريف بن حبيلس مثالا عن أحد الأهالي (الجزائريين) المتنورين من عناصر النخبة المتعلمة، قام بإنشاء تعاونية هدفها محاربة فكرة رشوة الموظفين التي يعاني منها الأهالي، ورغم ضيق دائرة التعاونية التي انضم إليها مجموعة من الفلاحين ، إلا أن الأمر أخاف المعمرين فقضوا على المشروع، بأن كتب أحد المعمرين رسالة وصف فيها التعاونية بالرغبة في الثروة، ووصفت صاحب المبادرة بالشاب التركي، وما كان من المتصرف الإداري وفي إطار التهدئة نصح الشاب صاحب المبادرة (التعاونية) بأن يحتفظ لنفسه بنواياه وأفكاره الحسنة.[2]

وكانت معارضة الإدارة المحلية لعناصر النخبة المفرنسة تتم بشكل مفضوح، ويذكر جان ميليا Jean Melia حادثة حضر وقائعها، تتمثل في استقبال موظف سامي في مكتب الوالي العام للجزائر، شابا جزائريا حامل لشهادة الليسانس في القانون، كان يحمل معه رسالة موقعة من طرف موتي Moutet البرلماني الفرنسي تحمل توصيات، وحين تقدم الشاب للحصول على منصب قايد، رد عليه مسؤول المكتب قائلا :"يبدو أنك لم

[1] - R. Zenati ,op.cit, p: 48.

[2] - Cherif Ben habiles, op.cit,p43.

تفكر، إنك تلبس على الطريقة الأوربية، إنك تضع على رأسك قبعة أنك مطوربي (....) إخوانك لن يتعرفوا عليك وإن تعرفوا عليك فإنهم قد يتخذون موقفا ضدك ".[1]

وهناك مواقف أخرى عاشتها عناصر النخبة المفرنسة تثبت معارضة عناصر الإدارة المحلية لهم، إذ عندما يتقدمون لطلب الجنسية، تقابل طلباتهم بالتماطل والعراقيل، وهذا ما يرويه السعيد فاسي المعلم المتجنس في مذكراته، إذ تقدم بطلب الجنسية بموجب ما يسمح به قانون سناتوس كونسلت 1865، وبعد أن طرح الملف بمدة، ذهب للاستفسار، فتفاجأ برد الموظف الفرنسي، قائلا له :"أنت أهلي، ألا يكفيك ذلك؟ أتظن أنه ليس هناك ما يكفي من الفرنسيين؟"[2]

وتعد قضية المقلع تعبيرا حقيقيا على التعسف الإداري ضد النخبة المفرنسة، حتى تلك التي تجنست، إذ أقبلت الإدارة المحلية بإلغاء نتائج انتخابات محلية جرت سنة 1929، والتي أسفرت عن فوز خمسة أعضاء من الأهالي المتجنسين و خمسة أهالي من غير المتجنسين، وكانت الحجة في ذلك أن المجلس أصبحت فيه الأغلبية للأهالي.[3] لقد كان هذا السلوك من منطق استعماري، الذي يكرس الهيمنة والسيطرة للأوربيين لا غير. وقد علق على تلك الفضيحة أ محمد بن رحال في مقال نشر في جريدة "صوت الأهالي" بعنوان" حالة نفسية مؤسفة" ، مؤكدا أن إلغاء الانتخابات في بلدية المقلع دليل على الموقف المتطرف العناصر الإدارة المحلية، وأثبت بن رحال أن إقبال الإدارة على إلغاء النتائج، إنما هو خوف على مصالح المستوطنين لا غير، مع العلم أن

[1] - Jeans mélia, le triste sont des Algériennes, op.cit,p 49.

[2] - la voix des humbles, n° :72, mars 1929, pp : 04-05

[3] - Kadour Mekaci, op.cit,p10.

المنتخبين الخمسة المتجنسين والخمسة الآخرين الغير المتجنسين، قد وقع اختيارهم على رئيس البلدية فرنسيا ونائبه فرنسيا.[1]

كما تحدث العربي طاهرات خلال المؤتمر الثالث والثلاثين للحزب الاشتراكي المنعقد في ماي – جوان 1936، بأن عناصر النخب المفرنسة– فئة المعلمين من أصل أهلي يعانون، لأنهم يعيشون من الناحية الإدارية تحت نظام خاص وفريد، وذكر مثالا على ذلك، ما يرد به ممثلو الإدارة المحلية على الجزائريين المطالبين بالحقوق، بالعبارات التالية:" إذا أردتم أن تستمتعوا بالمواطنة، إذا أردتم أن تكون لديكم حقوق، عليكم بالتجنس والدخول في المدن بق الفرنسية" وقال طاهرات يوجد من المعلمين الأهالي (الجزائريين) من خلال عملية التجنس، من تخلوا عن أحوالهم الشخصية، وأنهم ضنوا أنه سيرحب بهم، إلا أن المعلم المتجنس لا يتمتع بنفس الحقوق مع الفرنسي.[2]

وفي ذات السياق ، تذكر أحد الدراسات أن السلطات الفرنسية المحلية كانت تشك في نوايا النخبة المفرنسة، ولم يسلم من ذلك المعلمون من أصل أهلي (الجزائريون)، حيث عانوا من التهميش، كما حوصروا من طرف الإدارة، وخضعوا لرقابتها الشديدة بدعوى، أنهم يمارسون السياسة وطموحين وقوميين مثل الأتراك، بالرغم أن مطالب هؤلاء لم تكن لتخرج عن المطالبة بالمساواة في الرواتب، ، مما جلب لهم العداوة، خوفا من إشراكهم في الوظيفة ، وتذكر هذه الدراسة، أن مسؤول أكاديمية الجزائر رفض تأسيس رابطة المدرسين الجزائريين خلال 1910.[3]

[1] - la voix indigène , no 06 du 18/juillet/1929.

[2] - parti socialiste (section française de l'internationale ouvrière XXIII corriger ,op.cit,p 104.

[3] – عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 219.

كما يوجد تقرير سري بتاريخ 20 ماي 1938 في حق أحد المعلمين المتجنسين، يكشف مدى حقد المتصرف الإداري للبلدية المختلطة سبدو" بعمالة وهران ، يصف المعلم بمعاداته للإدارة، وقد طالب نقله، لأن ذلك من مصلحة الإدارة ، ولما جند المعلم في أكتوبر 1939 أرسل المتصرف الإداري تقريرا آخر يصفه بالرجل الخطير الذي يعمل على إثارة الكراهية ضد الفرنسيين.[1]

2/ علاقة النخبة المفرنسة – المنتخبون – بالإدارة المحلية الفرنسية:

عانت النخبة السياسية المفرنسية، من الإدارة المحلية بالجزائر، علما أن هذه الأخيرة كانت متحالفة مع المستوطنين الفرنسيين، للحيلولة دون بلوغ هذه الفئة من النخبة إلى أهدافها، ورغم اعتدال مطالب النخبة، و عملهم ضمن إطار السيادة و الوطنية الفرنسية، لم يحصلوا على شيء من الإدارة، التي بقيت دائما حذرة تجاههم، وتفضل عليهم أبناء العائلات المتواطئة معها – العائلات التقليدية.

وفي ذات السياق، ذكر المحامي طالب عبد السلام عن تجربته الشخصية حيث كان هذا الأخير ينتمي إلى عائلة أغلب أعضائها معروفين بوفائهم لفرنسا، وأقدم على التجنس مع بداية الحرب، جالبا لنفسه الأسى بين إخوانه في الدين، إذ كانوا يعتبرونه مرتدا ثم تجند خلال فترة الحرب ورغم مستواه التعليمي، عارضت الإدارة في سنة 1927، ترشيحه إلى المجلس العام لوهران ، وقدمت مرشحا أميا بدله.[2]

لقد كانت عناصر النخبة المفرنسية المنتمية إلى الفيدراليات المنتخبين المسلمين الجزائريين – للعمالات الثلاثة أكثر عرضة للممارسات السلبية لمصالح الإدارة الفرنسية، علما أن هذه الأخيرة، كانت منتقدة في تصرفاتها. وتذكر دراسات تاريخية أن عيون الإدارة كانت تتابع بصفة مستمرة عناصر فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة

[1] - ANOM/GGA/ boite 9h30, préfecture d'Oran centre d'information et d'études, n°417, renseignement, Oran, le 13 octobre 1939.

[2] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 281.

قسنطينة، نظرا للنشاط الذي تميزت به خلال الثلاثينات من القرن العشرين، حيث جاء في تقرير سري للإدارة الفرنسية المحلية مكتب شؤون الأهالي، خص بن علي فكار، واصفا إياه بالخطير، كونه غاب مدة من الزمن عن تلمسان ، وبمجرد عودته إلى تلمسان لممارسة المحاماة منذ سنوات، بدأ يظهر ميولات سياسية، وتم انتخابه مستشارا بلديا خلال انتخابات 1929 ، وخلال احتفالات الذكرى المئوية ، وبحضور الوفود والبرلمانيين، أدلى الرجل بتصريحات لاذعة، وصفتها الإدارة المحلية بأنها ذات نبرات وطنية.[1]

يكشف التقرير تأثير المستوطنين على الإدارة الذي أصبح مفضوحا ، لأن الرجل الذي تحدث عنه التقرير السري معروف بمواقفه وآراءه حول الكثير من القضايا، وسبق له إن تحدث عن التجنيد الإجباري في جريدة الإسلام والراشدي، وبديهي جدا أن يتعرض إلى الاحتفالية المئوية، التي انتقدتها عناصر النخبة المفرنسة، لما ميز الاحتفالية من إثارة لمشاعر المغلوبين.

وخلال صائفة 1933، أعلن الدكتور بن جلول عن رغبته إلى الانتقال إلى باريس أظهرت الإدارة الفرنسية الممثلة في الوالي العام "كارد" Carde رفضها مقابلة البعثة ، وقام هذا الأخير بإعلام باريس بما يقوم به بن جلول ، وطالب من السلطات في باريس، بألا تستقبل البعثة خاصة بن جلول الذي ويظهر معارضة للإدارة الفرنسية في الجزائر، وأن هذه البعثة لا تمثل الأغلبية، وقد أثمرت الضغوطات ، حيث لم يستقبل وزير الداخلية شوطان Chautemps بن جلول والبعثة المرافقة له.[2]

[1] - ANOM/GGA/ boite 9h30, fiche de renseignement de Fekar Ben Ali ould Mohamed, Avril 1935.

[2] - Mustapha Hadad, le constantinois entre deux guerre socioéconomiques ou la métamorphose d'une grande région de l'Algérie, vol I doctorat d'état es lettres et sciences humaines option histoire, université de Provence Aix Marseille 1994., p:22.

ومن جانب آخر أقدمت الإدارة الفرنسية المحلية بفرض عقوبات الطرد على بعض العاملين في الإدارة من الجزائريين الذين أظهروا تأييدهم لبعثة بن جلول، وطرد كل الذين يشغلون مناصب وكيل قاضي، منهم السيد عبد العزيز وكيل قضائي في جيجل بسبب أفكاره المؤيدة لبن جلول وهناك موظفون آخرون تم تسريحهم لسبب بسيط لأنهم تمنوا التوفيق للبعثة المتوجهة إلى باريس واتهمتهم مصالح الإدارة بأنهم قاموا بحملة لصالح البعثة.[1]

وردا على ما قامت به الإدارة من ضغوطات على عناصر البعثة الفيدراليات الثلاثة خاصة منهم فيدرالية قسنطينة، بمناسبة انعقاد الجلسة العادية بالمجلس العام القسنطينة في أكتوبر 1933، قدمت عريضة لمنح ثقة للوالي العام كارد

Carde،رفض بن جلول التصويت عليها وتبعه بن خلاف في ذلك الموقف، وكان هذا تعبيرا من هذه العناصر على تجاوزات الإدارة.[2]

ويظهر من خلال معظم التقارير الرسمية الصادرة عن مصالح الإدارة الفرنسية، أنها لم ترض عن النخبة السياسية، حيث تصفهم بالخطيرين على السيادة الفرنسية، وقد كان الدكتور بن جلول أهم عنصر مستهدف من تلك التقارير، خاصة منها التقرير السري، الذي بعث به الوالي العام للجزائر" كارد"، إلى وزير الداخلية، واصفا بن جلول بأنه يسيء إلى الإدارة الفرنسية ، واتهمه بجمع الأموال من إخوانه ، والتبرعات من أجل تموين تنقلات البعثات إلى بباريس، وكذلك استعمالها في حملاته الانتخابية.[3]

[1] - Mustapha Hadad, op, cit, p 24.

[2] - bid, p27.

[3] - ANOM/GGA/boite 9H38, rapport à monsieur le ministre de l'intérieur, paris, 19janvier1935, signer par le gouverneur général Carde.

كما ألصقت التهمة للدكتور بن جلول، بأنه وراء الأحداث الدامية التي حصلت في قسنطينة في05 أوت 1934، وهي أحداث جعلته يتحول إلى زعيم سياسي وأضاف التقرير أن هذا الرجل يمارس تأثيره على الأهالي الأميين لإثارة الفوضى.[1]

وكان لويس ميلو Millot مدير مصالح شؤون الأهالي يتهم النخبة، أنها عميلة الدعاية البلشفية والدعاية الألمانية وقال أنهم عناصر مشاغبين وضد الفرنسيين، كما حملهم مسؤولية أحداث 05 أوت 1934 بقسنطينة وأحداث سطيف1 فيفري 1934، وقد انساقت الإدارة وراء فكرة أن بن جلول وجماعته من النخبة بأنهم كانوا وراء التحريض لتلك المظاهرات ، ودعوا إلى الاعتداء على اليهود، واعتبرت التقارير الصادرة عن مصالح الإدارة الفرنسية للشؤون الأهلية أن تلك الأحداث قد حرض عليها بن جلول لأجل الإصلاحات السياسية التي دعوا إليها، ووصفوهم بالمعادين لفرنسا.[2]

ولم يسلم عباس فرحات من اتهامات الإدارة الفرنسية، خاصة من تلك التقارير التي كانت تصدر عن محافظ الشرطة لعمالة قسنطينة، ففي تقرير لهذا الأخير يشير أن فرحات عباس في تصريحاته ينتقد كثيرا الإدارة الفرنسية ويعمل على إشاعة الكراهية ضد الفرنسيين من خلال الجمعية التي أنشأها في سطيف التي سماها الجمعية الخيرية، ويستعمل مقرها في سطيف نجلب الأهالي (الجزائريين) لأغراض دعائية، كما اتهمه التقرير يبثه المشاعر أدت إلى وقوع حوادث قسنطينة في 04 أوت1934.[3]

لقد أدت حوادث قسنطينة بالإدارة– مصالح الشؤون الأهلية – ومصالح الشرطة إلى توجيه أصبع الاتهام إلى عناصر النخبة التي أخذت تتحدث عن مظالم الشعب الجزائري، ويذكر أن خلال الأحداث لا الإدارة المحلية –

[1] - Ibid.

[2] - Jean Melia, le triste sort des indigenes, op. cit., p: 199.

[3] - ANOM/GGA/boite 9H45, Fiche de renseignement concernant le nommé ferhat Abbes, op, cit

مكتب الشؤون الأهلية – ولا الوالي العام، كانوا ينظرون بعين الرضا إلى النخبة السياسية التي كانت تعرف كيف تتحدث على القضايا التي كانت تهم الجزائريين.[1]

كما تميزت مكاتب مصالح الشؤون الأهلية بمعاداة مفضوحة تجاه المنتخبين باتهامهم بمعاداة فرنسا و أنهم يحملون أفكارا وطنية وخلال اجتماع المجلس العام القسنطينة في 28 أكتوبر 1934، تحدث عن تلك التجاوزات المرتكبة في حقهم خاصة الدعاية التي يروج لها العاملون في مصالح الإدارة المحلية، فقال:" لا يجب عليكم ان تصدقوا بأن أحداث قسنطينة كانت تعبيرا عن معاداتها لفرنسا، أنه فعل داخلي اتخذ منحى تتأسف له (...) إننا نريد أن نعمل بالتعاون معكم لأجل رفاهية فرنسا التي من خلالها تتحقق رفاهية الجزائر" كما جاء رد فرحات عباس " يوميا نطعن ديننا وأن الجزائر التي تطيح في الجزائر شبتا ولا أحد منكم أيها السادة اعترض على هذه التصرفات وندد بها".[2]

في ذات السياق يذكر الدكتور سعدان في تصريح له أن الإدارة الفرنسية المحلية تشير بأصبع الاتهام إلى النخبة ، وان هذا الحكم السلبي في كثير من الأحيان موجهة إلى هذه الفئة التي تكونت في المقاعد المدارس الفرنسية، أن معظم التصريحات المعادية تصدر أحيانا من لدن عناصر من الإدارة، ومما يقوله هؤلاء "لقد قمنا بتعليمهم وتثقيفهم ها هم الآن يعادوننا" وندد سعدان بتلك الأحكام السلبية، مؤكدا وجوب الثقة في هذه الفئة من النخبة المفرنسة، حتى تدافع جيدا على مصالح الأهالي الجزائريين.[3]

لقد حاول عباس فرحات، أن يدفع عن النخبة التهم، التي كانت تلصقها بها مصالح إدارة الشؤون الأهالي، بأنهم فقط مجموعة من المشاغبين والطموحين لأجل اغراض سياسية، معتبر من السهل قول ذلك، ولكن

[1] – Jean Melia, le triste sort des indigènes, op. cit, p : 207
[2] – Jean Melia, le triste sort des indigènes, op. cit, p : 208
[3] – Jean Melia, le triste sort des indigènes, op. cit, 209.

يصعب إثباته، واعترف عباس فرحات أنه كان بعيدا عن السياسة والصراعات السياسية والحزبية، ولكن انتخابه مع العناصر الأخرى من النخبة عدها موجة آتية من الأعماق التي صعدت من الوسط الجماهيري، وقال:"إن انتخابنا وفوزنا في الانتخابات له مدلول كبير بأن المشكل الأهلي (الجزائري) تجاوز حدود بأن المقهى العربي، حيث أصبح أمرا يخص العائلة الجزائرية سواء كانت من البرجوازية الزراعية – العمالية ، إن البيت المسلم الذي يتحرك، الأمهات الزوجات، والأبناء، لقد صوتوا على الرجال الجدد لأنهم يتشرفون بأن يكونوا مثقفين فرنسيين وإنهم يمثلون ويخصون العائلة الفرنسية" وأضاف:"إن هذا المنتخب، ليست له سوابق في تاريخ الاحتلال الأوربي الذي يراد خنقه أو يغرق، لأجل أغراض انتخابية في القومية الإسلامية، إن هذه التهمة لا تنطلي على أحد ، ربما نحن اليوم يشترى فيه كل شيء".[1]

يبدو من هذا الطرح أن فرحات أراد أن يدحض التهم التي كانت توجهها الإدارة للنخبة بأنهم، يعملون ضد السيادة الفرنسية، ويجرون وراء مصالح شخصية، بل على العكس من ذلك، لأن الذين صوتوا عليهم سنة 1934، أرادوهم لمهمة نبيلة وهي الدفاع عن مصالح الأهالي (الجزائريين)، وإن انتخابهم ووصولهم إلى المؤسسات الانتخابية، هو لأسباب عديدة منها، رغبة الأهالي (الجزائريين في أن يكون هؤلاء ممثلين لهم، أولا، أما ثانيا فإن هذه المجموعة – النخبة– هي على عكس من النخبة التقليدية التي كانت تعمل لمصالحها الخاصة، وأما الاتهامات التي توجه لهم، إنما هي نتيجة لمواقفهم وانتقاداتهم للسلطات الفرنسية ودعوتهم على ضرورة البحث عن حل لمشكل الأهالي (الجزائريين) وهذا ما لم تتعود عليه الإدارة الفرنسية المحلية.[2]

كما لم تتوان الإدارة الفرنسية، باتهام بن جلول بالوطنية وتحالفه مع حزب الشعب الجزائري ، حيث جاء في تقرير سري ، يذكر أن رئيس فيدرالية المنتخبين المسلمين بن جلول لعمالة قسنطينة ، قد تلقى دعوة من طرف

[1] - La voix des humbles, n° 154, Mars 1935,p 391.

[2] - ANOM/GGA/boite 9H45Ferhat Abbes, pourquoi nous créons ; op, cit, p :

حزب الشعب الجزائري، لعقد اجتماع مع مختلف الأطياف الموجودة في الجزائر، من جمعية العلماء المسلمين والمنتخبين الفيدراليين، ويذكر التقرير أن بن جلول قد غاب عن الاجتماع الذي جرى في 23 جويلية 1938 وإن الدعوة للحضور كانت قد وجهت إليه عن طريق جريدة البرلمان الجزائري[1]، كما تحدث التقرير عن إمكانية حدوث تقارب بين بن جلول وحزب الشعب الجزائري. الواضح من هذا التقرير، أن الجهات المسؤولة عن إدارة مصلحة شؤون الأهالي، كانت تختلق أي شيء، لأجل إفشال مساعي بن جلول، حيث كانت توجه له تهمة التحالف مع من كانوا ينعتون بالوطنيين من عناصر حزب الشعب الجزائري.

ولقد أدى مشروع بلوم – فيوليت التي التفت حوله النخبة المفرنسة والتيارات السياسية الأخرى، إلى تخندق الإدارة الفرنسية المحلية إلى جانب المستوطنين الفرنسيين في محاولة منهم لإفشال المشروع، وقد تحدث فرحات عباس عن ذلك في اجتماع المؤتمر الإسلامي في قاعة السينما المجاستيك في الجزائر لهم12/01/1937، مؤكدا أن العناصر تبقى نفسها هي المعارضة لأي إصلاحات في صلح الأهالي (الجزائريين المسلمين في إشارة منه إلى العناصر المنتسبة للإدارة الفرنسية في الجزائر والموقف هذا ناجم عن التحالف الحاصل بين الإدارة الفرنسية ومصلحة الشؤون الأهلية والمستوطنين، وقد أيده في هذا الطرح الدكتور سعدان، بوجود تحالف بين الإدارة الفرنسية والمستوطنين لإفشال مشروع بلوم – فيولييت.[2]

وهذا ما أثاره موريس فيوليت في كتابه، لما تعرض إلى العلاقة التي كانت بين الإدارة المحلية في الجزائر والنخبة المفرنسة، إذ ندد بالنزعة التي كانت يبديها هذا الجهاز الإداري قائلا :"إن عمليات الوخز المتكررة التي تجرح كرامة هذه النخبة تتراكم كل يوم بطريقة خطيرة ولا تعجب إذا كان المثقفون الجزائريين الذين يجدون كل الاحترام والتقدير في مرسيليا او باريس يستغلون الرجوع إلى الجزائر ذلك أنهم في باريس سواءا كانوا في المقهى

[1] - ANOM/GGA/boite 9H45.

[2] - ANOM/GGA/ boite 9h45.

في الشارع أو المسرح أو حتى في مكتب الوزير، يشعرون بشخصيتهم الكاملة، ولكن بمجرد أن يعبروا البحر عائدين إلى الجزائر يشعرون انهم لا يحضون سوى بمكانة ثانوية في بلادهم ."[1]

ولعل ما يبين أن الإدارة الفرنسية، لم تكن أبدا لتقبل تنفيذ مشروع فيوليت، الذي علقت عليه النخبة المفرنسة آمالها، يمكن أن يفهم مما أجاب به رئيس الوزراء الفرنسيين دلاديه Daladier، حين استقبل وفدا عن المؤتمر الإسلامي في باريس وخلال المقابلة أجابهم قائلا : « البرلمان معارض لمشروع فيوليت ولا يظهر عليه أن يعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب مع الحالة الشخصية الإسلامية ، وإمام هذا الوضع فإني لا أستطيع أن أتولى أي شيء إنني أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأن فرنسا أمة قوية".[2]

يستنتج من هذا أن لوبي الأقلية الأوربية (المستوطنون) والإدارة المحلية الفرنسية خاصة منها مصلحة شؤون الأهالي استطاعوا أن يفرضوا منطقهم على البرلمان الفرنسي لأجل رفض التصويت على مشروع فيوليت ، وبهذا يمكن القول أن الرد الذي قابل به دلاديهDaladier وفد المؤتمر الإسلامي كان بمثابة رصاصة الرحمة التي أطلقت على مشروع ولد مشلولا، رغم ردة فعل فرحات عباس، بأن الحكومة الفرنسية تتحمل مسؤوليتها امام التاريخ وأن احترام حق الفرد أكثر أهمية من أفضل الأسلحة.[3]

رابعا: مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية والمستوطنون:

1/ معارضة المستوطنين للشبان الجزائريين

[1] - Maurice violette , op.cit ,p 424.

[2] - أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، مرجع سابق، ص 165.

[3] - أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، نفس المرجع، ص 166.

أبدا المستوطنون معارضتهم للنخبة منذ أن بدأت السلطات الفرنسية في تنفيذ سياستها التعليمية الداعية إلى تشكيل نخبة من الأهالي في الجزائريين) يقومون بالوساطة مع السلطات الفرنسية، لأجل تحقيق سياسة الاندماج. وكانت مواقف المستوطنين عدوانية للنخبة، تقاس بمدى مستواهم العلمي، وحجتهم في ذلك أن السماح للأهالي" الجزائريين" بالوصول إلى مستوى التعليم العالي سوف ينجم عنه تشكيل قياديين أشد خطرا و معارضة للوجود الفرنسي وتجلى الموقف المعارض للنخبة المثقفة – المتطورة منذ أن ظهر ما اصطلح عليه، بفكرة الشبان الجزائريين، حينها ندد المستوطنون بتلك النخبة التي وصفوها بالكاذبة والشرذمة وناكري الجميل والمنافقين الذين لا يخفى إخلاصهم الزائف ولا تظاهرهم بالولاء درجة كرههم للفرنسيين.

ويبدو أن هذه المواقف إزاء النخبة المتخرجة من المدارس الفرنسية، يعود إلى ما كتبته بعض الأقلام الفرنسية، علما أن أصحاب هذه الكتابات ذكروا أنهم تتبعوا نشأة هذه الفئة وتأثرها بما كان يحصل آنذاك من تحولات سياسية، ومن هؤلاء نجد أندري سرفي Andre Servier، الذي ادعى في كتاباته إماطة اللثام عن المخاطر المحدقة بفرنسا من خلال نشوء القومية الإسلامية، وإنه يتابع انتقال العدوى من مصر إلى تونس ثم الجزائر، كما كان هناك كاتب فرنسي آخر ايميل قوتي Emile Gautier كتب بأن عناصر النخبة المتكونة في المدرسة الفرنسية، قد تحولوا إلى أعداء ألداء للفرنسيين، وهذا في نظره طبيعي لأن طائفة المولدين في المستعمرات العبيد قديما، هم الذين كانوا يشكلون خميرة التمرد والعصيان، وأنه إذا لم يكن في أفريقيا الشمالية مولدون بالمفهوم العرقي، فإن الحاصلين على شهادة البكالوريا يعتبرون فئة مولدة بالمفهوم الثقافي.[1]

[1] – Jacques Bouveresse ,op.cit, pp : 845-846.

وقد أبدت جماعة متطرفة من المستوطنين معارضة شديدة للنخبة الفرنسية خاصة منذ إعلان هذه الأخيرة عن قبولها مشروع التجنيد الإجباري مقابل منح إصلاحات تعمل على تحسين وضعية الأهالي " الجزائريين" وتخفف من المعضلة الأهلية.[1]

وقد انتقد المستوطنون الموقف، الذي اتخذته النخبة من مشروع قانون التجنيد الإجباري، لأن من شأن ذلك – حسب رأيهم أن يمنح لهم فرصة اعتلاء مناصب سياسية، وبالتالي يزاحمونهم في مراكز اتخاذ القرارات (المجالس الانتخابية المحلية في البلديات والمجالس العامة والمندوبيات المالية، ولم يتورع المستوطنون من توجيه الاتهامات للنخبة ، فكانت تلصق بهم تهمة القومية الإسلامية والتخابر مع الألمان ويعملون للدعاية الألمانية – التركية ، ويسعون إلى إحداث مواجهة بين العرقين الفرنسي والجزائري.[2]

وكان هدف المستوطنين من وراء تشويه صورة النخبة لدى الرأي العام الفرنسي، الحيلولة دون الشروع في الإصلاحات، التي تراها باريس ضرورية لدعم أسس الوجود الفرنسي، وقد رد على تلك الاتهامات الموجهة للنخبة المحامي مختار حاج سعيد إلى رئيس تحرير جريدة " لادياش دوكونستانتين " La depeche de Constantine التي حاول من خلالها، أن يثبت ولاء عناصر النخبة المفرنسة لفرنسا، وأنهم لا يعملون مع أي طرف خارجي سواء الأتراك أو الألمان، وهذا السبب واحد،وهو أن عناصر النخبة يعتبرون أنفسهم فرنسيون وأن كل من يعمل ضد فرنسا فهو ضدهم.[3]

2/ تنديد المستوطنين بإصلاحات 04 فيفري 1919:

[1]- شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص50.

[2]- أحمد محساس، مرجع سابق، ص45.

[3] - Mahfoud Smati, les jeunes algériennes, correspondances et rapports, 1837-1918 thala éditions , pp 163-165.

بانتهاء الحرب العالمية الأولى، وظهور إصلاحات 04 فيفري 1919، كانت فئة المستوطنين أشد معارضة لتلك الإصلاحات، حيث بمجرد ما شاع خبر وضع المشروع ثارت ثائرتهم، وعارضوا فكرة توسيع الحقوق السياسية لصالح الأهالي (الجزائريين)، لأن هذه الإصلاحات كانت تعني فئة معتبرة من الأهالي منهم عناصر النخبة، وقد ادعى المعارضون لتلك الإصلاحات، بأنها ستؤدي إلى انقلاب يهدد السيادة الفرنسية في الجزائر، حيث يذكر شارل اندري جوليان، بأن مشاركة الأهالي في الحرب العالمية لم تعدل في معاداة المستوطنين لهم في شيء، إذ صرح نائب وهران في مجلس الشيوخ " مارسيل سان جرمان" Marcel Saint Germain قائلا :" قام الأهالي بواجبهم نحونا، و استحقوا المجازاة، ولكن هل من الضروري أن نلجئ من أجل ذلك إلى إجراءات التهور؟."[1]

لقد اعترض المستوطنون في مختلف المجالس الانتخابية المحلية في الجزائر، على مشروع إصلاحات04 فيفري 1919، لكي لا يصبح الجزائريون مواطنون فرنسيون عن طريق التجنس، لأنه سيكون من جراء ذلك الحق، إمكانية الحصول على حق انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم، وقد شن المستوطنون حملة مسعورة ضد المشروع منددين به واعتبروه عامل مؤدي إلى ضياع الجزائر و انقلاب الأهالي (الجزائريين) على المستوطنين الفرنسيين، وكانت جريدة "صدى الجزائر"

d'Alger L'echo" عن طريق مديرها بايلاك، إذ أعلن هذا الأخير تحذيرات وتهديدات ، معتبرا ما تقوم به حكومة فرنسا- المتروبول – جهالة بالظروف والأحوال، قائلا:"إن ما تقوم به الحكومة الفرنسية – المتروبول

[1]- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير- القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقصم، فتحي زهير، الحبيب شطي، مراجعة فريد السوداني، دار التونسية للنشر، 1976 تونس، ص: 130

اتجاه الأوضاع يوحي بأنها لا تدري بالأحوال، وأن اعتقادها الحكومة الفرنسية – أن سكوت المستوطنين، هو رضانا بما يحاك ضدنا، فإن السلطات الفرنسية في المتروبول، تكون واهية ، لأنها لا تعرف حقيقة شعورنا".[1]

وبالرغم من ولوج عناصر النخبة المفرنسة إلى المجالس المحلية، لم تهدأ معارضة المستوطنين لهذه العناصر ويتجلى ذلك في المسائل والمشاريع التي كانت يطرحها النخبة في المجالس الانتخابية، إذ لما طالب المندوب المالي طالب عبد السلام من المجلس العام لوهران في الجلسة المنعقدة في26 فيفري 1920، بأن يكون تمثيل للمسلمين الجزائريين في اللجان الرئيسية الثلاث، فقد أدت وجهة نظره المطروحة إلى غضب المستشارين الأوروبيين المتطرفين، حيث عبر أحدهم قائلا إن كانت فرنسا قد أعطت فعلا حقوقا للمسلمين الجزائريين فإنها تنتظر لكي تعطيهم المزيد حتى ترى كيف سيمارسون الحقوق التي يتمتعون بها >> وكان تعبير هذا المستشار ينم على الحقد لعناصر النخبة و رفض مشروع إصلاحات فيفري 1919.[2]

كما قامت جريدة " لوسوار" Le Soir لصاحبها قاسيير رئيس بلدية وهران بنشر تعليق على الإصلاحات التي فرضها مشروع جونار04 فيفري 1919، وما ترتب جراء تطبيق نصوصه على فئات من الجزائريين خاصة عناصر النخبة المفرنسة ، جاء فيه :" إذا كان بعض الفرنسيين يرون أن الوقت لم يحن بعد للتنازلات التي منحت للمسلمين الجزائريين، فإن البعض منهم، وجدوا الوسيلة لتشكيل مجموعة من المتطرفين"، لقد كان بالنسبة لهؤلاء المستوطنين المتطرفين من غير المفيد البحث عن الحوار مع نخبة الأهالي، فالمحاورون الوحيدون الذين كان المستوطنون يقبلون الحديث معهم فقط القادة الجزائريين المدمجين– يقصد النخبة التقليدية – الإدارة

[1] - L'éche d'Alger,du 26- mars-1919.

[2] – محفوظ قداس، مرجع سابق، ص72.

الفرنسية، فقليل من الأوربيين المستوطنين من كان يعترف بضرورة الاستماع إلى هذه الفئة من النخبة، بل أن البعض منهم شكك في ولائهم لفرنسا.[1]

وعن هذا الموقف المعارض لإصلاحات فيفري 1919 من طرف المستوطنين، يذكر عبد العزيز كسوس، بأن رئيس بلدية هيلوبوليس " سكيكدة وهي بلدية صغيرة في عمالة قسنطينة رمي أمام الملأ النصوص القانونية الإصلاحات فيفري 1919، وداسها برجليه، قائلا :"هذا ما أفعله بقوانينهم وقد أدت موجة المعارضة للمشروع إلى انعقاد مؤتمر في ماي1920 لرؤساء البلديات والمجالس الجزائرية، وتهجموا على جونار Jonnart واصفين إياه بالعربي، وطالب المجتمعون، بإعادة طرح المشروع للدراسة على المنتخبين والمجالس الجزائرية، وكذلك يفعل الأمر مع القوانين التي تمت مناقشتها في البرلمان.[2]

وخلال سنة 1928 عارض مجلس رؤساء البلديات تدابير قانون فيفري1919 الذي يسمح لنواب من الجزائريين المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات، وأكد أن الفرنسيين – المستوطنين – لن يقبلوا أبدا أن يعتبروا نظراء لهم مواطنين ذوي حقوق مختلفة تنسوا جميعا بدون إبداء أي رغبة فردية مسبقة ليصبحوا فرنسيين، يتضح من هذا القول، أن هذا الموقف هو رفض بأن يتمتع عناصر من الأهالي (الجزائريين) بالحقوق السياسية والمواطنة الفرنسية متحججين في ذلك، بأن على هؤلاء أن يسلكوا مسلك التجنس الفردي، وهم يعلمون – المستوطنون – في قرارة أنفسهم أن هذه المبادرة لن يجرؤ على فعلها عناصر من النخبة، لما تعلمه هذه الأخيرة من نتائج جراء إقبالها على مثل هكذا عمل.[3]

[1] – محفوظ قداس، مرجع سابق ، ص 73.

[2] - Oran républicain du 26/fevrier/1936.

[3] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص79.

وبالرغم من إقدام عناصر من النخبة المفرنسية على التجنس، فإنها لم تسلم من معارضة المستوطنين، وقد تحدث عن ذلك رابح زناتي الذي اعترف بوجود نوع من المواجهة بين الطرفين، وأن هذه المواجهة تقوم على أسس من الأحكام المسبقة، وأن الموقف السلبي تجاه النخبة المتطورة خريجة المدرسة الفرنسية – موجود في وسط فئة من الأوروبيين، كما اعترف بوجود جهود مبذولة من العاطفين على الأهالي من الفرنسيين من خلال منابر إعلامية (الجرائد الفرنسية – والجرائد الأهلية ومنابر سياسية غرفة البرلمان لأجل إيجاد حل للمعضلة الأهلية (الجزائرية) ، ويعتبر زناتي الموقف السلبي الذي أبدته العناصر المتطرفة من المستوطنين، هو سلوك متأسف عليه لأنه يحول دون حدوث وحدة القلوب لدى العرقيين الجزائري والفرنسي.[1]

وفي السياق ذاته كتب رابح زناتي مقالا آخر تحدث فيه عن المعاناة التي تكابدها النخبة، الذين يتهمون بانهم ضد فرنسا خاصة أنهم تثيرون المبادئ الرئيسية للثورة الفرنسية 1789 التي تتحدث عن الحرية والمساواة وحتى الحديث عن صدقية تطبيق القوانين الاستثنائية على الجزائريين، وتساءل زناتي عن سبب تغاضي وإنكار المتطرفين الأوربيين (المستوطنين) وجود نواة من الفرنسيين المسلمين، التي تكونت في الجامعات الفرنسية والذين يتطلعون للعيش وفق ما تم تهيئتهم له، وأن الموقف المتطرف هذا الذي تبديه العناصر الأوروبية لم تسلم منه العناصر الفرنسية المعتدلةالعاطفين على الأهالي – إذ ينكرون عليهم موقفهم المعتدل، معتبرين إياه موقفا خاطئا، الان عناصر النخبة نظرهم ليست من العرق الفرنسي، ولا تشبه مشاعرهم مشاعر الفرنسيين. وقد تساءل زناتي قائلا :"من هو ضد مصالح فرنسا؟ هل النخبة التي تحاول تجنب ما يمكن أن يزيد من الهوة التي تفصل العرقين الجزائري والفرنسي؟ أم المستوطنون الذين تثور ثائرتهم لمجرد مطالبة هذه العناصر بالمساواة والعدالة".[2] ويذكر آخر في مجلة صوت المستضعفين، بأن المستوطنين يخشون على مصالحهم ويخشون منافسة

[1] - la voix des humbles, n°54, novembre 1927,p 04.

[2] - la voix des humbles, n°55, décembre 1927,p p 03-04.

الأهالي (الجزائريين) في المجالس الانتخابية، لذلك يعتبرون الإصلاحات السياسية كارثية، وهذا الموقف المعارض، إنما هو نتيجة الخوف على مصالحهم ورغبتهم إبقاء الأمور على حالها، لأن ما يزعج المستوطنين هو خروج الأهلي من غفلته وهم يريدون إبقاءه في حالة الخضوع.[1]

وتأكيدا على الموقف السلبي والمتطرف الذي أبدته العناصر الأوروبية من النخبة، كتب المعلم سعيد قاسي مقالا في صوت المستضعفين، بعنوان " لماذا الأهالي الجزائريون وحتى النخبة المتعلمة غير مرغوب فيهم من طرف الأوربيين " حيث حاول التعرض إلى قضية ظلت تعاني منها النخبة المتعلمة المتطورة وهي عدم الثقة المستوطنين، حيث أوضح بأن النخبة المثقفة – الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية وبالرغم من التحصيل الثقافي، إنهم يعيشون على الهامش منعزلين عن المجتمع الأوربي، مما أدى إلى عدم تحقيق تمازج عرقي– حسب رأي فاسي– ترجع مسؤولية إلى المستوطنين الذين يعتبرونهم منافسين لهم، كما يعتبر المستوطنون الاختلاف الذي يميز النخبة من حيث العادات والتقاليد والدين، شيئا همجيا– مما جعلهم ينظرون إلى هذه المظاهر بأنها همجية ويرفضون التمازج العرقي الفرنسي – الجزائري.[2]

إن هذا الموقف المتطرف إزاء عناصر النخبة المتطورة حتى المتجنسة منها، قد عبر عنه أحد الصحفيين في جريدة الحق الوهران العدد 38 الصادر بتاريخ 29-06-1914 في مقال بعنوان "لا أريد أن أكون عربيا" حيث تناول بطريقة فيها نوع من السخرية النخبة المفرنسية، التي تحاول أن تتبنى مظاهر الحضارة الفرنسية، إذ تعرض إلى حالة المحسوبين على تلك الفئة، بحيث رغم تبنيهم الأسلوب العيش الأوربي الفرنسي ، فإنهم لم ينالوا رضا

[1] - la voix des humbles, n°78, novembre 1929,p 2-3.

[2] - Ibid,p 03.

من يظنون أنهم أصبحوا مثلهم ومنهم، يعني أن ما يقدمه هؤلاء من تنازلات على حساب تقاليدهم وعاداتهم ودينهم فإن الطرف الآخر لا يرحب بهم، بل يظل حذرا منهم.[1]

كما عبر آخر في جريدة الإقدام مقال بعنوان " أنا أهلي" عن مدى حقد المستوطنين الأوروبيين على الجزائريين، وأن من يعيش مرارة هذه المعاملة هي النخبة المتطورة المفرنسة- التي عانت معاناة قاسية رغم محاولتها الاندماج في المجتمع الفرنسي، وأكثرها تلك التي تحدث في محلات الحلاقة التي يديرها المستوطنون.[2]

كما تجلت معارضة المستوطنين للنخبة بشكل خاص خلال الانتخابات المحلية، وهذا ما حدث في بلدية المقلع التي تحولت إلى قضية فضحت النوايا الحقيقية للمستوطنين، حيث قام المندوب المالي فينمان في جلسة 03 جوان 1935 للمندوبيات المالية بإدلاء تصريح « إن الأهالي الذين أصبحوا يتمتعون بصفة المواطنة الفرنسية، انهم يمثلون الأغلبية من الفئة المنتخبة في المقلع (...) وفورنال سيونال (الأربعاء ناثير رائن) ستكون الأغلبية في تيزي وزو، إننا في وضعية خطيرة، التي تطرح مسألة سيطرة وهمية الأفكار الفرنسية في منطقة القبائل ، إنه يبدو لي أن المشرع الفرنسي يعمل على إعطاء المنتخبين الهيمنة في المجلس البلدي» إن هذا الرأي الصادر عن هذا المندوب يمثل الموقف الذي يبديه المستوطنون تجاه النخبة الجزائرية حتى لو تجنست ، بالرغم أن الذين ترشحوا للانتخابات في بلدية المقلع يتمتعون بالجنسية الفرنسية، ويحتكمون إلى القانون المدني الفرنسي.[3]

وهناك رأي آخر يظهر مدى حقد المستوطنين ، مثله "بيارروكس فرسبيغ" Pierre Fersseing النائب عن وهران، الذي قال في البرلمان الفرنسي "لقد ارتكبنا خطأ فادحا حيث أشركنا الأهالي (....) ولا أتردد بأن

[1] - Alhack, n°38 du 29/juin/1912.

[2] - Al Ikdam.,n 62 du 10/Avril/1934.

[3] - Kadour Mekaci, op. cit,p10.

أقول أن هذا مؤسف (...) إن الحذر ضروري يفرض على الأوربيين والفرنسيين ترك الأهالي خارج الصراعات الانتخابية الحاصلة بين اليمين واليسار والليبراليين.[1]

3/ معارضة المستوطنين لمشروع فيوليت :

لقد كان مشروع فيوليت أحد العوامل التي جعلت المستوطنين الأوروبيين، يكشفون عن مدى رفضهم تمتع الأهالي في الجزائريون بالحقوق السياسية. وطالب المستوطنون بوضع حد لهذا المشروع الإصلاحي. وتذكر أحد الدراسات أن الموقف السلبي من الطائفة الأوربية ، إنما هو ناجم عن قناعتهم بأن هذا المشروع سيمكن النخبة على اختلاف أطيافها بما فيها النخبة المفرنسية من الاستفادة من جميع امتيازات المواطنة الفرنسية، دون أن يتنازلوا عن قانون الأحوال الشخصية، وبالتالي سيأتي على هؤلاء المتطرفين اليوم الذي يرون فيه المنتخبين الجزائريين يغزون المجالس الانتخابية وبالتالي يصبحون هم – المستوطنون – أقلية ، وينجم عن ذلك فقدان السيطرة على شؤون البلاد.

وقد أكد مكاسي قدور على ذلك ، من خلال محاضرة ألقاها حول المشاكل التي يعاني منها الأهالي في الجزائريون المسلمون، بأن هذه المشاكل ترجع إلى الإقصاء الذي يمارسه المستوطنون على الجزائريين، وقد ذهب بالتحديد إلى أن مسؤولية هؤلاء تتضح من خلال الموقف الذي أعلن عنه رؤساء البلديات الفاشيون في الجزائر الرافضون لمشروع فيولييت، الذين تدعمهم السياسة المتشددة للوالي العام أوبو.[2]

يبدو أن هذا الموقف المعبر عنه من طرف المستوطنين، قد تحدث عنه صاحب المشروع الإصلاحي، موريس فيولييت الذي شنت ضده حملات إعلامية على صفحات الجرائد المتطرفة المعادية لأي مبادرة من شأنها

[1] - Marie Rêne Mouton, l'Algérie devant le parlement français, de 1935-1938,in revue française de sciences politiques, 12 année, n° 1 1962, p 128.

[2] - Kadour Meckaci, op.cit,p26.

المساهمة في حل المعضلة الجزائرية ، حيث أشار إلى هذا الموقف المتعارض مع ما تهدف إليه سياسة حكومة الجبهة الشعبية وهو التقارب بين العرقين الجزائري والفرنسي، في كتابه واصفا العلاقة بين المعمرين الأوربيين والجزائريين، بأن غالبية المستوطنين المعمرين يتجاهلون الاحتكاك بالأهالي ، وإن نظرتهم إلى هؤلاء، إنما هو فقط من خلال كشوف رواتبهم، وقد حدد الفئة المعارضة من المستوطنين أصحاب المصالح الذين يسيطرون على المندوبيات المالية.[1]

وردا على مواجهة المستوطنين وانتقاداتهم للمشروع، قال فيولييت: "إن الحل الأوحد هو غلق مدارسنا وجامعاتنا (...) نحن من صنع هذه النخبة ونحن من قبل سيكون ما تعتبرون تطورهم خطر (...) حين يعترض هؤلاء الأهالي على التجاوزات تغتاضون للموقف وحين يصفقون تشككون وحين يشتكون تخشونهم، إن الأهلي يريد أن يكون رجلا كغيره، إنه يريد احترام الأوربي ، وأن يحترمه هذا الأخير.[2]

كما وجه فرحات عباس انتقادات لمواقف المستوطنين من خلال مشروعه الداعي إلى تأسيس حزب الاتحاد الشعبي الجزائري، إذ اعتبر الاستعمار مثله مثل الحرب وهو ظاهرة سيئة، وإنه لا يمكن أن تعم الحرب كظاهرة، وإنما يجب القضاء عليها، ونفس الشيء بالنسبة للاستعمار – حسب رأي فرحات عباس– لأنه لا يمكن أن يحسن النظام الاستعماري بل يجب العمل على تغييره جذريا والقضاء عليه، و شبه ما ينجم عن سلوكات المستعمرين بما يمكن أن تفرزه الحرب، لأن الظاهرتين (الحرب والاستعمار) لا يمكن أن يرقيا إلى العمل الإنساني الايجابي، وإنما هما ظاهرتان سلبيتان يجب انتهاءهما، ويضيف بان المستوطنين الذين استقروا في الجزائر والمقدر عددهم حوالي ثلاثين ألف تقريبا، إنهم يعملون لأجل التحكم والسيطرة على المصالح الاقتصادية للبلاد، كذلك الأمر بالنسبة لجميع المصالح والهيئات وفي كل المستويات وعلى حساب ستة ملايين من الأهالي

[1] - Maurice Violette, op. cit, p : 420

[2] - Marie Rene Mouton, op.cit,p98.

في (الجزائريين)[1] ، وعن الفئة المعارضة لمشروع بلوم- فيولييت، اعتبرها فرحات عباس أنها وليدة امبريالية التي كونت مجموعتين، مجموعة مهنية ومتحكمة، وفئة أخرى مغلوبة وخاضعة (يقصد الأهالي)، ويؤكد أيضا أن رؤساء البلديات والبرلمانيين المعارضين والمعاديين لمشاريع الحكومة الإصلاحية خاصة منها مشروع بلوم – فيولييت بأنها أولي قارشية زراعية ومالية ، ومبدئيا هي ضد كل إصلاحات اقتصادية واجتماعية في صالح الجزائريين، وأن موقف المستوطنين المتطرفين إنما هو لأجل الدفاع عن نظام يحتلون فيه وضعية الأسياد والمسيطرين.[2]

وفي موقف آخر عبر فرحات عباس عن معارضته للمستوطنين، إذ أورد ذلك في مقال في جريدة صوت المستضعفين بعنوان "آلام الجزائريين" متحدثا عن الاتهامات التي يحيكها المستوطنون المتطرفون ضد الجزائريين خاصة النخبة المتطورة التي أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الأهالي (الجزائريين) قائلا :"إن الجزائر المسلمة تتحرك، وأن هذا الأمر يفرض نفسه على العامة سواء في الجزائر أو فرنسا، وأن التعتيم حول المعضلة الأهلية قد انتهى، إن هذا هو ثمرة جهد للنزهاء، وإن هذه الصرخة التي ترفعها النخبة المتطورة، تعتبرها فئات أخرى من الفرنسيين المتطرفين منهم بول سوران النائب عن وهران، مورينو النائب عن قسنطينة ، خطرا على المصالح الفرنسية"[3] وقال أيضا "إن هذا القلق من هذا التحرك الذي تقوم به النخبة قد عبر عنه بول سوران لأحد الفرنسيين الصحفيين في باريس ، حيث ذكر له إن هذا الحراك الحاصل في الجزائر، والذي تقوده مجموعة من النخبة، هو بدفع من القومية الإسلامية و موجه من جهة تعادي فرنسا، و تغذيه الوهابية.[4]

[1] - ANOM/GGA/ Boite 9H45, ferhat Abbes, pourquoi nous créons l'union populaire Algérien, op, cit, p: 12

[2] - Ibid, p : 13.

[3] - la voix des humbles, n°154, mars 1935, p 389

[4] - la voix des humbles, n°154, mars 1935, op. cit., p 390.

ويشير أبو القاسم سعد الله، بأن معارضة المستوطنين لمشروع بلوم فيوليت، إنما معارضة هؤلاء للنخبة التي كان يعنيها المشروع، لأنهم علموا أن المشروع موجه النخبة لأجل إدماجهم في المعمرين، وقد رفض هؤلاء ذلك لأنهم أدركوا أنه سيجعل منهم أقلية في مستقبل الأيام ، وأن فرحات عباس تحدث، عما كانت تقوم به الفئة المعارضة للمشروع من خلال ما ذكره له وزير الداخلية الفرنسي ألبير صارو Albert Sarraut، حين حاول إقناعهم بصلاحيته

ولكن بدون جدوى، مما جعله يقول العباس:"إن هؤلاء يقصد المستوطنين لا يملكون وطنية ولا عقول ولا قلوب، وكل ما عندهم جهاز هضمي"[1]

ويذكر أيضا أن المعمرين، اعتبروا التصويت على مشروع بلوم فيوليت في البرلمان خطرا على مصالحهم، لذلك جندوا صحافتهم وممثليهم في البرلمان وأموالهم للحيلولة دون التصويت عليه وذهب بهم الحد إلى تقديم استقالات جماعية لحوالي ثلاثمائة رئيس بلدية في الجزائر، واستمرت ضغوطاتهم وقد نجحوا في مساعيهم.[2]

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص :73.

[2]- نفس المرجع ص:75.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد حاولت النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) التي صنعتها السياسة الاستعمارية الفرنسية، القيام بالدور المنوط بها، بتمثيل الأهالي من خلال التعبير عن انشغالاتهم، فظهرت ضمن تشكيلات، بدءا بالشبان الجزائريين، كتلة النواب للفيدراليات الثلاث، وكذلك المعلمين من أصل أهلي، وقد أبدت مواقفا مختلفة من القضايا التي شغلت الساحة السياسية، وأدت تلك المواقف إلى إظهار الكثير من السمات التي ميزت هذه الفئة عن غيرها من النخب ومن هذه السمات:

تأثير التعليم الفرنسي على توجهاتهم الفكرية، الثقافية، السياسية والاجتماعية، إذ بدا ذلك التأثير على عناصر كثيرة منهم وتجلى في كتاباتهم، حيث اعترف عباس فرحات بامتلاكه فقط قدرا محدودا من الثقافة العربية، وأنه ليس مدين للثقافة العربية وإنما للفكر الفرنسي، معترفا في ذات الوقت بالتأثير الذي مارسه المعلمون عليهم .

– أن المطالب والمواقف التي أبدتها هذه الفئة لم تتعرض إلى قضية الاستعمار ولم تطالب بالاستقلال، بل على العكس، فقد سلمت عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) باختلاف أطيافها، سواء تلك المنسوبة إلى الشبان الجزائريين الذين ظهروا مع بداية القرن العشرين أو المنتخبين الفيدراليين وكذلك فئة المعلمين من أصل أهلي، بالوجود الاستعماري كحتمية تاريخية، وذهب البعض منهم على اعتبار هذا الوجود ظاهرة ايجابية، خلصت الجزائريين من الهيمنة.

– عدم اعتراف النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) بفكرة القومية الجزائرية، بل تبنت فكرة الوطنيةضمن الإطار الفرنسي، ومن الحقائق المعروفة عن هذه الفئة أنها لم تضع محل شك الهيمنة الفرنسية على شمال إفريقيا وكل ما كانت تدينه، فقط التجاوزات المرتكبة من طرف القوانين الاستثنائية.

– سعت عناصر النخبة المفرنسية من خلال مواقفها، بالظهور للجهات المسؤولة في فرنسا بأنها تمثل النموذج الحقيقي لانصهار العنصر الأهلي في الحضارة الفرنسية، وبالتالي دعوة فرنسا إلى العمل على تحقيق المسعى بإدماج الأهالي في المجتمع الفرنسي، حتى يكون تمازج عرقي بين العنصر الفرنسي والجزائري.

– أن تعرض النخبة إلى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هو من باب التنديد بالعوامل والأسباب التي تعطل تحقيق الاندماج، لذلك كانت تتوجه بالانتقاد إلى العراقيل التي تضعها الإدارة الفرنسية المحلية على اختلاف مؤسساتها والمتواطئة مع الأقلية الأوروبية المتطرفة، التي كانت تقف كحاجز أمام تطور الأهالي

الجزائريين)، وهذا ما جعلهم يطالبون بإجراء إصلاح جذري للنظام الإداري والقضائي لعله يتحقق لهم الإدماج .

– أن المواقف التي أبدتها النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) من قضية اللغة العربية والدين، ظلت مواقف متباينة، علما أن الكثير من عناصر النخبة تعرضت إلى هذين الموضوعين، وقد تبين لنا، أن معظمهم سواء من المتجنسين أو الغير متجنسين، أظهروا احترامهم للدين الإسلامي، حيث كتب العديد منهم منددا بما لحق بالدين من عادات أساءت إلى الإسلام، وحسبنا في هذا الاستنتاج، أن نذكر فرحات عباس، الذي أبدا موقفا مؤيدا للإسلام في جوهره، ويظهر أن أصحاب هذه المواقف أرادوا البرهنة بعدم تعارض الإسلام مع مظاهر الحضارة الفرنسية التي بها الكثير من الايجابيات– حسب رأيهم– وكذلك محاولة منهم إقناع بني جلدتهن، أنهم لا يحملون الكره للإسلام بل العكس من ذلك فهو الديانة الأكثر تسامحا، وهذا ما كان يتحدث به عباس فرحات الذي كان يعتبر الإسلام بمثابة الوطن الروحي، وما كتبه الطيب مرسلي، إسماعيل حامد، بن علي فكار، شريف قاضي وطالب عبد السلام، وكان هؤلاء لا يرون أي تعارض بين الإسلام والتطورات الحاصلة في المجتمعات الأوروبية.

وجدير بنا أن نبين أمرا وقفنا عليه من خلال بحثنا، وهو تمسك النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) بموقفهم المؤيد للإسلام ودعوتهم هذه إنما كانت القناعة عندهم، لأن موقفهم هذا تجاه الإسلام يحافظ لهم على تلك الصلة، التي تربطهم بأهاليهم الذين أنكروا عليهم ذلك الاستعداد الذي أظهروه للانصهار في المجتمع الفرنسي.

أما عن المواقف المعادية للإسلام فقد وجدناها عند النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) (المتجنسة المتمسحة) منهم حنفي حسناي لحمك، صاحب كتاب رسائل جزائرية، و كذلك ما كتبه ابا عزيزن، الملقب بأوغسطين، علما أن مثل هؤلاء وقعوا تحت تأثير مدارس التبشير المسيحي التي كانت تمارس تأثيرها خاصة على الأيتام .

– رغم سلمية المطالب المقدمة من النخبة المفرنسة، لم تتمكن من إقناع الطرف المعادي لهم من الإدارة الفرنسية المحلية والمستوطنين، وبرز ذلك من خلال الفشل الذي منيت به المشاريع التي طرحها بعض السياسيين

الفرنسيين الجمهوريين منها مشروع بلوم فيوليت الذي علقت عليه النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) آمال كبيرة لتحقيق الإدماج للأهالي.

– ظلت النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) معزولة عن الأهالي (الجزائريين)، رغم إعلانهم عدم التخلي عن قانون الأحوال الشخصية في مطالبهم السياسية، وكذلك اهتمامهم بقضايا الأهالي.

– إن المواقف اللينة التي ظهرت بها النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) تجاه الاستعمار، أدت إلى تصاعد التيار الوطني الذي عارضهم وناصبهم العداء في مشروعهم الاندماجي الذي علقوا عليه آمالا كبيرة، وجعل الأهالي الجزائريين يولونهم ظهورهم .

– يمثل فشل مشروع بلوم فيوليت الذي دعت له الجبهة الشعبية وأيدته النخبة المفرنسة، دليلا قاطعا على عدم تأثير وفعالية الحركة المطلبية، التي تميزت بها الفئة منذ ظهورها إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما الاختلاف الذي وقع بين بن جلول وعباس فرحات زعيما تيار النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية) إلا دليل على الفشل، رغم ما أظهروه من مواقف تحسب لهم في نضالهم السياسي في مواجهة السياسة الفرنسية، إذ ذهب كل واحد منهما ينتهج أسلوبا سياسيا، فأسس بن جلول التجمع الجزائري الفرنسي الإسلامي، وراح عباس فرحات يبحث عن وسط جماهيري للترويج لدعوته إلى تأسيس اتحاد الشعب الجزائري.

الملاحق

L'ÉTENDARD

ORGANE HEBDOMADAIRE DES INTÉRÊTS INDIGÈNES ALGÉRIENS

Directeur : TEHHIBE ABDEL-AZIZ

Notre programme

TABLETTES DE L'ETENDARD

الملحق رقم : 01

صورة للعدد الأول من جريدة السنجاق (الراية) L'ETENDARD

المصدر : ANOM/ GGA/ Boite 9H5-6

LE RACHIDI

ORGANE DES INTÉRÊTS INDIGÈNES ET JUDAÏQUES FRANCO-MUSULMANE

لرشيدي

LE SERVICE FORESTIER

Sa Condamnation

ÉCHOS

VOIX DE FRANCE

Sur la Naturalisation

A l'Ecole Sidi-Djellis

الملحق رقم : 02

نسخة من جريدة الراشيدي

Le Rachidi

Attakaddoum

(LE PROGRÈS)

الملحق رقم : 03

نسخة من جريدة التقدم

ATTAKADOUM

LE RAPPEL

D'ALGER

Hebdomadaire politique de combat

A NOS LECTEURS:
A NOS AMIS :

M. Lucien LAMOUREUX

Député, ancien Ministre,

nous écrit :

L'état moral
et politique de l'Algérie

الملحق رقم : 04

العدد الأول من الجريدة التي كان يصدرها الشريف بن حبيلس Le RAPPEL

31 مارس 1938

المصدر . ANOM/GGA/ Boite 15H22

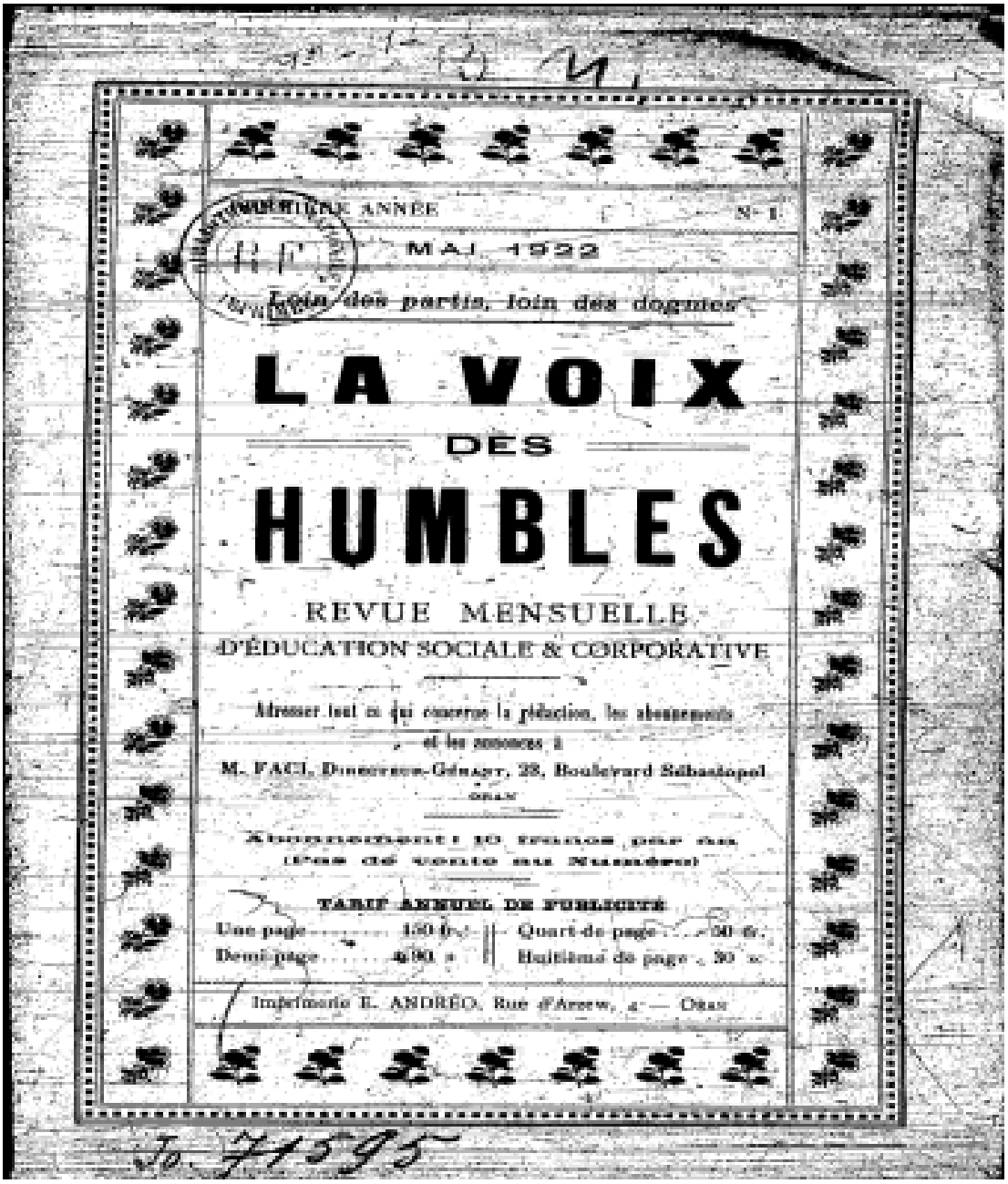

1re ANNÉE N° 1

MAI 1922

Loin des partis, loin des dogmes

LA VOIX DES HUMBLES

REVUE MENSUELLE

D'ÉDUCATION SOCIALE & CORPORATIVE

Adresser tout ce qui concerne la rédaction, les abonnements et les annonces à

M. FACI, Directeur-Gérant, 28, Boulevard Sébastopol

ORAN

Abonnement : 10 francs par an

(Pas de vente au Numéro)

TARIF ANNUEL DE PUBLICITÉ

Une page ..... 150 fr. — Quart de page ..... 50 fr.

Demi-page ..... 80 » — Huitième de page ..... 30 »

Imprimerie E. ANDREO, Rue d'Arzew, 4 — ORAN

للملحق رقم :05

العدد الأول من مجلة صوت المستضعفين

La voix des humbles

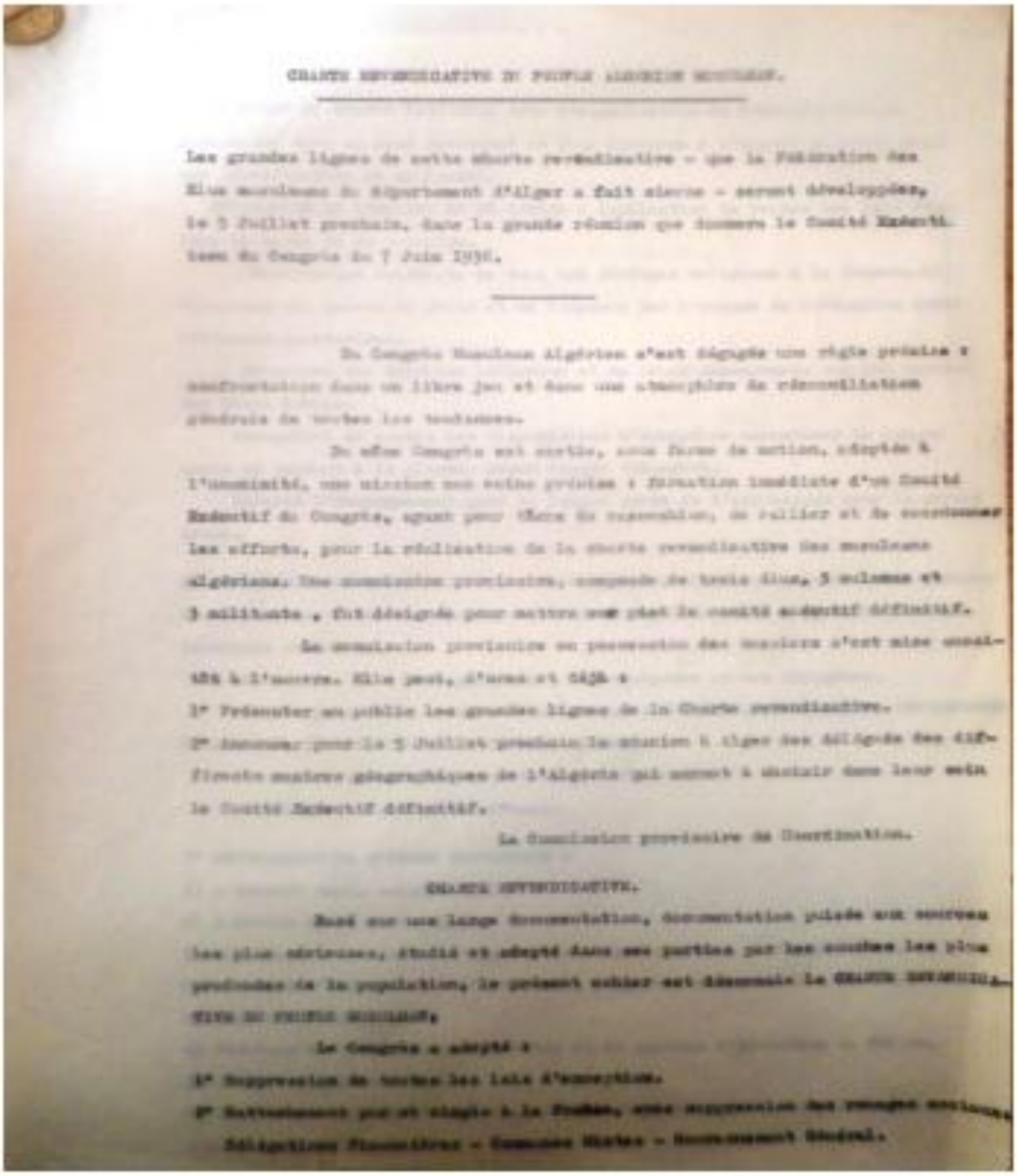

CHARTE REVENDICATIVE DU PEUPLE ALGERIEN MUSULMAN.

Les grandes lignes de cette charte revendicative - que la Fédération des Elus musulmans du département d'Alger a fait siennes - seront développées, le 5 Juillet prochain, dans la grande réunion que tiendra le Comité Exécutif issu du Congrès du 7 Juin 1936.

Du Congrès Musulman Algérien s'est dégagée une règle précise : manifestation dans un libre jeu et dans une atmosphère de réconciliation générale de toutes les tendances.

Du même Congrès est sortie, sous forme de motion, adoptée à l'unanimité, une mission non moins précise : formation immédiate d'un Comité Exécutif du Congrès, ayant pour tâche de rassembler, de rallier et de coordonner les efforts, pour la réalisation de la charte revendicative des musulmans algériens. Une commission provisoire, composée de trois élus, 3 ulémas et 3 militants, fut désignée pour mettre sur pied le comité exécutif définitif.

La commission provisoire en poursuivant des travaux s'est mise aussitôt à l'oeuvre. Elle peut, d'ores et déjà :

1° Présenter au public les grandes lignes de la Charte revendicative.

2° Annoncer pour le 5 Juillet prochain la réunion à Alger des délégués des différentes régions géographiques de l'Algérie qui auront à choisir dans leur sein le Comité Exécutif définitif.

La Commission provisoire de Coordination.

CHARTE REVENDICATIVE.

Basé sur une large documentation, documentation puisée aux sources les plus sérieuses, étudié et adopté dans ses parties par les couches les plus profondes de la population, le présent cahier est dénommé : LA CHARTE REVENDICATIVE DU PEUPLE MUSULMAN.

Le Congrès a adopté :

1° Suppression de toutes les lois d'exception.

2° Rattachement pur et simple à la France, avec suppression des pouvoirs spéciaux, Délégations Financières - Communes Mixtes - Gouvernement Général.

الملحق رقم : **06**

ميثاق مطالب المؤمر الإسلامي الجزائري

المصدر ANOM/ GGA/ Boite 12H13

قائمة البيبليوغرافيا

المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم عبد الرحمن بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي، الجزء الأول.
- جوليان شارل أندري ، إفريقيا الشمالية تسير- القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقصم، فتحي زهير، الحبيب شطي، مراجعة فريد السوداني، دار التونسية للنشر، 1976 تونس.
- حباطى عايدة ، التجنس وموقف الجزائريين منه 1919-1939، ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة 2003-2004.
- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس.
- طاهر العمري ، العمري طاهر، النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع 1900-1940 أطروحة دكتوراه كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 2003-2004.
- على مراد، الحركة الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والإجتماعي1925-1940، ترجمة: محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.
- العمري طاهر ، النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع 1940-1900أطروحة دكتوراه كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة.
- فنان جمال ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 - 1914، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- في برفيليي، النخبة الفرنكفونية 1880-1962، ترجمة: حاج مسعود، أ.بكلي، ع.بلعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزء الأول، ترجمة أمحمد بن البار، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزّع الجزائر، الطبعة2011.
- ليلى بن عمار بن منصور، فرحات عباس، ذلك الرجل المظلوم، ترجمة حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011.
- مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر، القدس، 2009، الطبعة السادسة.
- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح مذكرات الجزء الثاني 1925-1954.
- مسعود ة مرابط يحياوي ، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، المجلد الثاني، ترجمة: محمد معراجي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

➢ناصر بلحاج ، مواقف الجزائريين من التجنيد، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للأداب و العلوم الإنسانية بوزريعة 2004-2005.

قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

Alhack

Alhack, n°38 du 29/juin/1912.

- Attakadoum
  - Attakdoum , du 15 septembre 1923
  - Attakaddoum, du 01 janvier 1926
  - Attakadoum,du 01 au 06 septembre 1927.
- Entente (L)’ franco- musulmane
  - Entente (L'), du 20/ aout/ 1935.
  - Entente (L’), du 28/ Aout/ 1935
  - Entente (L'), du18 /septembre/ 1935.
  - Entente (L’) du 09/ septembre/1937
  - Entente (L), du 19/ septembre/ 1935.
  - Entente (L'), du 24/ octobre/ 1935.
  - Entente (L), du 31/octobre/1935.
  - Entente (L), du 27 janvier 1938

359

  - Entente (L') du 03/ février/ 1938.
  - Entente (L’) du 09/ juin/1938.
  - Entente (L') du 30/ juin/ 1938.
  - Entente (L') du 08/ juin /1939
  - Entente (L’), du 13/ juin /1939.
- Etendard (L’)
  - Etendard (L’), n° : 01 du 20 novembre 1910.
- Islam (L’)
  - Islam (L’) du 23/decembre/1909
  - Islam (L) du 26/juillet/1910
  - Islam (L’) du 27/juillet/1910
  - Islam (L’) du 18/novembre /1910
  - Islam (L') du 28 Avril 1912.

- Islam (L') du 19/novembre/1912
- Islam (L'), du 31/decembre/1912

- Rachidi (Le)
- Rachidi (Le) du 03 mai 1912.
- Rachidi (Le) du 18 mai 1912.

- voix (La) des humbles
- Voix (La) des humbles, n°1/ mai/1922.
- Voix (La) des humbles, n°02/ juin/1922
- Voix (La) des humbles, n° :03/ juillet/ 1922,
- Voix (La) des humbles, n° :07/ novembre/1922
- voix (La) des humbles, n° : 38 / octobre 1925
- Voix (La) des humbles, n° :39/ novembre/ 1925..
- voix (La) des humbles, n° :54/ novembre/ 1927
- voix (La) des humbles, n° :55/ décembre/ 1927-
- Voix (La) des humbles, n° : 56/ janvier/1928.
- Voix (La) des humbles, n° : 57/ février/ 1928
- Voix (La) des humbles n° :60/ mai/ 1928
- Voix (La) des humbles, n° : 72/ mars/ 1929
- Voix (La) des humbles, n° :75/ juin/ 1929.
- Voix (La) des humbles, n° :76/ juillet/ 1929.
- Voix (La) des humbles, n° :78 / novembre/ 1929

360

- Voix (La)des humbles, du 15/ novembre/ 1930
- Voix (La) des humbles n° : 98/ Avril 1931.
- Voix (La) des humbles, n° : 154, Mars 1935
- Voix (La) des humbles, n° : 162, novembre 1935 .
- Voix (La) des humbles, n° : 163/ Décembre/1935.
- Voix (La) des humbles, n° :156/ mai /1935.
- Voix (La) des humbles, n° 181-182/ juin- juillet/ 1937.
- Voix (La) des humbles, n° :187/Aout/1938.

- Voix (La) indigènes.
- Voix (La) indigène, du 13 juin1929
- Voix (la) indigène , du 18/juillet/1929

- Voix (La) indigène ,du 27 novembre 1929.
- Voix (La) indigène, du 01/ mai /1930
- Voix (La) indigène du 15/ mai/ 1930..
- Voix (La) indigène, du 28/mai/1931.
- Voix (La) indigène, du 04/juin/1931
- Voix La indigène , du19 /mai /1932.
- Voix (La) indigène, du 05 janvier 1933.
- Voix (La) indigène, du 11/ Aout/1936
- Voix (La) indigène, du 25/ mars /1937.
- Voix (la) indigène, du 24/ septembre/1937.
- Voix (La) indigène, du 12/novembre/1937
- Voix (la) indigène, du 26/ novembre/1937
- Voix (La) indigène, du 28/ décembre/1937
- Voix (La) indigène, du 11/ février/1938.
- Voix (La) indigène, du 22/ février/1938.

• Ikdam (Al)

- Al Ikdam , du 20/ juin/1933
- Al Ikdam., du 10/Avril/1934

Rachidi (Le)

- Rachidi (Le), du 05 Décembre 1911
- Rachidi (Le), du 01 mars 1912.
- --Rachidi (Le), du 19 Avril 1912.

361

• Rappel (Le)

- rappel (Le), du 31 mars 1939.
- rappel (Le), du 19 mai 1939.
- rappel (Le), du 26 mai 1939.
- rappel (Le), du 02 juin 1939.
- rappel (le), du 30 juin 1939.
- rappel (Le), du mai- 1940.

II -الجرائد الفرنسية

- Le progres de sidi bel abbes
- Progrès(Le) de Sidi Bel Abbes, du 19 mars 1935

Echo (L') D'Alger

- Echo (L')d'Alger N° du 26- mars-1919.

- Oran républicain
- Oran Républicain, du 26 /février/ 1937
- Oran Républicain, du 05/ mars/ 1937.
- Oran Républicain, du 11/ mars/ 1937.
- Oran Républicain, du 06/ mai /1937.
- Oran Républicain, du 14/ mai/ 1937.
- Oran Républicain, du 21/ mai/ 1937.

- Oranie (L') populaire
- Oranie (L') populaire, du 04 juin 1938

●شبكة الانترنت

- CAIRN.INFO
- CAIRN.INFO, Cherchari Mohamed (sahia) indigène ou l'impossible universalisation du suffrage, in presses universitaires de France, revue française de droit constitutionnel 2004/4 n° : 60.

362

- CAIRN.INFO, Claire marynower, reformer l'Algérie ? des militants socialistes « en situation coloniale » dans l'entre deux guerres, presse de sciences politiques, 2011/1- n° :13
- CAIRN.INFO, Cole,Joshma les émeutes anti juives en Constantine Aout 1934, presse de sciences politiques

vingtième siècle revue d'histoire, 4-2010, n° : 108.

- CAIRN.INFO Weil Patrick, le statut des musulmans en Algérie coloniale, Une nationalité française dénaturée Asso. Française pour l'Histoire de la Justice | *Histoire de la justice*2005/1 - N° 16, pages 93 à 109.
- CAIRN.INFO, Zessin (Phillipp), presses et journalistes indigènes en Algérie coloniale ; l'année 1890—année 1950, in découverte le mouvement social n° : 236 du 3/2011.

- GALLICA/ bnf

- المداولات والمناقشات للمندوبيات المالية الجزائرية

- Assemblée financières Algériennes, session de mai- juin 1924,
n° 04, Délégation indigène(section Arabe et Kabyle) Alger imprimerie nord Africaine 1924.
- Conseil Général du département de Constantine, Session octobre 1935, procès-verbaux des délibérations du conseil général, tome II Constantine Braham imprimeur-éditeur 1935.
- le conseil supérieur du gouvernement, session ordinaire de
1935, documents divers, procès-verbaux des séances du conseil supérieur, Alger imprimerie solal,1935
- Délégations(Les) financières algériennes, Assemblée plénière
session 1908, Alger Imprimerie Administrative Victor Heintz
1908.
- Délégations (les) financières Algériennes, session de mai
1910, n° :04 Délégation indigène (Arabe et Kabyle) Alger imprimerie administrative victor Heintz 1910.

363
- Délégations (les) financières session de mai 1912, n° : 05
délégation indigène(section Arabe, Kabyle) Alger imprimerie
administrative victor heinz 1912.
- Délégations (les) financières Algériennes, session de mai- juin
1920, n° :02. Alger, imprimerie administrative Emille Pfiste 1920
- Délégations (Les) financières algériennes (session ordinaire de
mai- juin 1921) N°1, Alger, imprimerie administrative Emille
Pfister, 1921.
- Délégations (Les) financières algériennes (session ordinaire de
mai- juin 1921) N°4, Délégations indigènes (section Arabe et
kabyle) Alger, imprimerie administrative Emille Pfister, 1921,
- Délégation (les) financières algériennes, session mai-juin
1928, Délégation indigène (Section Arabe et Kabyle) Alger solal 1928..
- Délégation (les) financières algériennes, (Section Arabe et
Kabyle)novembre 1934, Alger solal 1934.
- Délégations (les) financières, session extraordinaire de novembre 1935, n° :02, Alger imprimerie solal, 1936.
- Délégations (les) financières Algériennes, session de mai –
juin 1936, n°4 Délégation indigène section arabe.et kabyle

Alger Imprimerie solal 1936.

- Délégations (Les) financières Algériennes, session ordinaire

de mai- juin 1937, n° :01, Alger Ancienne imprimerie Victor Heintz, 1937.

●مؤتمرات الحزب الاشتراكيSFIO

- parti Socialiste (Le) (Section française de l'international, congrès XXXIII national, tenu à paris les 30-31 mai et 1 juin 1936, librairie populaire, paris.
- parti socialiste (Le) (section française de l'internationale

ouvrière XXXIV, congres national tenu à paris.

●المجلة الاهلية

- Revue (La)indigène, n° : 65, du septembre 1911
- Revue (La) indigène, n° : 66, octobre 1911.
- Revue(la) Indigène n°74, juin 1912..
- Revue (la) Indigène n°75, juillet 1912.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
مدخل	13
الفصل الأول: دور مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية على الساحة السياسية في الجزائر 1962/1900	20
أولا: النخبة المفرنسة والتجنيد الإجباري	20
ثانيا: موقف النخبة الجزائرية المفرنسة (مزدوجي القافة العربية الفرنسية) من مسألة التجنس	27
ثالثا: مسألة التمثيل الإنتخابي	38
الفصل الثاني: دور مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية على الساحة الإجتماعية1962/1900	52
أولا: التعليم للأهالي (الجزائريين)	52
ثانيا: قضايا المرأة الجزائرية المسلمة	59
ثالثا: مسألة اللغة العربية والدين	75
رابعا: موقف النخبة المفرنسة	76
الفصل الثالث: العلاقات مع التيارات الفرنسية	87
أولا: علاقة مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية بالأحزاب اليسارية	87
ثانيا: علاقة مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية بالجمعيات الفرنسية	102
ثالثا: العلاقة بالإدارة الفرنسية المحلية	105
رابعا: مزدوجي الثقافة العربية الفرنسية والمستوطنون	116
خاتمة	130
الملاحق	134
فهرس الموضوعات	153